الإغراب في الإعراب

للإمام

فخر الدين محمد بن حسبا الدين مصطفى الدوركي

(٦٣١ - ٧١٣هـ)

تحقيق ودراسة

د. محمد محمود محمد صبري الجبة

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع

جامعة الأزهر بدمياط الجديدة

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

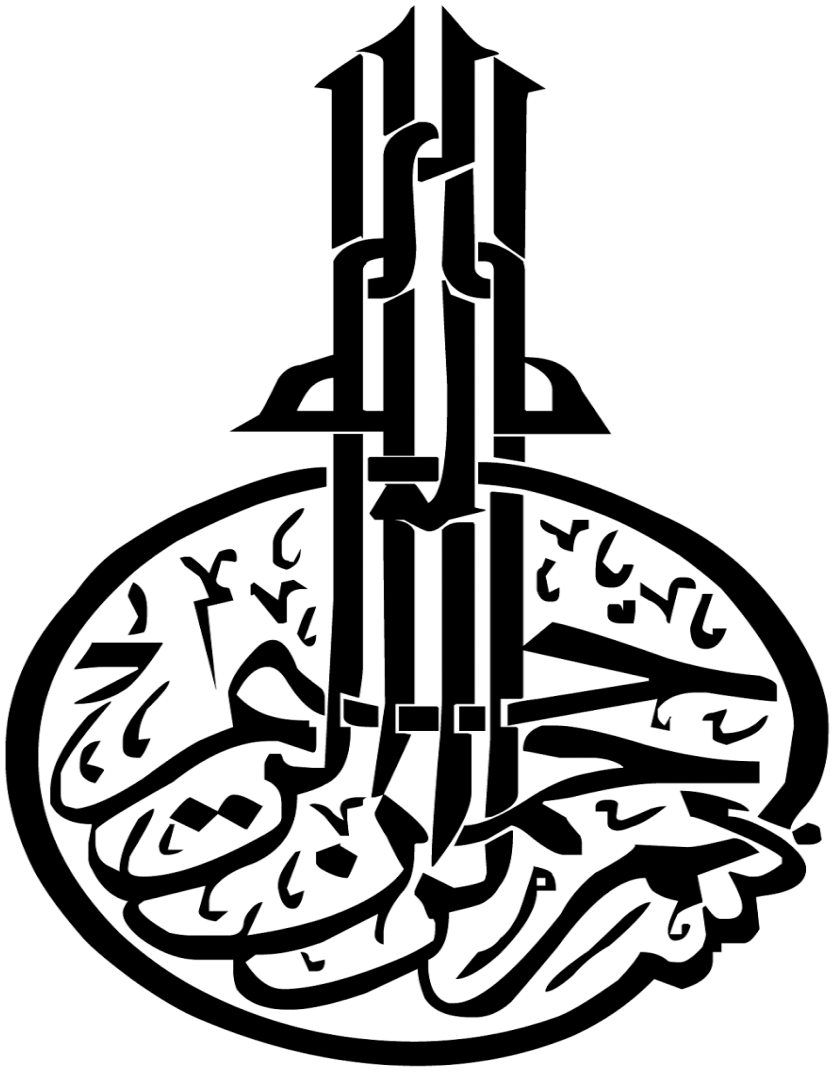

الإغراب في الإعراب لفخر الدين محمد بن حسام الدين مصطفى الدُّورِكيّ.. تحقيقٌ ودراسةٌ

محمد محمود محمد صبري الجبّة
قسم اللغويّات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، دمياط الجديدة، مصر.
البريد الإلكتروني:
MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذا أثَرٌ نادِرٌ من آثارِ القَرْنِ السَّابعِ الهجريِّ علىٰ هيئةِ مقدِّمةٍ مختصرةٍ في علمي النَّحو والتَّصريفِ، ظلَّ دَهرًا طويلًا لم يُنْفَضْ عنه غُبار الزَّمن، لنحويٍّ بارعٍ من جُملةِ شيوخ العَلَّامةِ أثير الدين أبي حيَّانَ الأندلسيِّ، وذلك الشيخُ هو الإمامُ فخرُ الدين محمَّد بن مُصطفىٰ الدُّورِكِيُّ (ت ٧١٣هـ).

ويُعَدُّ هذا الأثرُ الذي يَخرُجُ إلىٰ النُّورِ محقَّقًا هو الأثَرَ النَّحويَّ الوحيدَ الذي وصلنا من تُراثِ الشَّيخِ الدُّورِكِيِّ – رحمهُ اللهُ –، فأبرزَ لنا مذهبَ الشيخِ ومصطلحاته، وعكسَ لنا نمطَ تأليفِهِ وتفكيرِه النحويِّ والصَّرفيِّ، وقد استوعبَ المؤلِّفُ في هذا الكتاب معظمَ أبواب النحو والتَّصريف، وقد مثَّل النحوُ فيه أكثرَ من نصفه بقليل، وجاء التَّصريف فيه أقلَّ من نصفه بقليل، ورَتَّبَ أبوابَهُ بطريقةٍ جديدةٍ لم تُعهَدْ في كتابٍ سبقه، فأفادنا منهجًا جديدًا في التصنيف النَّحويِّ.

وقد اعتمدتُ في التحقيق علىٰ نسخةٍ فريدةٍ كُتِبَتْ في حياةِ المؤلِّف – رحمه الله – مودعةٍ في دار المخطوطات الظاهريَّة بدمشق، وقد نُسخت سنة ٦٨٦هـ.

وقد اقتضت طبيعةُ هذا البحث أن يأتي في قسمين، تسبقهما مقدمةٌ، وتقفُوهُما خاتمةٌ وكشافات عامَّة.

أمّا المقدمة: ففيها حديث عن: أهمية الموضوع، ودوافع اختياري له، ومنهجي فيه.

وأمَّا القسمُ الأوَّلُ – وهو قسم الدراسة – فجاء بعنوان: فخر الدين الدُّورِكي وكتابه (الإغراب في الإعراب)، ويشتمل علىٰ ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: (فخر الدين الدُّورِكي – حياته وآثاره).
- المبحث الثاني: (الإغراب في الإعراب – دراسة توثيقية منهجية).
- المبحث الثالث: (بين يدي التحقيق).

وأمَّا القسم الثاني: فعقدته للنصِّ المحقق، وقد نهجت في هذا التحقيق ما بينتُه في (منهج التحقيق).

ثم تأتي الكشافات العامَّة؛ لتساعد القارئ والباحث علىٰ الاطلاع والإفادة من هذا البحث.

الكلمات المفتاحيَّة: (الإغراب – الإعراب – فخر الدين – الدُّورِكي – السابع الهجري)

Al-Ighrāb fī al-i'rāb (Defamiliarization in Arabic declension) By Fakhr al-Din, Muhammad Ibn Hossam al-Din Mustafa al-Dureki. Editing and Study.

Muhammad Mahmood Muhammad Sabry al-Gubah
Lecturer of linguistics, Faculty of Islamic studies and Arabic language, New Damietta- Egypt.
MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

Abstract:

This unique book is one of the rare manuscripts of the 7th Hijri century. It comes in a form of a brief introduction to Arabic grammar and Arabic morphology which lasted uncovered for long time. This great work was authored by a profound scholar, who is one of the teachers of Atheer al-Din Abi Hayaan al-Andalusi, his name is Fakhr al-Din, Muhammad Ibn Hossam al-Din Mustafa al-Duroki (d.713 AH).

This edited work is the only manuscript reached us from the heritage of Imam al-Duroki. Thus it highlights his approach and terminologies. Moreover, it reflects his methodology and style about Arabic grammar and morphology.

This edition is based on a unique manuscript, written at the time of the author – Mercy be upon him, in 686 AH, and was preserved in Dar al mkhtotat Al-Zahiriyah (Dhahiri house of manuscripts) in Damascus, Syria.

This research is presented in two chapters proceeded by an introduction, followed by a conclusion, and index.

The introduction covers the importance of the topic, reasons behind choosing it, and its methodology.

As for the first chapter (the study), it is titled “Fakhr al-Din al-Duroki and his book Al-Ighrāb fī al-i‘rāb ”. It includes three sections:

The first section: (Fakhr al-Din al-Duroki and his biography).

The second section: (Al-Ighrāb fī al-i‘rāb, methodological verification study).

The third section: (an introduction to the editing).

About the second chapter, it is dedicated to the edited text, where approach explained in (Editing methodology) is applied.

Eventually, the research ends with an index to help readers and researchers to benefit from this research.

Key word: Al-Ighrāb - al-i‘rāb - Fakhr al-Din - al-Dureki - the 7th Hijri

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله علىٰ كلِّ حالٍ، ذي العظمة والجلالِ، سُبحانه وتعالىٰ جعل العربيَّةَ وسيلةً إلىٰ فهم معاني كتابه وسُنَّةِ نبيِّهِ اللَّذَيْنِ منهما استنباطُ جميع الأحكام، وقانونًا يُمَيَّزُ به الخطأُ من صواب الكلام، كما جعل التصريف قانونًا يُعرَف به أحوال أبنية الكَلِم التي ليست بإعرابٍ يُرام، أحمدهُ حمدًا دائمًا ما تميَّزت الأسماء والأفعال والحروف، وقام القولُ والكلمةُ والكلامُ والكَلِمُ من مُعرَبٍ أو موقوفٍ، وأشكره كذلك ما ارتفعَ فاعلٌ وما حُمِلَ عليه، وانخفضَ مجرورٌ بالحروفِ أو مضافٌ إليه، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، شهادةً مجموعةً ممدودةً متَّصلة، غير مُمالةٍ ولا منفصلة، وأشهد أنَّ سيِّدَنَا محمدًا عبدهُ ورسولُهُ العربي المبيِّن للآيات ، صلَّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آله وأصحابه وأزواجه وذريَّته أولي المُروءات، ما تعاقب العوامل علىٰ المعمولات، والمعارف علىٰ النَّكرات ، وأُدْرِكَت المَقِيساتُ والمسموعاتُ.

وبعدُ، فهذا أَثَرٌ نادِرٌ من آثارِ القَرْنِ السَّابعِ الهجريِّ علىٰ هيئةِ مقدِّمةٍ مختصرةٍ في علمي النَّحو والتَّصريفِ، ظلَّ دَهرًا طويلًا لم يُنْفَضْ عنه غُبار الزَّمن، لنحويٍّ بارعٍ من جُملةِ شيوخ العَلَّامةِ أثير الدين أبي حيَّانَ الأندلسيِّ، وذلك الشيخُ هو الإمامُ فخرُ الدين محمَّد بن مُصطفىٰ الدُّورِكِيُّ (ت ٧١٣هـ).

ويُعَدُّ هذا الأثرُ الذي يَخرُجُ إلىٰ النُّورِ محقَّقًا هو الأثَرَ النَّحويَّ الوحيدَ الذي وصلنا من تُراثِ الشَّيخِ الدُّورِكِيِّ – رحمهُ اللهُ –، فأبرزَ لنا مذهبَ الشيخِ ومصطلحاته، وعكسَ لنا نمطَ تأليفِهِ وتفكيرِه النحويِّ والصَّرفيِّ.

وقد عُرِفَ الشيخُ بإجادته اللسانَ التُّركيَّ والفارسيَّ بجانب إتقانه اللسانَ العربيَّ، كما كان مُغرَمًا باختصار الكُتُبِ، ونظم القواعد والمسائلِ في هيئة منظوماتٍ علمية وقصائد شعريَّةٍ ليسهل حِفظها وتداوُلُها.

ومُؤَلَّفُ الشيخ الذي بين أيدينا سمَّاهُ: (الإغراب في الإعراب) علىٰ هيئة متنٍ نثريٍّ مُوجَز العبارة، لطيف الإشارة، ضمَّ فيه المؤلِّفُ معظمَ أبواب النحو والتَّصريف، وقد مثَّل النحوُ فيه أكثرَ من نصفه بقليل، وجاء التَّصريف فيه أقلَّ من نصفه بقليل، ورَتَّبَ أبوابَهُ بطريقةٍ جديدةٍ لم تُعهَدْ في كتابٍ سبقه، فأفادنا منهجًا جديدًا في التصنيف النَّحويِّ كما سترىٰ.

وقد اعتمدتُ في التحقيق علىٰ نسخةٍ فريدةٍ ليسَ لها أُخْتٌ كُتِبَتْ في حياةِ المؤلِّف - رحمه الله - مودعةٍ في دار المخطوطات الظاهريَّة بدمشق، بالجمهورية العربيَّة السوريَّة، وقد نُسخت يوم الأربعاء ٥ جمادىٰ الأولىٰ سنة ٦٨٦هـ، بداخل مدينة غزَّة، بيد الناسخ شمس الدين محمد بن الحاج حسن كما هو مُثبت بآخر المخطوط.

وقد اقتضت طبيعةُ هذا البحث أن يأتي في قسمين، تسبقهما مقدمةٌ، وتقفُوهُما خاتمةٌ وكشافات عامَّة.

أمّا المقدمة: ففيها حديث عن: أهمية الموضوع، ودوافع اختياري له، ومنهجي فيه.

وأمَّا القسمُ الأوَّلُ - وهو قسم الدراسة - فجاء بعنوان: فخر الدين الدُّورِكي وكتابه (الإغراب في الإعراب)، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: (فخر الدين الدُّورِكي - حياته وآثاره)، وفيه أتحدَّثُ عن اسمه ونسبه ومولده، ومنزلته العلميَّة والخُلُقيَّة، ونشاطه

العلمي والعَمَلي، وذهاب بصـــــره آخر عمره، وتلاميذه، وشِـعره، وخطِّه، ومؤلَّفاته، ووفاته.

- **المبحث الثاني:** (الإغراب في الإعراب – دراســة توثيقية منهجية)، فأمَّا الدراســةُ التوثيقيَّة فأتناولُ فيها: عُنوان الكتاب، وســبب تســميته، ونســبة الكتاب إلىٰ صــاحبه، وســببَ تأليفه، وأمَّا الدراســة المنهجيَّةُ فأتناولُ فيها: أهميَّةَ الكتاب، وطبيعته، وأبوابَه، وشــواهدَه، ومذهبَ مؤلِّفِهِ، وما توقَّفَ البحثُ دُونَهُ.

- **المبحث الثالث**: (بين يدي التحقيق)، وفيه أصــفُ النُّســخةَ المخطوطةَ التي اعتمـدتُ عليهـا، ومنهجي في التحقيق، مع عرضِ نمـاذج صــورٍ من النسخة المخطوطة.

وأمَّا القســم الثاني: فعقدته للنصِّ المحقق، وقد نهجت في هذا التحقيق ما بينتُه في (منهج التحقيق).

ثم تأتي الكشــافات العامَّة؛ لتســاعد القارئ والباحث علىٰ الاطلاع والإفادة من هذا البحث.

وأســـأَلُ اللهَ القَبُولَ والرِّضَـــا واللُّطْفَ في تقديرِهِ وما قَضَـــىٰ

القســـم الأول

فخر الدين الدُّورِكي

وكتابه (الإغراب في الإعراب)

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

❁ **المبحث الأول:** فخر الدين الدُّورِكي – حيـــاته وآثـــاره.

❁ **المبحث الثاني:** الإغراب في الإعراب – دراسة توثيقية منهجية.

❁ **المبحث الثالث:** بين يدي التحقيق.

المبحث الأول: فخر الدين الدوركي – حياته وآثاره

اسمه ونسبه[1]:

هو الشَّـيْخُ فَخْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ حُسَـامِ الدِّينِ مُصْـطَفَىٰ بْنِ زَكَرِيَّاءَ بْنِ خَوَاجَا بْنِ حَسَنٍ التُّرْكِيُّ الصُّلْغَرِيُّ الدُّورِكِيُّ الحَنَفِيُّ.

قال الصَّـفديُّ: «أَخْبرنِي الشَّـيْخ أثيرُ الدِّين من لَفظه قَالَ: (صُـلْغَر): فَخِذٌ من التُّرْكِ، و(دُورِك): بلدٌ بالرُّوم»[2].

مولده:

اتفَّق أكثرُ المترجمين[3] علىٰ أنه وُلِدَ سـنة إحدىٰ وثلاثين وسـتمائة، إلَّا أنَّ بعضَـهُم[4] قد ذكرَ أنه وُلِدَ سـنة إحدىٰ وثمانين وسـت مئة، وهو تحريفٌ جليٌّ.

---

(١) تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصـفدي ٥/ ٢١، وأعيان العصـر وأعوان النصـر للصـفدي ٥/ ٢٦٥، ونكث الهميان في نكت العميان للصـفدي ص٢٦١، والجواهر المضـية في طبقات الحنفية لمحي الدين الحنفي ٢/ ١٣٣، والمقفىٰ الكبير للمقريزي ٧/ ١٤٧، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٦/ ١١، وتاج التراجم لابن قطلوبغا ص٢٨٠، وبغية الوعاة للسـيوطي ١/ ٢٤٦، وسـلم الوصـول إلىٰ طبقات الفحول لحاجي خليفة ٣/ ٢٦٩، والفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسـنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ص٢٠١، ومعجم المؤلِّفين لعمر رضـا كحالة ١٢/ ٣٠، والأعلام للزركلي ٧/ ٩٩، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي لمحمد أحمد درنيقة ص٣٩٩.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/ ٢١، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، وينظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٥/ ٢٦٦، والمقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢١، وأعيان العصر وأعوان النصر ٥/ ٢٦٦، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، والمقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ١١، وتاج التراجم ص٢٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٧، وسـلم الوصـول ٣/ ٢٦٩، والأعلام للزركلي ٧/ ٩٩، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي ص٣٩٩.

(٤) ينظر: الجواهر المضـية في طبقات الحنفية لمحي الدين الحنفي ٢/ ١٣٣، ومعجم المؤلِّفين لعمر رضا كحالة ١٢/ ٣٠.

وكان مولدُهُ في بلدة (دُورِكِيّ)[1] - بضم الدال المهملة، وسكون الواو، وكسر الراء، والكاف بعدها ياء النسبة - كما ضبطها صفيُّ الدين البغدادي في (مراصد الاطِّلاع)[2]، وشهاب الدين الوفائي الأزهري في (ذَيْلِ لُبِّ اللُّباب في تحرير الأنساب)، وقال: «وهو الذي يلفظون به، كذا ضبطها المُحِبُّ ابن الشِّحْنَة»[3]، وهي من بلاد الرُّوم، وأصبحت من مُضافات حَلَبٍ بالشام، وهي في جهة الشَّمال منها[4]، بالقُرْبِ من (مَلطيَّة)[5].

منزلته العلمية والخلقية:

تسنَّمَ فخرُ الدِّين الدُّورِكيُّ مكانةً رفيعةً بين علماء عصره، وحاز شهرةً شهد له بها مَن عاصره ومن جاء بعده، فصار عَلَمًا يُعشىٰ إلىٰ ضوء ناره، وقمرًا يُهتدىٰ بأنواره، فشاع فضله، وأسهم بمؤلفاته في مختلف العلوم العربية والشرعية، وترك منها آثارًا تشهد بعلوِّ كعبه في الفنون المختلفة التي طرقها.

ويكفينا شهادة العلماء والمؤرخين له كنتيجة حتميَّة لما خلعوه عليه من تَفَنُّنٍ في العلوم والمعارف، ونُبلٍ في الأخلاق، وجمالٍ في الخَطِّ والتِّلاوة، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢١، وأعيان العصر وأعوان النصر ٥/ ٢٦٦، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، والمقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ١١، وتاج التراجم ص٢٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٧، وسلم الوصول ٣/ ٢٦٩، والأعلام للزركلي ٧/ ٩٩، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي ص٣٩٩.

(٢) ينظر: مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع ٢/ ٥٤٠.

(٣) ذيل اللباب في تحرير الأنساب لشهاب الدين الوفائي الأزهري ص١٣١.

(٤) ينظر: الأعلام ٧/ ٩٩.

(٥) ينظر: المقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧.

ما نقله الصَّفديُّ عن شيخه أثير الدين أبي حيان الأندلسيّ، قال: «كَانَ فخرُ الدين هذا بارعَ الْخطِّ، جميلَ الْعِشْرَة، متواضعًا منصفًا، تاليًا لِلْقُرْآنِ حسن النغمة بِهِ»(١).

وقول الصَّفدي: «كان شيخًا فاضلًا في الأدب، وممن يُنسَلُ إليه من كل حَدَب، فقيهًا في مذهب أبي حنيفة، نبيهًا وهِمَّتُهُ في الرُّتَب مُنِيفَة ...، يتلو القرآنَ غالبَ وقتِهِ، وله فيه نغمةٌ طيِّبَةٌ أشهىٰ من سَجْعِ الحَمام في روضٍ أينعَ في نَبْتِهِ، مع تواضُعٍ زانَهُ، وقوَّم ميزانَهُ»(٢).

نشاطه العلمي والعملي:

كانَ للشيخ فخرِ الدين اليدُ الطُّولىٰ في النظم والإنشاء، ودَرَّس الفقهَ بالمدرسة الحُساميَّة من القاهرة للطائفة الحنفيّة، وولي الحِسْبَةَ بمدينة غزَّة قديمًا(٣).

وكان يُجيد اللغة التركيَّة والفارسيَّة والعربيَّة، قال الصفديُّ: أخبرني شيخنا العلامة أثير الدين قال: «وفخرُ الدين هذا كتَبْنا عنه لسانَ التُّرك ولسانَ الفُرس، وكان عالمًا باللِّسَانَيْنِ، يعرفهما إفرادًا وتركيبًا، أعانه علىٰ ذلك مشاركته في علم العربية»(٤)، ونصَّ السيوطيُّ(٥) أنَّ أبا حيَّان قال ذلك في كتابه

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١.

(٢) أعيان العصر ٥/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) ينظر: أعيان العصر ٥/ ٢٦٦، والوافي بالوفيات ٥/ ٢٢، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، والمقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧، والدرر الكامنة ٦/ ١١، والفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ص٢٠١.

(٤) أعيان العصر ٥/ ٢٦٥، والوافي بالوفيات ٥/ ٢١، ٢٢، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، وينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ١١، والجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣، والأعلام ٧/ ٩٩.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٦.

(النُّضَار في المَسْلاةِ عن نُضَار).

- **ذهاب بصره:**

قَالَ أبو حيَّان: «وَعمِيَ فِي آخر عمره»[1]؛ لذا ترجم له الصفديُّ في (نكث (نكث الهميان في نكت العميان)[2].

- **تلاميذه:**

من أشهر تلامذة الشيخ فخر الدين الدُّورِكي:

(١) الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون[3]: قال أبو حيان الأندلسيُّ: «قد أدَّب بقلعة الْجَبَل بعضَ أَوْلَاد الْمُلُوك، قال الصفديُّ: قلت هُوَ السُّلْطَان الْملك النَّاصِر»[4]، وقال الحافظُ ابنُ حجر: إنَّهُ «أَدَّبَ الْملكَ النَّاصِر قَلِيلًا»[5]، وقال ابن قطلوبغا: «وتأدَّب به الناصر محمد بن المنصور قلاوون»[6].

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢.

(٢) ينظر: ص٢٦١.

(٣) هو الملك الناصر محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي، من كبار ملوك الدولة القلاوونية، له آثار عمرانية ضخمة وتاريخ حافل بجلائل الأعمال، كانت إقامته في طفولته بدمشق، وولي سلطنة مصر والشام سنة ٦٩٣ هـ وهو صبي، وخلع منها لحداثته سنة ٦٩٤ فأرسل إلىٰ الكرك، وأعيد للسلطنة بمصر سنة ٦٩٨ فأقام في القلعة كالمحجور عليه، ثم تسلطن علىٰ مصر والشام (سنة ٧٠٩)، واستمر فيها ٣٢ سنة، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤١هـ. [أعيان العصر ٥/ ٧٣، والأعلام ٧/ ١١].

(٤) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١.

(٥) الدرر الكامنة ٦/ ١١.

(٦) تاج التراجم ص٢٨٠.

(٢) أبو حيَّان الأندلسي[١]: حيثُ صرَّح بالتلمذة له، فقال في كتابه (النُّضار): «وفخرُ الدين هذا كتَبْنا عنه لسانَ التُّرك ولسانَ الفُرس، وكان عالمًا باللِّسَانَيْنِ، يعرفهما إفرادًا وتركيبًا، أعانه علىٰ ذلك مشاركته في علم العربية»[٢].

وقال محي الدين الحنفي: «أنبأني شَيخُنَا الْعَلامَة أَبُو حَيَّان قَالَ: أَنْشدني فَخرُ الدّين مُحَمَّد بن مصطفىٰ لنَفسِهِ في قصيدة يمدح بِهِ رَسُولَ الله – صلىٰ الله عَلَيْهِ وَسلم – ... »[٣]، وذكر – أيضًا – أنَّ فخرَ الدين الدُّورِكِيَّ «نظم قصيدة في النَّحْو تضمنت أَكثر الحاجبيَّة، وقال: هَكَذَا ذكره شَيخنَا أَبُو حَيَّان في كِتَابه (شعراء الْعَصْر) وَقَالَ: عرضه عَليَّ»[٤].

وذكر الصَّفديُّ أنَّ شيخه أبا حيانَ أخبره أنَّ لفخر الدين الدُّورِكي قصائدَ كثيرة، منها قصيدةٌ في قواعد لسان الترك، ونظمًا كثيرًا في غير فنٍّ، وأنَّ الدُّورِكيَّ أنشد أبا حيَّانَ كثيرًا منه[٥].

---

(١) هو الإمام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي النفزي الجياني، إمام في اللغة والقراءات، أخذ عن عدد كبير من الشيوخ، له: البحر المحيط، وارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وغيرها، ولد بالأندلس سنة ٦٥٤هـ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٥هـ. [إشارة التعيين ص٢٩٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠].

(٢) أعيان العصر ٥/ ٢٦٥، والوافي بالوفيات ٥/ ٢١، ٢٢، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، وينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ١١، والجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣، والأعلام ٧/ ٩٩.

(٣) الجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣.

(٤) الجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣.

(٥) ينظر: نكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١.

شعره:

كان فخرُ الدين الدُّورِكي - رحمه الله - شاعرًا مُجِيدًا، حتىٰ إن الصفديَّ قال عن شِعره: «شِعْرٌ جَيِّدٌ فصيحٌ»(١)، ونصَّ أَبُو حَيَّان في كِتَابه (شعراء الْعَصْر) أنَّ فخرَ الدين الدُّوركيَّ عرض عَليه شِعْرَه(٢)، ومن شعره قصيدةٌ جميلةٌ أنشدَها فخرُ الدينِ أبا حيَّان يمدحُ فيها سيدَ الخلق رسولَ الله - صلىٰ الله عليه وسلم -، منها من (الكامل)(٣):

قَالُوا اتَّخِذْ مَدْحَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ... فِينَا شِعَارَكَ إِنَّ شِعْرَكَ رَيِّقُ
وَعَلَىٰ بَنَانِكَ لِلْيَرَاعَةِ بَهْجَةٌ ... وَعَلَىٰ بَيَانِكَ لِلْبَرَاعَةِ رَوْنَقُ
يَا قُطْبَ دَائِرَةِ الوُجُودِ بِأَسْرِهِ ... لَوْلَاكَ لَمْ يَكُنِ الوُجُودُ المُطْلَقُ
مُذْ كُنْتَ أَوَّلَهُ وَكُنْتَ أَخِيرَهُ ... فِي الخَافِقَيْنِ لِوَاءُ مَجْدِكَ يَخْفِقُ
كُلُّ الوُجُودِ إِلَىٰ جَمَالِكَ شَاخِصٌ ... فَإِذَا اجْتَلَاكَ فَعَنْ جَلَالٍ يُطْرِقُ
يَا أَوَّلًا مَا قَبْلَهُ مَنْ فَاتَهُ ... يَا آخِرًا مَا بَعْدَهُ مَنْ يَلْحَقُ
كُنْتَ النَّبِيَّ وَآدَمٌ فِي طِينَةٍ ... مَا كَانَ يَعْلَمُ أَيَّ خَلْقٍ يُخْلَقُ
فَأَتَيْتَ وَاسِطَةً لِعِقْدِ نُبُوَّةٍ ... مِنْهَا اسْتَنَارَ عَقِيقُهَا المُتَبَرِّقُ

---

(١) نكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١.

(٢) ينظر: الجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٥/ ٢٢، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٥/ ٢٦٦، ٢٦٧، ونكث الهميان في نكت العميان للصفدي ص٢٦١، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين الحنفي ٢/ ١٣٤، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٦/ ١١، ١٢، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي لمحمد أحمد درنيقة ص٣٩٩، ٤٠٠.

فَضُــلَتْ بِكَ الأَرْضُ السَّــمَاءَ لِأَنَّهَا فِيهَا ضَــرِيحُكَ وَهُوَ مِسْــكٌ يَعْبَقُ
مَـا اسْــمُ الْـمَـدِيـنَـةِ طَـيْـبَـةً إِلَّا لِـمَـا يُعْزَىٰ بِطِيبِكَ طِيبُهَا المُسْــتَنْشَــقُ

- **خطُّه:**

اشتُهر فخرُ الدين الدُّورِكي بخطه الجميل، حتىٰ قال فيه أبو حيان: «كَانَ فخرُ الدين هذا بارعَ الْخطِّ»[1]، وقال فيه الصفدي: «وكان خَطُّهُ يُخْجِلُ العقودَ المُنَظَّمَة، والرياضَ التي بُرُودُها بالأزهارِ مُسَهَّمة»[2].

- **مؤلَّفاته:**

عُرِفَ فخرُ الدين الدُّورِكيُّ بنظم القواعد والكُتُبِ في هيئة منظومات علمية وقصــائد ليســهل حِفظها وتداوُلُها، فجاءت أغلبُ تآليفه منظومةً، وبعضها الآخر منثورًا، وهي كالآتي:

(١) الإغراب في الإعراب: وهو مقدِّمةٌ في النَّحو والصَّرف، وهو موضوع تحقيقنا ودراستنا.

(٢) أُمَّهاتُ المُتكلِّمين (قصيدة في قواعد لسان التُّرك)[3].

(٣) ديوان شعرٍ: أكثره في المديح النَّبوي[4].

(٤) ديوان النَّظم النَّدِي في مَدْح الخطَّاط الأعظم مُصطَفىٰ أفندي: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمكتبة برنستون في الولايات المتَّحدة الأمريكية، رقم

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١.

(٢) أعيان العصر ٥/ ٢٦٦.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٢، وأعيان العصر ٥/ ٢٦٦، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ١٣٣، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٦/ ١١، وتاج التراجم ص٢٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٧، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص٢٠١، وهدية العارفين ٢/ ١٤٣، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي لمحمد أحمد درنيقة ص٣٩٩.

(٤) ينظر: معجم أعلام شعراء المدح النبوي لمحمد أحمد درنيقة ص٣٩٩.

الحفظ: (٥٣٥).

(٥) رسالةٌ في الأدعية والنَّجاة من الفقر: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٨/ ٦).

(٦) رسالةٌ في الأُضحيَّة باللغة التُّركيَّة: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٨/ ١).

(٧) رسالةٌ في التَّهَجُّد: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٨/ ٤).

(٨) رسالةٌ في صلاة التَّسبيح والأوراد والأذكار: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٨/ ٥).

(٩) رسالةٌ في عقائد أهل السُّنَّة والجماعة: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٦).

(١٠) رسالةٌ في المِعْراج باللغة التُّركيَّة: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٨/ ٢).

(١١) رسالةٌ في المولد النَّبويِّ الشريف: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠٢٦٥٨/ ٣).

(١٢) رسالةٌ من محمد الدُّورِكي إلىٰ خليل المُرادي: وهي مخطوطةٌ مودعةٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق في سوريا، رقم الحفظ: (٥٩٤١،

٢٤٠).

(١٣) شرح القصيدة المتضمنة لعلم العَروض: ومنه نسخة مودعةٌ في مكتبة قبرص سليمية، وهو ٣٧ ورقة، وقد كتبت بخط المؤلّف سنة ٦٦٨هـ[١].

(١٤) عَرائس النَّفائِس، باللغة الفارسيَّة[٢].

(١٥) عِقد البيان في البلاغة: ومنه نسخة بمكتبة (جوتا) بألمانيا، رقم الحفظ: (٣٢/ ٤)، ونسخة بالمتحف البريطاني بلندن، رقم الحفظ: (٩٨٥/ ٧)، ونسخة بالمكتبة المركزية بالرياض بالمملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٣٦٧٩).

(١٦) قصيدةٌ في النجوم[٣].

(١٧) منظومةٌ في النحو: قال عنها الصفديُّ: «ونظم قصيدةً في النحو استوعب فيها أكثر الحاجبية سردًا، وأتىٰ فيها بأحكام كثيرة، طرّزها للنحو حلة وبردًا»[٤]، وذكر أبو حيَّان أن الشيخ فخر الدين عرضَ عليه هذا النَّظمَ[٥].

(١٨) نظم القُدُوريِّ في الفِقْهِ الحَنَفِيِّ: قال عنه الصَّفديُّ: «نَظَمَ القُدُوريَّ

(١) ينظر: معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط ٥/ ٣٢٣١.

(٢) ينظر: هدية العارفين ٢/ ١٤٣.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ٣٠.

(٤) أعيان العصر ٥/ ٢٦٥، وينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢١، ونكث الهميان في نكت العميان ص٢٦١، والجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣، والمقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧، والدرر الكامنة ٦/ ١١، وتاج التراجم ص٢٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٧، وسلم الوصول ٣/ ٢٦٩، وكشف الظنون ٢/ ١٣٤٥.

(٥) ينظر: الجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣.

في الفقه نظمًا جيدًا، وضبط فروعَهُ مُقَيِّدًا»[1]، وقال عنه - أيضًا -: «وقد نظم القُدُورِيَّ فِي الفِقْه نظمًا فصيحًا سهلًا جَامعًا»[2]، وقال عنه ابنُ حجر: «نظمَ القُدُورِيَّ فِي الْفِقْه وجوَّدَهُ»[3]، وقال عنه ابن قطلوبغا: «نظمَ مختصرَ القُدُوريِّ نظمًا حسنًا»[4].

- **وفاته:**

قال الصفدي في وفاته: «ولم يزل علىٰ حاله إلىٰ أن أضرَّ، ولازم لحين أجله وأصرَّ»[5].

ولم يضبط المقريزيُّ سنة وفاته تحديدًا فقال: «مات بعد سنة خمس وثمانين وستّمائة»[6]، واستقرَّ قولُ المترجمين علىٰ أن الشيخَ فخرَ الدين الدُّورِكي توفي سنة ثلاث عشرة وسبعمائة[7].

❁❁❁❁❁

(١) أعيان العصر ٥/ ٢٦٥.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/ ٢١، ونكث الهميان ص٢٦١، وينظر: الجواهر المضيَّة ٢/ ١٣٣، والمقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧.

(٣) الدرر الكامنة ٦/ ١١، وينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٧، وسلم الوصول ٣/ ٢٦٩، والأعلام ٧/ ٩٩، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٣٠.

(٤) تاج التراجم ص٢٨٠.

(٥) أعيان العصر ٥/ ٢٦٦.

(٦) المقفىٰ الكبير ٧/ ١٤٧.

(٧) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٥/ ٢٦٦، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ١٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٧، وسلم الوصول ٣/ ٢٦٩، والأعلام للزركلي ٧/ ٩٩، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٣٠، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي ص٣٩٩.

المبحث الثاني: الإغراب في الإعراب

دراسة توثيقية منهجية

أولًا: الدراسة التوثيقية:

(١) عنوان الكتاب:

نصَّت بعضُ كُتُبِ التراجم[١] التي ترجمَتْ لفخر الدين الدُّورِكِيِّ علىٰ أنَّ له مُقدِّمةً في النحو والتصريف سمَّاها: (الإِغْرَاب في الإعْرَاب)، وقد جاء هذا العنوان نفسُهُ علىٰ غلاف المخطوطة الوحيدة المحفوظة في المكتبة الظاهريَّة تحت رقم (٣٨٦٥- عام/ لغة)، والمنسوخة في حياة المؤلِّف سنة ٦٨٦هـ.

(٢) سبب تسمية الكتاب:

أرىٰ أنَّ سببَ تسميةِ الكتابِ بهذا الاسم يكمنُ في ترتيب أبواب الكتاب الذي أغربَ فيه المؤلِّفُ، ورتَّبَه ترتيبًا جديدًا لم يُعهَد عند أحدٍ من النُّحاة؛ فبعد أن عرَّف علم النحو، وبيَّن تعريف الاسم والفعل والحرف، شرع مباشرةً في الحديث عن المَرْفُوعَاتِ من مبتدإٍ وخبرٍ، وفاعلٍ، واسم (كان) وخبر (إنَّ)، والمستثنىٰ من المنفي، واسم (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وخبرهما، والفعل المضارع إذا خلا عن العامل، ثم ثنَّىٰ بالحديث عن المَنْصُوبَاتِ، فبدأ بالمفعول المطلق، ثم بالمفعول به، ثم بالمفعول فيه، فالمفعول له، فالمفعول معه، فالمستثنىٰ من المثبت، فالمتعجَّب منه بكلمة (ما)، فخبر (كان)، واسم (إنَّ)، ثم شرع في باب (ظنَّ)، وأعقبه بالحديث عن الحال، والتفسير، فالمنادىٰ المضاف، فباقي الباب علىٰ الترتيب الذي ستطالعه، وَثلَّث بالحديث عن المَجْرُورَاتِ فبدأ بالإضافة، ثم بحروف الجر، وربَّع

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٩٩، ومعجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط ٥/ ٣٢٣١، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي ص٣٩٩.

بباب المَجْزُومَاتِ، وفيه تحدَّث عن الفعل المضارع خاصة، وعوامله الجازمة، ثم أعقبه بالحديث عن العَوَارِضِ، وفيه تحدَّث عن المثنىٰ والجمع والتصغير والممنوع من الصرف والمنقوص والمقصور والأسماء الستَّة، ثم تحدَّث عن الفعل المضارع وعن النقص والقصر فيه.

وأخَّرَ الحديثَ عن المُضْمَرَاتِ، وَأَسْمَاءِ الإِشَارَاتِ، وَالمَوْصُولَاتِ علىٰ خلاف صُنع النُّحاة، ثم تكلَّم عن التَّوَابِعِ من نعتٍ وعطف نسقٍ - دون عطف البيان - وبدلٍ وتأكيدٍ، ثم أعقبها بالحديث عن النَّكِرَةِ مَعَ المَعْرِفَةِ، ثم ختم النحو بالحديث عن المَبْنِيَّاتِ من الأسماء والأفعال والحروف، ثم عن الترخيم والتابع في المنادىٰ و(لا) النافية إذا وليت نكرةً، ثم تحدَّث عن أصل البناء والإعراب، ثم ختم بالوقف وذكر أحكام التقاء الساكنين.

ثم تناول بعدُ في الباب الثاني عشر الحديثَ عن التَّصْرِيفِ، وبه ختم كتابه.

وهذا ترتيبٌ غريبٌ عن منهج النُّحاة في ترتيب أبواب النحو والصرف في كتبهم حيث كانوا يبدؤون بالحديث عن الكلام وما يتألَّف منه، ثم المعرب والمبني، ثم النكرة والمعرفة، إلىٰ غير ذلك، فرُبَّما كان هذا هو السببَ الدَّاعيَ لتلك التسمية.

(٣) نسبة الكتابِ إلى صاحبِه:

إضافةً إلىٰ ما أثبته بعضُ المترجمين من وجود كتابٍ باسم (الإغراب في الإعراب) لفخر الدين الدُّوركيِّ، جاء غلاف المخطوطة آنفة الذكر ليُثبت ذلك ويؤكِّده، حيث جاء فيه:

«كِتَابٌ فِيهِ (الإِغْرَابُ فِي الإِعْرَابِ) مِمَّا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ فَخْرُ الدِّينِ أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ القَاضِي الإِمَامِ العَالِمِ العَامِلِ حُسَامِ الدِّينِ مُصْطَفَىٰ بْنِ زَكِيِّ الدِّينِ زَكَرِيَّا الحَنَفِيُّ الدُّورِكِيُّ الصُّلْغَرِيُّ»[1].

(١) الإغراب في الإعراب (خ): الغلاف.

ثم تأتي المقدمةُ لتؤكِّد ذلك، وفيها: «يَقُولُ العَبْدُ الضَّعِيفُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْطَفَىٰ بْنِ زَكَرِيَّا الدُّورِكِيُّ الصُّلْغَرِيُّ – غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ – ... »(١).

ثم تأتي نهاية النُّسخة مصرِّحةً بأنَّها نُسِخَتْ في مدينة غَزَّة، سنة (٦٨٦هـ)، أي قبل وفاته بسبعٍ وعشرين سنةً، وقد مرَّ أنَّ فخرَ الدين الدُّورِكِيَّ قد وليَ الحِسْبَةَ بغزَّة قديمًا، فمكان النَّسخ وتاريخُهُ يؤيِّدان نسبة الكتاب إليه.

(٤) سببُ تأليفه:

صرَّح فخرُ الدِّين الدُّورِكيُّ في مقدمة كتابه بسبب تأليفه، وأنَّه وضعَه كمُقَدِّمةٍ للمُبتدئينَ، ووضع فيه ما يحتاجُهُ طالبُ العلم المُبتدئ، ورتَّبه ترتيبًا يَقرب من مُتناوله؛ ليسهل حِفظُهُ وضبطُهُ، فقال: «وَقَدْ جَمَعْتُ فِي هَذِهِ المُقَدِّمَةِ مَا تَدْعُو حَاجَةُ المُبْتَدِئِ إِلَيْهِ، وَتَنْبَعِثُ هِمَّتُهُ عَلَيْهِ، فَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا يَقْرُبُ مِنْ مُتَنَاوِلِهِ، وَيَهُونُ حِفْظُهُ عَلَىٰ مُحَاوِلِهِ ... »(٢).

❁❁❁❁❁

ثانيًا: الدراسة المنهجية:

(١) أهمية الكتاب:

تكمُنُ أهميَّةُ هذه المُقدِّمة في عدَّة أمور:

الأوَّل: أنَّ هذه المقدِّمة كُتِبَت في المشرق العربيِّ في القرن السَّابع الهجري.

الثاني: أنَّها الأثَرُ النَّحويُّ الوحيدُ الذي وصلنا من تُراثِ الشَّيخِ فخرِ الدِّين الدُّورِكيِّ.

---

(١) الإغراب في الإعراب (خ): ١/ أ.

(٢) الإغراب في الإعراب (خ): ١/ أ.

الثالث: أنَّ مؤلِّفَها هو من جُملة شُيوخِ أبي حيَّانَ الأندلُسيِّ، وكان يجيدُ التُّركيَّة والفارسيَّة علاوةً علىٰ براعته في العربيَّة.

الرَّابع: أنَّها تُبْرِزُ مذهبَ الشيخ الدُّوركيِّ ومصطلحاته، وتعكِسُ نمطَ تفكيرِه النحويِّ والصَّرفيِّ.

الخامس: أنَّ مؤلِّفَها رتَّبها ترتيبًا خاصًّا لم يُعهَد في كتابٍ آخرَ، فأفادنا منهجًا جديدًا في التصنيف النَّحويِّ.

(٢) طبيعة الكتاب:

الكتابُ عبارةٌ عن مُقدِّمةٍ مختصرةٍ في علمي النَّحو والتَّصريف، وضعها المؤلِّفُ للمُبتدئين علىٰ هيئة متنٍ نثريٍّ مُوجَز العبارة، لطيف الإشارة، ضمَّ فيها المؤلِّف معظم أبواب النحو والتَّصريف، وقد مثَّل النحو فيها أكثر من نصفها بقليل، وجاء التَّصريف فيها أقل من نصفها بقليل، ورُتِّبت أبوابُها ترتيبًا لم يُعهد في كتابٍ آخرَ، وقد كُتِبَتْ هذه المقدمةُ في الحقبة التي كتب فيها ابن آجرُّوم مُقدِّمته، والغرضُ من تأليفهما واحدٌ، إلا أنَّ الدُّورِكيَّ كتب مقدِّمته في المشرق، وابن آجرُّوم كتب مُقدِّمته في المغرب، وقد استوعبت المقدِّمتان معظمَ أبواب النحو، إلا أنَّ مقدِّمة الدُّوركيِّ تميَّزت باشتمالها علىٰ أبواب التَّصريف التي أُهملَت في الآجرُّوميَّة، فأتت مُقدِّمةً مختصرةً جامعةً لعلمي النحو والتصريفِ، يستغني بها الطالبُ المُبتدئ عن غيرها من الكتب.

(٣) أبواب الكتاب:

قسَّمَ الشيخُ الدُّورِكِيُّ كتابَهُ إلىٰ اثْنَيْ عشرَ بابًا، ورتَّبها ترتيبًا خاصًّا لا يوجد في كتابٍ آخر، وهي كالآتي:

أولًا: بَابُ المَرْفُوعَاتِ. ثانيًا: بَابُ المَنْصُوبَاتِ.
ثالثًا: بَابُ المَجْرُورَاتِ. رابعًا: بَابُ المَجْزُومَاتِ.
خامسًا: بَابُ العَوَارِضِ. سادسًا: بَابُ المُضْمَرَاتِ.
سابعًا: بَابُ أَسْمَاءِ الإِشَارَاتِ. ثامنًا: بَابُ المَوْصُولَاتِ.
تاسعًا: بَابُ التَّوَابِعِ. عاشرًا: بَابُ النَّكِرَةِ مَعَ المَعْرِفَةِ.
حادي عشرَ: بَابُ المَبْنِيَّاتِ. ثاني عشرَ: بَابُ التَّصْرِيفِ.

(٤) شواهد الكتاب:

أَتَتْ شواهدُ الكتاب قليلةً في ثناياهُ، حيث استشهد الدُّورِكِيُّ بالآيات القرآنية سبعَ مرَّاتٍ، وبالحديث الشريف مرَّةً واحدةً، واستشهد ببيتين من النَّظم جَمَعَا العللَ التي تمنع الاسمَ من الصَّرف.

(٥) مذهب فخر الدين الدُّوركي:

برزتْ شخصيَّةُ فخر الدين الدُّوركي في هذه المقدِّمة المختصَرة بوضوح، غيرَ متأثِّرٍ بفكر مدرسةٍ معيَّنةٍ، فلم يكن بصريًّا بَحْتًا، ولا كوفيًّا صِرفًا، وإنَّما قام منهجُهُ علىٰ انتخاب ما يقتنع به من المدرستين من آراء ومُصطلحات، إلَّا أنَّه كان أميلَ للمدرسة البصريَّة في آرائه، وإلىٰ المدرسة الكوفيَّة في مصطلحاته، وربَّما أدارَ ظهرَه لهاتين المدرستين واختار مذهبًا ثالثًا؛ مما يدلُّ علىٰ شخصيته النحوية البارعة وفكره العميق المستقل.

ومن أمثلة المسائل والمصطلحات التي وافق فيها البصريين ما يأتي:

(١) ذهب الدُّورِكيُّ مذهبَ المبرد – كما نسبه إليه ابن السَّرَّاج[١] – أنَّ (القُرفُصاء) و(الصَّمَّاء) في (قَعَدْتُ القُرْفُصَاءَ)، وَ(اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ) عَلَىٰ وَصْفِ المَصْدَرِ[٢].

(١) في الأصول ١/ ١٦٠.

(٢) الإغراب في الإعراب (خ): ٢/ ب.

(٢) تابعَ الدُّورِكيُّ البصريين في منع التعجُّبِ من الألوانِ كافَّةً دون استثناء، وكذلك العيوب والعاهات، فقال: «وَهَذَا التَّعَجُّبُ لَا يَقَعُ مِنْ نَفْسِ اللَّفْظِ إِذَا كَانَ مِنَ الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ، ... لَا يُقَالُ: (مَا أَسْوَدَهُ)، وَ(مَا أَعْوَرَهُ)، بَلْ يُقَالُ: (مَا أَشَدَّ سَوَادِهِ!)، وَ(مَا أَقْبَحَ عَوَرِهِ!)»[١].

أمَّا الكسائيُّ وهشامٌ فيجوِّزون التعجُّبَ من الألوان مطلقًا، فيقولون: (ما أَحْمَرَهُ)، وأمَّا غيرهم من الكوفيِّينَ فيرونَ جوازَ التعجُّبِ من البَياضِ والسَّوادِ خاصَّةً من بين سائر الألوان، فيجوِّزون: (هذا الثوبُ ما أَبْيَضَهُ!)، و(هذا الشَّعْرُ ما أَسْوَدَهُ!)، ومال إليه ابنُ الحاجّ، وأمَّا الأخفش والكسائيُّ وهشامٌ فيرونَ جوازَ التعجُّب من العيوب، فيقولون: (ما أَعْوَرَهُ)، و(ما أَعْشَاهُ)[٢].

(٣) تابعَ الدُّورِكيُّ[٣] البصريين في جواز تقديم الحال علىٰ صاحبها المرفوع والمنصوب، سواء كان مُظهرًا أو مضمرًا؛ لأنَّ النيَّة في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون فيه إضمارٌ قبل الذكر، خلافًا لجمهور الكوفيين المانعين تقديم الحال علىٰ صاحبها المنصوب الظاهر، فلا يقال: (كلَّمتُ جالسًا زيدًا)، ولا علىٰ صاحبها المرفوع الظاهر إلا إذا تقدم رافعه، فيقال: (جاء مسرعًا زيدٌ)، ولا يقال: (مُسرعًا جاء زيدٌ)[٤].

---

(١) الإغراب في الإعراب (خ): ٣/ أ.

(٢) تنظر هذه المسألة في: كتاب سيبويه ٤/ ٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/ ١٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٤٧٥.

(٣) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٣/ ب.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد ٤/ ١٦٨، ١٦٩، والأصول لابن السراج ١/ ٢١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٠، ٢٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٧ وما بعدها، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٤٧٠.

(٤) ذهبَ الدُّورِكِيُّ[١] إلىٰ أنَّ علةَ نصبِ النَّكِرَةِ المُشَبَّهَةِ بِالمُضَافِ في نحو: (يَا طَالِعًا جَبَلًا) هي إطالةُ الكلام، وهي عِلَّة الخليل بن أحمد نفسها، قال سيبويه: «وزعم الخليلُ – رحمه الله – أنهم نصبوا المضاف، نحو: (يا عبدَ الله)، و(يا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلًا صالحًا) حين طال الكلامُ، كما نصبوا (هُوَ قَبْلَكَ) و (هُوَ بَعْدَكَ)»[٢].

(٥) ذهبَ الدُّورِكِيُّ[٣] مذهب البصريِّين المُجِيزينَ نداء النكرة غير الموصوفة مطلقًا، مقبلٍ عليها وغير مقبلٍ، خلافًا للمازني الذي أنكرَ وجود النكرة غير مقبل عليها في النِّداء، وخلافًا لمذهب الكسائي والفراء، وعامة الكوفيين الذين يرون أنه إن كانت خَلَفًا من موصوف جاز نداؤها، وإلا فلا، وزعموا أنَّ من شرط النكرة غير المقبل عليها أن تكون موصوفةً، أو خلفًا من موصوف، فلا يجوز عندهم (يا رجلًا)، وزعموا أنه ليس بمسموع[٤].

(٦) ذهبَ الدُّورِكِيُّ[٥] إلىٰ أنَّ النصب في نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) علىٰ معنىٰ النهي عن الجمع بينهما، وناصبُ الفعل هنا عنده هو الواو بنفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف، وهو مذهب أبي عمر الجرميِّ من البصريين، وناصبه عند البصريين هو (أنْ) مضمرة، وناصبه عند الكوفيِّين هو الصَّرف؛ لأنَّ الثاني مخالفٌ للأول[٦].

(١) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٣/ ب، ٤/ أ.
(٢) الكتاب ٢/ ١٨٢، ١٨٣.
(٣) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٤/ أ.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٣، ٢١٨٤.
(٥) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٤/ أ.
(٦) تنظر المسألة في: الإنصاف للأنباري ٢/ ٥٥٥، واللباب للعكبري ٢/ ٤٠.

(٧) تابع الدُّورِكيُّ[١] البصريِّين في حصر المجزومات في الفعل المضارع، أمَّا الكوفيُّون والأخفش في روايةٍ عنه فيُدخِلُونَ فعل الأمر في المجزومات[٢].

(٨) تابع الدُّورِكيُّ[٣] البصريِّينَ في استعمال مصطلح (العطف بالحرف)، ويقابله (النَّسَق) عند الكوفيين، قال ابن يعيش: «فالعطف من عبارات البصريِّين ، والنَّسَقُ من عبارات الكوفيين»[٤].

(٩) تابع الدُّورِكيُّ[٥] البصريِّين والكسائيَّ[٦] في عدم جواز ترخيم ما كان علىٰ ثلاثة أحرفٍ مطلقًا، وأمَّا الكوفيُّون عدا الكسائيِّ فجوَّزوا ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطُهُ متحرِّكًا، نحو: (يا عُمَ) في (يا عُمَرُ)، وعزاهُ الإمام عبد القاهر الجرجانيُّ[٧] إلىٰ البغداديين.

(١٠) تابع الدُّورِكيُّ[٨] البصريِّين في أنَّ أصلَ البناء في الأفعال والحروف، وأصل الإعراب في الأسماء، أمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلىٰ أنَّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف[٩].

---

(١) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٤/ ب.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/ ٤٣٠٩، ٤٣١٠.

(٣) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٩/ أ.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧٦.

(٥) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ١٠/ ب.

(٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ١/ ٥٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٥٦.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٩١.

(٨) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ١١/ أ.

(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٥١، ٧٧، ٧٨.

ومن أمثلة المسائل والمصطلحات التي وافق فيها الكوفيين ما يأتي:

(١) ذهب الدُّورِكيُّ مذهبَ الفرَّاء وغيره من حُذاق الكوفيين والأخفش[١]، الذين يرون أنَّ المضارع مرفوعٌ بالتجرُّد، حيث قال: «وَالفِعْلُ المُضَارِعُ إِذَا خَلَا عَنِ العَامِلِ»[٢].

وهو الذي رجَّحه ابن مالك بقوله: «وبه أقول؛ لسلامته من النقض»[٣].

(٢) تابع الدُّورِكيُّ[٤] الكوفيِّين في استعمال مصطلح (التفسير) وهو مصطلحٌ متداولٌ عندهم، ويقابله (التمييز) عند البصريين، وكان (التفسيرُ) معروفًا عند البصريِّين؛ إذْ عبَّر به سيبويه في (الكتاب ٢/ ١٥٩، ١٧٥، ١٧٦)، وأبو العباس المبرد في (المقتضب ٣/ ٣٤)، وابن السراج في (الأصول ١/ ٢٢٥)، ولكنَّ التعبير بـ (التمييز) أكثر عند البصريين من التعبير بـ (التفسير)[٥].

(٣) تابع الدُّورِكيُّ[٦] الكوفيِّين في استعمال مصطلح (النَّعتِ)، ويُقابلُهُ مصطلح (الصِّفَةِ) عند البصريين، ورُبَّما قاله البصريُّون، وأوَّل من استعمله منهم سيبويه، إلَّا أنَّه لم يشتهر اشتهارَ (الصِّفَةِ) عندهم[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥، ٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٥٦.

(٢) الإغراب في الإعراب (خ): ٢/ أ.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥، ٦.

(٤) الإغراب في الإعراب (خ): ٣/ ب.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩، ٢٢٥، ٢/ ٣٣، ١٣٨، ومصطلحات النحو الكوفي ، د/ عبد الله الخثران: ص٢٩، ودراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديرة، ص٢٢٦.

(٦) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٨/ ب.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٢١، والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٥، ومختصر النحو لابن سعدان الكوفي ص٤١، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠١، وهمع

(٤) تابع الدُّوركيُّ[١] الكوفيِّين[٢] في استعمال مصطلح الجحد، وهو يُقابلُ مصطلح (النَّفي) عند البصريين[٣].

ومن أمثلة المسائل التي خالف فيها البصريين والكوفيين ما يأتي:

(١) عدَّ الدُّوركيُّ[٤] (مَعَ) حرفَ جرٍّ، وهو مذهبُ بعضِ النُّحاة كابن خالويه[٥].

(٢) خالفَ الدُّوركيُّ[٦] النحويين[٧] القائلين بأنَّ الإعلال في (أَسْوَدَ) و(جَدْوَلٍ) أولىٰ من التصحيح؛ لأنّ الكلمة بعد التَّصغير أشبهت باب (سَيِّد)، والإعلال فيه واجبٌ، ذاهبًا إلىٰ أنَّ التصحيحَ أولىٰ من الإعلال.

(٣) أثبتَ الدُّوركيُّ[٨] (جمعَ جمعِ الجمعِ) نَحْو: (أَسَدٍ) وَ(أُسُودٍ) وَ(أُسْدٍ) وَ(آسَادٍ) تبعًا لبعض النُّحاة، وأنكره آخرون[٩]، حتىٰ ذكر السُّهيليُّ

الهوامع ٣/ ١٤٥، ومصطلحات النحو الكوفي – دراستها وتحديد مدلولاتها، د/ عبد الله بن حمد الخثران ص٨٠- ٨٥، ودراسة في النحو الكوفي، للمختار أحمد ديرة ص٢٣٠- ٢٣٣، والمصطلح النحوي – نشأته وتطوره حتىٰ أواخر القرن الثالث الهجري، د/ عوض القوزي ص١٦٥، ١٦٦.

(١) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ١٢/ أ.

(٢) ينظر مثلًا: معاني القرآن للفراء ١/ ٨، ٥٢، ١٧٥، ٤٢٣، ٢/ ٤٩، ٧٨، ٨٤، ومختصر النحو لابن سعدان الكوفي ص٧٦.

(٣) ينظر مثلًا: كتاب سيبويه ١/ ١٣٥، ١٣٦، ٢/ ١٨١، ٣/ ٨، ١١٧، والمقتضب ٣/ ١٩٠، ٤/ ١٨٨، والأصول ١/ ٥٩، ٦٨.

(٤) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٤/ أ.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص١٢٧.

(٦) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٥/ ب.

(٧) ينظر: المقتضب ١/ ١١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٣٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧٢١.

(٨) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٥/ ب.

(٩) ينظر: المساعد لابن عقيل ٣/ ٤٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٧٤.

في (الرَّوض الأُنُف)[1]: أَنَّه لا يعرفُ أحدًا قال بهذا الجمع غيرَ الزَّجَّاجيِّ وابنِ عزيزٍ، وأثبت هذا الجمعَ – أيضًا – ابنُ خالويه في (إعراب ثلاثين سورة)[2]، وابنُ الشجريِّ في (أماليه)[3].

(٤) ذهب الدُّورِكيُّ[4] إلىٰ أنَّ الألف في الخطِّ في باب الأمثلة الخمسة في حالتي النصب والجزم في نحو: (هَؤُلَاءِ لَمْ يَقُومُوا)، وَ(هَؤُلَاءِ لَنْ يَجْلِسُوا) عوضٌ عن النون التي في الرَّفع، ولم أرَهُ لغيره من النحاة.

(٥) تابع الدُّورِكيُّ[5] صدرَ الأفاضل الخوارزمي[6] والرَّضيَّ[7] في أنَّ تنوينَ (رَجُلٍ) وما أشبهه من النكرات تنوينُ تنكيرٍ، وهو خلافُ ما صرَّح به ابنُ جني في (سر صناعة الإعراب)[8] من أن تنوين التنكير لا يكون إلَّا في المبنيَّات، ولا يدخل الأسماء المُعرَبة، وهو مذهبُ أكثر النحويين[9].

(٦) ذهب الدُّورِكيُّ[10] إلىٰ أنَّ المُضَافَ إِلَىٰ يَاءِ المُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الكَسْرَةِ بِنَاءً عَارِضًا، نَحْوُ: (هَذَا غُلَامِي)، وَ(رَأَيْتُ غُلَامِي)، وَ(مَرَرْتُ

(١) ٣/ ٢٩.
(٢) ص١٩٤.
(٣) ١/ ١٨٣.
(٤) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٧/ أ.
(٥) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ١٠/ أ.
(٦) ينظر: التخمير ٤/ ١٧٨.
(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٥، ٣/ ٢٣٦.
(٨) ١/ ٣١٠.
(٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٨٧، ٢٧٢، والمرتجل ص٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ٢٤.
(١٠) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ١٠/ ب.

بِغُلَامِي)، وهو مذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني[١]، وابن الشجري[٢]، وابن الخشَّاب[٣]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٤].

ومذهبُ الجمهور: أنَّ المضاف إلىٰ ياء المتكلم معربٌ بحركات مقدَّرة منع من ظهورها الكسرة المناسبة للياء[٥].

(٦) ما توقَّف البحث دونه:

اضطربَ منهجُ الدُّوركيِّ حينما فرغ من الحديث عن اسم الفاعل منتقلًا إلىٰ الحديث عن المؤنَّث وعلاماته، وجمع المؤنث، ثم عن الحديث عن اسم المفعول، مخالفًا عُرْفَ النُّحاة في إيلاء اسم المفعول اسمَ الفاعل دون فاصلٍ بينهما.

كما ذهل الدُّورِكيُّ[٦] لمَّا مثَّل لبَدَلِ الكُلِّ بنَحْوِ: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)، والصواب أن يمثِّل بنحو: (هذا زيدٌ أخوكَ)؛ لأنَّ (النَّفْسَ) من ألفاظ التوكيد.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٤٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣.

(٣) ينظر: المرتجل ص١٠٧، ١٠٨.

(٤) ينظر: التخمير ٢/ ١٣٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٨٣٤، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٧٢٩.

(٦) ينظر: الإغراب في الإعراب (خ): ٩/ أ.

المبحث الثالث: بين يدي التحقيق

(أ) وصف النسخة المخطوطة:

اعتمدتُ في التحقيق علىٰ نسخةٍ فريدةٍ في دار المخطوطات الظاهريَّة بدمشق، بالجمهورية العربيَّة السوريَّة، تحت رقم (٣٨٦٥ عام – لغة).

وهي عشرون ورقة تبدأ من (١٣٤/ أ – ١٥٣/ أ) ضمن مجموعٍ عدد أوراقه (٢٣٦ ورقةً)، وقياسها: (١٩,٥ × ١٣,٥ سم) كُتبت بالسواد بخطٍّ نسخيٍّ حسنٍ معجَمٍ، فيه بعض الشَّكل، وكُتبت الأبوابُ والعناوينُ بالحُمرَة، وبهامشها بعضُ التصويبات، والنُّسخةُ موقوفةٌ علىٰ المدرسة العمريَّة.

وقد نُسخت يوم الأربعاء ٥ جمادىٰ الأولىٰ سنة ٦٨٦هـ، بداخل مدينة غزَّة، بيد الناسخ شمس الدين محمد بن الحاج حسن كما هو مُثبت بآخر المخطوط.

(ب) منهج التحقيق:

لمَّا كان الغرض من التحقيق إخراج النَّصِّ المخطوط ونشره في أضبط شكلٍ، وأدقِّ صورة، وأقربها إلىٰ الصورة التي وضعها المؤلِّف، فبعدَ أن اطمأنَّت نفسي إلىٰ نسبة الكتاب إلىٰ مؤلِّفه، التزمتُ أصولَ التحقيق المتَّفق عليها في هذا العمل، وجاءت علىٰ النحو الآتي:

١- قمتُ بنسخ المخطوط كاملًا، وحرَّرتُ النَّصَّ علىٰ وفْقِ قواعد الإملاء المتَّبَعة الآن، دون التقييد برسمه في المخطوط.

٢- عزوتُ الآيات القرآنيَّة إلىٰ سُوَرِها، وخرَّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعريَّة، كُلًّا إلىٰ مظانِّه.

٣- عزوتُ أقوالَ العلماء الواردة في النَّصِّ إلىٰ أصحابها موَثَّقة من كتبهم قدر الإمكان، وإلا فمن أمَّهات المصادر المعتمدة في ذلك.

٤- عرَّفتُ - بإيجازٍ - بالأعلام الواردة في النَّصِّ المحقَّق من كتب الطبقات والمراجع.

٥- ضبطتُ النَّصَّ المحقَّق ضبطًا كاملًا.

٦- علقت علىٰ المسائل الخلافية الواردة في النَّصِّ المحقَّق.

٧- علَّقتُ علىٰ ما يحتاج تعليقًا من النَّصِّ؛ إيضاحًا، أو زيادة فائدة، موثِّقًا كُلًّا من مصادره المعتمدة.

٨- قمتُ بتفسير الألفاظ الغريبة بالرجوع إلىٰ المعاجم.

٩- قدَّمتُ للنَّصِّ بدراسة مفصَّلة تكشف اللثام عن شخصية المؤلِّف وكتابه.

١٠- ذيَّلتُ الكتابَ بفهارس متنوعة، شملت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأعلام، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات. فسبحان الهادي إلىٰ الحق، وإلىٰ صراطه المستقيم.

وفيما يأتي بعض نماذج مصوَّرة من المخطوط.

(ج) نماذج صور من النسخة المخطوطة:

غلاف النسخة المعتمدة

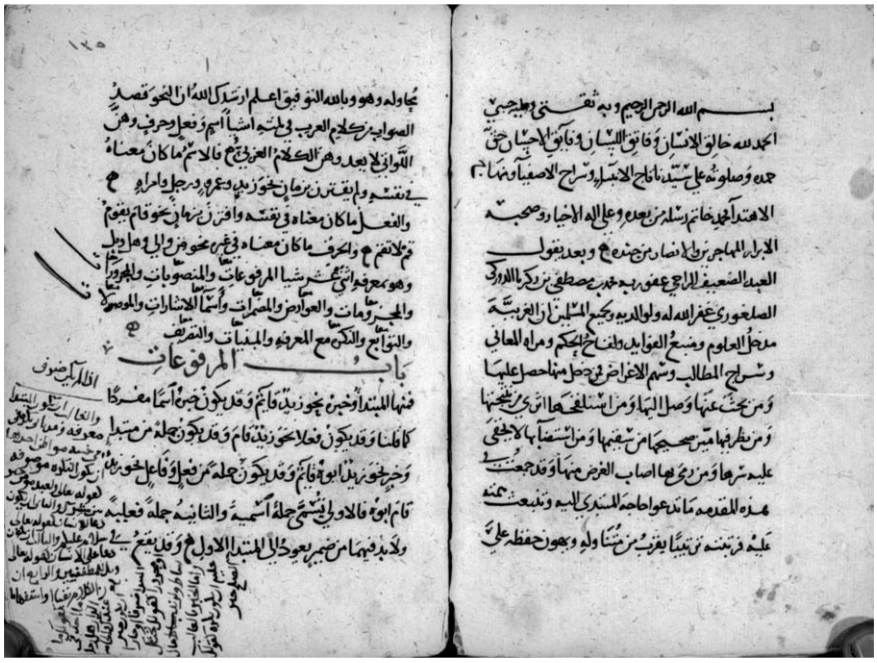

الورقة الأولى من النسخة المعتمدة

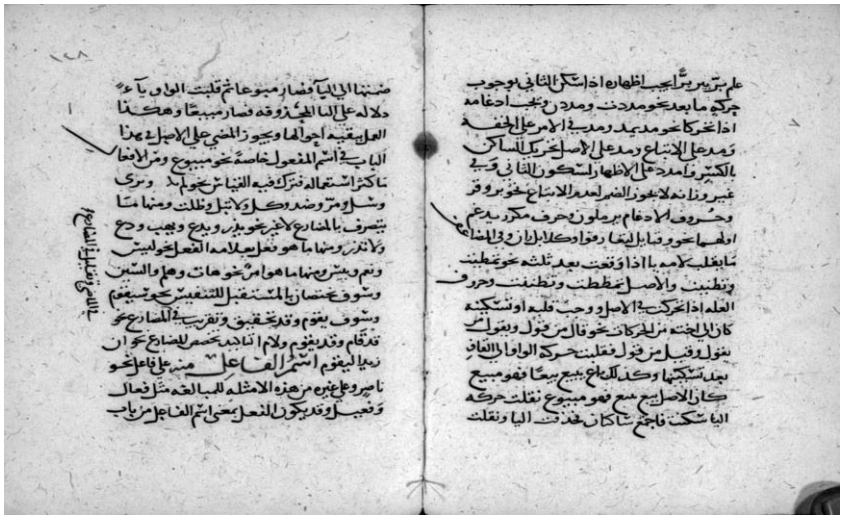

ورقة من داخل النسخة المعتمدة

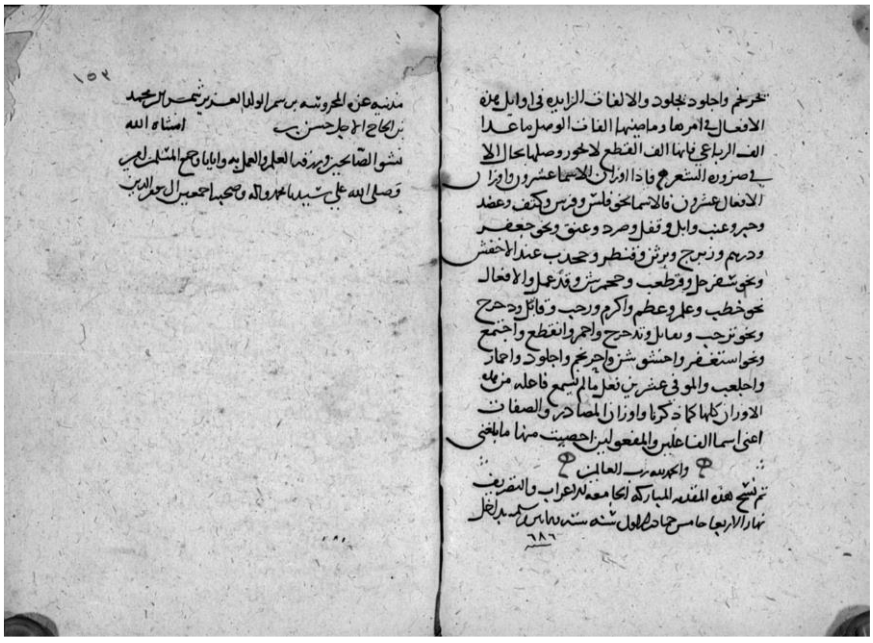

الورقة الأخيرة من النسخة المعتمدة

القسم الثاني
النص محققًا

كتَابٌ فِيه

الإغْرَابُ فِي الإعْرَابِ

مِمَّا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ فَخْرُ الدِّينِ أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ القَاضِي

الإِمَامِ العَالِمِ

العَامِلِ حُسَامِ الدِّينِ مُصْطَفَى بْنِ زَكِيِّ الدِّينِ زَكَرِيَّا الحَنَفِيُّ الدُّورِكِيُّ الصُّلْغَرِيُّ

(٦٣١هـ - ٧١٣هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ ثِقَتِي، وَعَلَيْهِ حَسْبِي

الحَمْدُ لِلَّهِ خَالِقِ الإِنْسَانِ، وَفَاتِقِ اللِّسَانِ، وَفَائِقِ الإِحْسَانِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا تَاجِ الأَنْبِيَاءِ، وَسِرَاجِ الأَصْفِيَاءِ، وَمِنْهَاجِ الِاهْتِدَاءِ مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَعَلَىٰ آلِهِ الأَخْيَارِ، وَصَحْبِهِ الأَبْرَارِ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ مِنْ جُنْدِهِ، وبَعْدُ،

يَقُولُ العَبْدُ الضَّعِيفُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْطَفَىٰ بْنِ زَكَرِيَّا الدُّورِكِيُّ الصُّلْغَرِيُّ[1] – غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ –:

إِنَّ العَرَبِيَّةَ مَدْخَلُ العُلُومِ، ومَنْبَعُ الفَوَائِدِ، وَلِقَاحُ الحِكَمِ، وَمِرْآةُ المَعَانِي، وَسِرَاجُ المَطَالِبِ، وَسَهْمُ الأَغْرَاضِ، فَمَنْ دَخَلَ مِنْهَا[2] حَصَلَ عَلَيْهَا[3]، وَمَنْ بَحَثَ عَنْهَا وَصَلَ إِلَيْهَا، وَمَنِ اسْتَلْحَقَهَا أُثْرِيَ مِنْ نَتِيجَتِهَا، وَمَنْ نَظَرَ فِيهَا مَيَّزَ صَحِيحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَمَنِ اسْتَضَاءَ بِهَا لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ سِرُّهَا، وَمَنْ رَمَىٰ بِهَا أَصَابَ الغَرَضَ مِنْهَا، وَقَدْ جَمَعْتُ فِي هَذِهِ المُقَدِّمَةِ مَا تَدْعُو حَاجَةُ المُبْتَدِئِ إِلَيْهِ، وَتَنْبَعِثُ هِمَّتُهُ عَلَيْهِ، فَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا يَقْرُبُ مِنْ مُتَنَاوِلِهِ، وَيَهُونُ حِفْظُهُ عَلَىٰ[1/1] مُحَاوِلِهِ، وَهُوَ – وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ –:

اعْلَمْ – أَرْشَدَكَ اللهُ – أَنَّ النَّحْوَ: قَصْدُ الصَّوَابِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ، وَهُنَّ اللَّوَاتِي لَا يَعْدُوهُنَّ الكَلَامُ العَرَبِيُّ[4].

---

(١) في الأصل: الصُّلْغوري، والمثبت الصواب، نسبةً إلىٰ (صُلْغَر) فَخِذٍ مِنَ التُّرْك. (ينظر: أعيان العصر للصفدي ٥/ ٢٦٥، والمقفىٰ الكبير للمقريزي ٧/ ١٤٧).

(٢) أي: العربية.

(٣) أي: علىٰ تلك العلوم والفوائد إلىٰ آخره.

(٤) وهذا حَدٌّ للنحو رشيقٌ في عبارة موجزة، لم أرَهُ لغيره مِمَّن حَدُّوا النحوَ، وأصله عند ابن جني في (الخصائص ١/ ٣٤) بأنه: «انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرفه من

فَالِاسْمُ: مَا كَانَ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ(١) وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِزَمَانٍ(٢)، نَحْوُ: (زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو) وَ(رَجُلٍ) وَ(امْرَأَةٍ)(٣).

إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها».

(١) تحرُّزًا من الحرف؛ لأن الحرف يدلُّ علىٰ معنىً في غيره، والضمير في قوله: (في نفسه) عائد علىٰ المعنىٰ، يعني: أن اللفظ دالٌّ علىٰ معنىً باعتبار نفسه كما هو شأن الفعل لا باعتبار تعلُّقه كما هو شأن الحرف، ويجوز أن يقال: إن قولهم: (في نفسه) ضمير لـــ(ما)، وهو اللفظ، فيكون معناه: أن اللفظ يستقلُّ بالدلالة علىٰ المعنىٰ بنفسه من غير احتياج إلىٰ أمر آخر يذكر معه يتعلق به، فيكون الحرف محتاجًا في الدلالة إلىٰ الغير، والاسم والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلىٰ غيرهما.(ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٤٧).

(٢) تحرُّزًا من الفعل؛ لأن الفعل وُضع ليدلَّ علىٰ الزمان. (ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥).

(٣) اعتُرض علىٰ هذا الحدّ بنحو قولهم: (آتيك مضرب الشُّول) [جمع شائلة، وهي من الإبل التي أتىٰ عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر، فخفَّ لَبَنُها]، و(مقدم الحاجِّ)، و(خفوق النّجم)؛ لدلالة هذه الأسماء علىٰ الزمان، مع دلالتها علىٰ الحدث الذي هو الضِّراب والقُدوم والخفقان، فقد دلَّت علىٰ معنيين.

وأسلم حدود الاسم من الطعن – كما ذكر ابن الشجري – أنه: ما دلّ علىٰ مسمّىً به دلالة الوضع.

فقوله: (دلالة الوضع) تُخرج ما دلّ دلالتين، دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق، كمضرب الشّول وأخويه؛ وذلك أنهن وضعن ليدللن علىٰ الزمان فقط، وددلن علىٰ اسم الحدث، لأنهن اشتققن منه، فلسن كالفعل في دلالته علىٰ الحدث والزمان؛ لأن الفعل وضع ليدلّ علىٰ هذين المعنيين معا.

فأزاحت (دلالة الوضع) عن هذا الحدّ اعتراض من اعترض علىٰ الحدّ الأول، بـ (مضرب الشّول) وأخويه. (ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦).

وَالفعْلُ: مَا كَانَ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ وَاقْتَرَنَ بِزَمَانٍ[1]، نَحْوُ: (قَامَ)، (يَقُومُ)، (قُمْ)، (لَا تَقُمْ).

وَالحَرْفُ: مَا كَانَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ[2]، نَحْوُ: (مِنْ) و(إِلَىٰ)، وَ(هَلْ) و(بَلْ).

وَهُوَ[3] بِمَعْرِفَةِ اثْنَيْ عَشَرَ شَيْئًا: المَرْفُوعَاتِ، وَالمَنْصُوبَاتِ، وَالمَجْرُورَاتِ، وَالمَجْزُومَاتِ، وَالعَوَارِضِ، وَالمُضْمَرَاتِ، وَأَسْمَاءِ الإِشَارَاتِ، وَالمَوْصُولَاتِ، وَالتَّوَابِعِ، وَالنَّكِرَةِ مَعَ المَعْرِفَةِ، وَالمَبْنِيَّاتِ، وَالتَّصْرِيفِ.

❁❁❁❁❁

(١) أكثر النحويين يحدُّون الفعل بهذا الحدِّ، وأصله عند ابن السَّرَّاج في (الأصول ١/ ٣٨)؛ حيث قال: «الفعل ما دلَّ علىٰ معنًىٰ وزمان»، وزاد بعضُهم في حدِّه كلمة (مُحَصَّلٍ)، فقالوا: «واقترنَ بزمانٍ محصَّلٍ»؛ ليخرج المصادر، فإنها تدل علىٰ أزمنة مبهمة. (ينظر: علل النحو لابن الورَّاق ص١٤١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٩٣، والمرتجل لابن الخشاب ص١٤، وأسرار العربية للأنباري ص٣٩).

وزاد بعضُهم: «في أصل الوضع»؛ ليخرج الأفعال التي لا تتصرف، و(كان) وأخواتها. (ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ١/ ١٢٣).

(٢) هذا وإن كان مشهورًا بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك في كتابه (التعليقة علىٰ المقرّب ١/ ٦١)، وزعم أنه دالٌّ علىٰ معنىً في نفسه، وتابعه أبو حيان في (التذييل والتكميل ١/ ٥٠)، وخالف الشريف الجرجاني النحاةَ كلَّهم، وذهب إلىٰ أنَّ الحرف لا معنىٰ له أصلًا، لا في نفسه ولا في غيره، وقد ألَّف في ذلك رسالةً اطَّلع عليها السيوطي ذاكرًا قصَّته معها في (الأشباه والنظائر ٣/ ٦)، وقد دندن الشريف حول هذا المعنىٰ في (حاشيته علىٰ شرح الكافية للرضي، ط/ الشركة الصحافية العثمانية، سنة ١٣١٠هـ: ١/ ٩، ١٠). (وينظر هذا المبحث في: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/ ٧، ٣/ ٣).

(٣) أي: علم النحو بمعناه العام الذي يشمل النحو والصرف معًا.

بَابُ المَرْفُوعَاتِ

فَمِنْهَا: المُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَقَدْ يَكُونُ خَبَرُهُ اسْمًا مُفْرَدًا كَمَا قُلْنَا، وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ)، وَقَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَإٍ وخَبَرٍ، نَحْوُ: (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ)، وَقَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَالأُولَىٰ تُسَمَّىٰ: جُمْلَةً اسْمِيَّةً، والثَّانِيَةُ: جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَىٰ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ(١)، وَقَدْ يَقَعُ(٢) فِي [٢/٨١] المَجْرُورِ مُسْتَتِرًا(٣)، نَحْوُ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَىٰ المُبْتَدَإِ، نَحْوُ: (قَائِمٌ زَيْدٌ)(٤).

وَالفَاعِلُ: وَهُوَ مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ).

---

(١) ليحصل الربط بين الأول والثاني، وذلك إذا لم تكن جملةُ الخبر هي نفس المبتدأ في المعنىٰ، فإذا كانت نفسَ المبتدأ في المعنىٰ فلا رابط، نحو: «هِجِّيرَىٰ أبي بكرٍ لا إله إلا الله». (ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠).

(٢) أي: الخبرُ.

(٣) أما سيبويه وجماعةٌ من النحويين فيُقدِّرون الخبرَ فعلًا كـ (استقرَّ) و(كَانَ)؛ لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل، وأمَّا ابنُ السرَّاج ومَن تبعه فيقدِّرونه اسم فاعلٍ كـ (مُسْتَقِرٍّ) و(كَائِنٍ)؛ لأن أصل الإخبار الخبر المفرد، ورجح عبد القاهر الجرجاني مذهب سيبويه، ورجَّح ابن الشجريِّ وابن هشامٍ مذهب ابن السرَّاج. (ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٥، وأسرار العربية للأنباري ص٧٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٠).

(٤) قال المهلَّبي في (نظم الفرائد ص١٣٢): «ولو قلت : (قائمٌ زيدٌ) علىٰ أن يكون (قائمٌ) خبرَ (زيدٍ) مقدَّمًا جاز عند سيبويه وغيره، ولو جعلته مبتدأ وجعلت (زيدًا) فاعلًا سدَّ مسد الخبر لم يجز عند أكثر النحويين؛ لأنه غير معتمِدٍ علىٰ شيء، وقد أجازه بعضهم، وهو مذهب الأخفش». وينظر: (شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٥٧).

وَاسْمُ (كَانَ) وَ(صَارَ) وَ(لَيْسَ) وَ(أَصْبَحَ) وَ(ظَلَّ) وَ(أَضْحَىٰ) وَ(أَمْسَىٰ) وَ(بَاتَ) وَ(مَا فَتِئَ) وَ(مَا بَرِحَ) وَ(مَا انْفَكَّ) وَ(مَا زَالَ) وَ(مَا دَامَ)، نَحْوُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ(أَصْبَحَ عَبْدُ اللهِ صَائِمًا)، وَ(لَيْسَ خَالِدٌ ذَاهِبًا)، وَتَخْتَصُّ البَاءُ بِخَبَرِ (لَيْسَ)، وَخَبَرِ (مَا) النَّافِيَةِ[1]، نَحْوُ: (لَيْسَ خَالِدٌ بِذَاهِبٍ)، وَ(مَا عَمْرٌو بِجَالِسٍ).

وَخَبَرُ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(كَأَنَّ) وَ(لَكِنَّ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ)، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَ(لَعَلَّ عَمْرًا جَالِسٌ)، وَقَدْ يُؤَكَّدُ خَبَرُ (إِنَّ) بِاللَّامِ[2]، نَحْوُ: (إِنَّ خَالِدًا لَقَائِمٌ)، وَإِذَا وَقَعَ خَبَرُهَا فِي المَجْرُورِ تَقَدَّمَ الخَبَرُ، وَنُقِلَ لَامُ التَّأْكِيدِ مِنَ الخَبَرِ إِلَىٰ الِاسْمِ، فِي نَحْوِ: (إِنَّ فِي الدَّارِ لَرَجُلًا)[3].

وَالمُسْتَثْنَىٰ مِنَ المَنْفِيِّ، نَحْوُ: (مَا جَاءَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ[4]).

---

(١) وزيادتها في خبرهما لتأكيد النفي، وأما زيادتها في غير ذلك من المنفيات فقليلٌ مقصور علىٰ السماع. (ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٤٢٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠٩، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٣٩، والجنىٰ الداني ص٥٣).

(٢) لأنَّها موضوعةٌ لتأكيد الْمُبْتَدَأ؛ فلمَّا أُريد زيادةُ التوكيد جمع بَينهَا وَبَين (إنَّ). (ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٢١٦).

(٣) لأنَّ هذه اللام كان حقها أن تدخل علىٰ الاسم؛ وإنّما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكّدين، فلما فصلَ الخبرُ هنا بين إنَّ واسمها جاز دخول اللام علىٰ الاسم. (كتاب اللامات للزجاجي ص٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٢).

(٤) برفع (زَيد) علىٰ البدلية من (القَوْم) عند البصريين، وعلىٰ العطف عند بعض الكوفيين باعتبار أن (إلَّا) بمعنىٰ (الواو)، واحتجوا بقوله - تعالىٰ -: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا تكون لهم حجة أيضًا، ويأبىٰ البصريون هذا. (ينظر: معاني

وَاسْمُ (نِعْمَ وَبِئْسَ) وَخَبَرُهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ، نَحْوُ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ[1])، وَ(بِئْسَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ).

وَالفِعْلُ المُضَارِعُ إِذَا خَلَا[1/٢] عَنِ العَامِلِ[2]، نَحْوُ: (يَقُومُ هُوَ)، وَ(تَقُومُ هِيَ)، وَ(تَقُومُ أَنْتَ)، وَ(أَقُومُ أَنَا)، وَ(نَقُومُ نَحْنُ).

❁❁❁❁❁

القرآن للفراء ٢/ ٢٨٧، والأصول لابن السراج ١/ ٣٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/ ٢٦٦، والجنىٰ الداني ص٥١٨، والمساعد لابن عقيل ١/ ٥٦٠).

(١) ففي رفع (زَيْد) وجهان: أحدهما: أنه مبتدأ، و(نِعْمَ الرَّجُلُ) هو الخبر، وهو مقدَّمٌ علىٰ المبتدأ، والتقدير: (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ)، والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: (نِعْمَ الرجلُ)، قيل: مَنْ هذا الممدوح؟ قيل: (زيدٌ)، أي: هو زيدٌ. (ينظر: أسرار العربية ص٩٦، ٩٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٤).

(٢) هو هنا علىٰ مذهب الفرَّاء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش، الذين يرون أنَّ المضارع مرفوعٌ بالتجرد، وأمَّا ثعلب من الكوفيين والزَّجاج من البصريين فمذهبهما أنَّ الرافع له مضارعته للاسم، وأمَّا الكسائي وأبو بكر بن الأنباري فمذهبهما أن الرافع له أحرف المضارعة، وأمَّا سيبويه وجمهور البصريين فمذهبهم أنَّ الرافع له إذا جُرِّدَ وقوعه موقع الاسم.

ورجَّح ابن مالك مذهب الفراء وحذاق الكوفيين الذي قال به فخر الدين الدُّورِكي، بقوله: «وبه أقول؛ لسلامته من النقض». (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٩، ١٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥٣، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب ٣/ ١١٨٩، وشرح القصائد السبع الطوال ص١٩٣، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥، ٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٥٦).

المَنْصُوبَاتُ

فَمِنْهَا: المَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ المَصْدَرُ الَّذِي يُذْكَرُ مَعَ الفِعْلِ، نَحْوُ: (قُمْتُ قِيَامًا)، وَ(قُمْتُ القِيَامَ)، وَ(قُمْتُ قَوْمَةً)، وَ(قُمْتُ القَوْمَةَ)، وَ(سُبْحَانَ اللهِ)، [وَ] (سَمْعًا وَطَاعَةً)، وَ(حُبًّا وَكَرَامَةً) وَمَا أَشْبَهَهُ عَلَىٰ إِضْمَارِ الفِعْلِ، وَ(قَعَدْتُ القُرْفُصَاءَ[1])، وَ(اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ[2]) عَلَىٰ وَصْفِ المَصْدَرِ[3]، وَ(أَشْنَؤُهُ بُغْضًا)، وَ(أُحِبُّهُ وُدًّا) عَلَىٰ اتِّحَادِ المَعْنَىٰ.

(١) وهو ضربٌ من القُعود، وهُوَ أن يَجْلِسَ علىٰ أَلْيَتَيْهِ، ويُلْصِقَ فَخِذَيْهِ بِبَطْنِهِ، ويَحْتَبِي بيدَيْهِ يَضَعُهُما علىٰ ساقَيْهِ، أو يَجْلِسَ علىٰ رُكْبَتَيْهِ مُنْكَبًّا، ويُلْصِقَ بَطْنَهُ بفَخِذَيْهِ، ويَتَأَبَّطَ كَفَّيْهِ. (لسان العرب ٥/ ٣٦٠١، وتاج العروس ١٨/ ٩٤: [قرفص]).

(٢) أي: هُوَ أَن يردَّ الكساء من قِبَل يَمِينه علىٰ يَده اليُسْرَىٰ وعاتقه الأَيْسَر ثمَّ يردهُ ثَانِيَة من خَلفه علىٰ يَده الْيُمْنَىٰ وعاتقه الْأَيْمن فيغطيهما جَمِيعًا. (المعجم الوسيط ١/ ٤٩٥).

(٣) هو هنا علىٰ مذهب المبرد كما نسبه إليه ابن السَّرَّاج في (الأصول ١/ ١٦٠)، والحقُّ أنَّ (القُرفُصاء) و(الصَّمَّاء) ليسا وصفًا للمصدر – كما زعم –، قال أبو حيَّان في (التذييل والتكميل ٧/ ١٤٥) نقلًا عن ابن عصفور: «ولا يمكن أن يكون التقدير في مثل (قعد القرفصاء)، و(اشتمل الصماءَ): (قعد القعدةَ القرفصاءَ)، ولا (اشتمل الاشتمالة الصَّمَّاء)؛ لأنه لا يحفظ من كلامهم استعمال القرفصاء والصماء صفتين»، وإنما هما ضَرْبٌ من الحدثِ، وإذا تعدَّىٰ (قعدَ) إلىٰ القعود الذي يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدَّىٰ إلىٰ القرفصاء في الجملة إذْ كان ضربًا من القعود، وكذلك الاشتمال. (ينظر: الإيضاح العضدي ص١٦٧، ١٦٨).

وَ(عَلَيْكَ زَيْدًا)، وَ(دُونَكَ عَمْرًا)، وَ(عِنْدَكَ خَالِدًا) عَلَىٰ الإِغْرَاءِ(١).

وَ(الأَسَدَ الأَسَدَ)، وَ(الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ)(٢) عَلَىٰ التَّحْذِيرِ(٣).

وَالمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّىٰ الفِعْلُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (رَكِبْتُ الفَرَسَ)، وَ(لَبِسْتُ الثَّوْبَ)، وَقَدْ يَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، وَقَدْ يَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا).

وَالمَفْعُولُ فِيهِ[٢/٣]، وَهُوَ الزَّمَانُ، نَحْوُ: (جِئْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ)، وَالمَكَانُ، نَحْوُ: (كُنْتُ أَمَامَكَ)، وَ(جَلَسْتُ عِنْدَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَقَمْتُ البَصْرَةَ) كَمَا جَازَ (أَقَمْتُ شَرْقِيَّهَا سَنَةً)؛ لِأَنَّ (البَصْرَةَ) مَكَانٌ مَحْصُورٌ، وَ(شَرْقِيَّهَا) مُبْهَمٌ، وَيُسَمَّيَانِ (ظَرْفَ زَمَانٍ) وَ(ظَرْفَ مَكَانٍ)(٤)، وَيَقَعُ الفِعْلُ فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ

---

(١) ومعناه: التّحضيض علىٰ الفعل الّذي يُخشىٰ فواتُه، فقولك: (عَلَيْك زيدًا) يدلُّ علىٰ شدَّة طَلَبك أَخذ زيدٍ، أي: الزَمْهُ. (ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٩، واللمحة شرح الملحة ٢/ ٥٢٧).

(٢) ووجه التكرير في المثالين أنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائمًا مقام الفعل الذي هو (احْذَرْ)، ولهذا إذا كرَّروا لم يجزْ إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين؛ جاز إظهار الفعل؛ فدل علىٰ أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل، فمعنىٰ (الأسدَ الأسدَ) أي: احذره، و(الطريقَ الطريقَ) أي: خَلِّهِ. (ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٥٣، ٢٥٤، وأسرار العربية للأنباري ص١٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢).

(٣) ومعناه: تنبيه المخاطَب علىٰ مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بألفاظٍ، وهو يُشبه الإغراء وَلَيْسَ بِهِ؛ لأنَّ قَوْلك: (الأسدَ الأسدَ) يدلُّ علىٰ شدَّة طَلَبك فراره من الأسد. (ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٩، واللمحة شرح الملحة ٢/ ٥٢٩).

(٤) وهي تسمية البصريين، وعلة تسمية المفعول فيه ظرفًا: أنه لما كان محلًّا للأفعال، سُمّي ظرفًا، تشبيهًا بالأواني التي تحلُ الأشياء فيها؛ ولهذا، سَمَّىٰ الكوفيُون الظروف (محالَّ)؛ لحلول الأشياء فيها. (ينظر: أسرار العربية للأنباري ص١٤١، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥١٥).

مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا(١).

وَالمَفْعُولُ لَهُ(٢)، وَهُوَ المَصْدَرُ الَّذِي ذِكْرُهُ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ، نَحْوُ: (زُرْتُكَ رَجَاءَ بِرِّكَ)، وَ(جِئْتُكَ خَوْفَ شَرِّكَ)، فَـ (رَجَاءُ البِرِّ) عِلَّةٌ زِيَارَتِهِ، وَ(خَوْفُ الشَّرِّ) عِلَّةٌ مَجِيئِهِ، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ(٣).

وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ مَا ذُكِرَتِ الوَاوُ مَعَهُ بِمَعْنَىٰ (مَعَ)، نَحْوُ: (سِرْتُ وَالنِّيلَ)، تَقْدِيرُهُ: (سِرْتُ مَعَ النِّيلِ)، وَ(كُنْتُ وَزَيْدًا فِي وَلِيمَةٍ)، أَيْ: كُنْتُ مَعَ زَيْدٍ(٤).

وَالمُسْتَثْنَىٰ مِنَ المُثْبَتِ، نَحْوُ: (جَاءَ(٥) القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا(٦)).

---

(١) كأسماء العدد المميَّزة بهما، كـ (سِرتُ عشرينَ يومًا ثلاثينَ فرسخًا)، وما أُفيدَ به كلية أحدهما أو جزئيَّته، كـ (سِرْتُ بعضَ اليوم كُلَّ الفَرْسَخِ)، وما كان صفةً لأحدهما، كـ (جلستُ طويلًا من الدَّهرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ)، وما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما، ثم أُنيبَ عنه المضاف إليه بعد حذفه، كـ (جئتُكَ صلاةَ العصرِ)، وأصله: (وقتَ صلاةِ العصر. (ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥١٥، ٥١٦).

(٢) ويسمَّىٰ المفعول لأجله، والمفعول من أجله.

(٣) وكان الأصلُ فيه: (زُرْتُكَ لِرَجَاءِ بِرِّكَ)، و(جِئْتُكَ لِلْخَوْفِ مِنْ شَرِّكَ)، إلا أنه حذف اللام، فاتصل الفعل به، فنصبه. (ينظر: أسرار العربية ص١٤٧).

(٤) وإنما حُذفت (مع) وأُقيمت (الواو) مُقامها؛ توسعًا في كلامهم، طلبًا للتخفيف والاختصار، وكانت الواو أولىٰ من غيرها من الحروف؛ لأن (الواو) في معنىٰ (مع)، ولأن معنىٰ (مع) المصاحبة، ومعنىٰ (الواو) الجمع، فلما كانت في معنىٰ (مع) كانت أولىٰ من غيرها. (ينظر: أسرار العربية ص١٤٦).

(٥) في الأصل: (مَا جَاءَ)، والمثبت الصواب.

(٦) اختلف النحويون في ناصب المستثنىٰ بـ (إِلَّا) علىٰ أقوالٍ، أشهرها:
أن المستثنىٰ منصوب بما تقدم من فعل وشبهه بواسطة (إِلَّا)، ويُنسب إلىٰ سيبويه، وهو مذهب الزَّجاج والسيرافي وجماعة من البصريين.

وَالمُتَعَجَّبُ مِنْهُ بِكَلِمَةِ (مَا)(١)، نَحْوُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا(٢))، وَهَذَا التَّعَجُّبُ لَا يَقَعُ مِنْ نَفْسِ اللَّفْظِ إِذَا كَانَ مِنَ الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ(٣)، وَمَا زَادَ عَلَىٰ[١/٢]

أو أن المستثنىٰ منصوب بما قبله من فعل أو شبهه علىٰ سبيل الاستقلال وليس بتوسيط (إلَّا)، وينسب هذا المذهب لابن خروف علىٰ الرغم من أنه صرح بتصحيح مذهب سيبويه.

أو أن المستثنىٰ منصوب بـــ (إلَّا) نفسها، وينسب - أيضًا - لسيبويه والزجاج، وهو مذهب ابن مالك، وابنه، واختاره ابن هشام.

أو أن المستثنىٰ منصوب بـــ (إلَّا) لنيابتها عن فعل محذوف تقديره: (أستثني)، وهو مذهب المبرد.

أو أن (إلَّا) مركبة من (إنْ) المخففة من الثقيلة و(لا)، فإذا نصب ما بعدها فإن النصب بـ(إن) وإذا رفع كان عطفا بـ(لا)، وينسب هذا المذهب للفراء، ولبعض الكوفيين.

(ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩٥، ٣٩٦، والأصول لابن السراج ١/ ٢٨١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٧ وما بعدها، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢١٣ وما بعدها، والجنىٰ الداني ص٥١٦، ٥١٧، وائتلاف النصرة ص١٧٤).

(١) وزيدت (ما) في التعجب دون غيرها؛ لأن (ما) في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهمًا كان أعظمَ في النفس؛ لاحتماله أمورًا كثيرة؛ فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولىٰ من غيرها. (ينظر: أسرار العربية ص١٠١).

(٢) وانتصب (زَيْدٌ) في هذه الصيغة علىٰ أنه مفعولُ (أحسَن)؛ لأن (أحسَن) لما ثُقِّل بالهمزة، صار متعديًا، بعد أن كان لازمًا، فتعدّىٰ إلىٰ (زيد)، فصار (زيدٌ) منصوبًا بوقوع الفعل عليه. (ينظر: أسرار العربية ص١٠٥).

(٣) لأنَّ الأصل في أفعالها أن تستعمل علىٰ أكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد علىٰ ثلاثة أحرف لا يُبنىٰ منه فعل التعجب، ولأن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص، لا تكاد تتغير، جرت مجرىٰ أعضائه التي لا معنىٰ للأفعال فيها، كاليد والرجل وما أشبه ذلك، فكما لا يجوز أن يقال: (ما أَيْدَاهُ)، ولا: (ما أَرْجَلَهُ) من (اليَدِ) و(الرِّجل)، فكذلك لا يجوز أن يقال: (ما أحمَرَهُ) ولا: (ما أَسْوَدَهُ). (ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٩٨، وأسرار العربية ص١٠٥، ١٠٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٣٨٧).

الثُّلَاثِيِّ[1]، لَا يُقَالُ: (مَا أَسْوَدَهُ)[2]، وَ(مَا أَعْوَرَهُ)[3]، بَلْ يُقَالُ: (مَا أَشَدَّ سَوَادِهِ!)، وَ(مَا أَقْبَحَ عَوَرِهِ!)، وَ(مَا أَحْسَنَ دَحْرَجَتِهِ!)، يُؤْتَىٰ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ فَيُتَعَجَّبُ بِهِ مِنْهُ.

وَخَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا).

وَاسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

وَ(ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتِهَا (حَسِبْتُ) وَ(وَجَدْتُ) وَ(خِلْتُ) وَ(عَلِمْتُ) يَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ الِاخْتِصَارُ عَلَىٰ أَحَدِهِمَا، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)،

---

(١) لأنَّ أن الثلاثي أخفُّ من غيره، فلما كان أخفَّ من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأما ما زاد علىٰ الثلاثي فهو ثقيلٌ، فلم يحتمل الزيادة، وأيضًا: فإنَّه يجوزُ نقل الثلاثي إلىٰ الرباعي؛ لأنه يُنقَلُ من أصل إلىٰ أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلىٰ الخماسي؛ لأنَّه يُنْقَلُ من أصل إلىٰ غير أصل؛ لأن الخماسي ليس بأصل. (ينظر: أسرار العربية ص١٠١).

(٢) والمصنِّف هنا يتبع مذهبَ البصريين في منع التعجُّبِ من الألوانِ كافَّةً دون ا ستثناء، أمَّا الكسائيُّ وهشامٌ فيجوِّزون التعجُّبَ من الألوان مطلقًا، فيقولون: (ما أَحْمَرَهُ)، وأمَّا غيرهم من الكوفيِّينَ فيرونَ جوازَ التعجُّبِ من البَياضِ والسَّوادِ خاصَّةً من بين سائر الألوان، فيجوِّزون: (هذا الثوبُ ما أَبْيَضَهُ!)، و(هذا الشَّعْرُ ما أَسْوَدَهُ!)، ومال إليه ابنُ الحاجّ. (تنظر هذه المسألة في: كتاب سيبويه ٤/ ٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/ ١٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٤٧٥).

(٣) هو هنا – أيضًا – يتبع مذهبَ البصريين في منع التعجُّبِ من العاهات، أمَّا الأخفش والكسائيُّ وهشامٌ فيرونَ جوازَ ذلك، فيقولون: (ما أَعْوَرَهُ)، و(ما أَعْشَاهُ). (ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٩٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٢).

وَ(وَجَدْتُ بَكْرًا جَالِسًا).

وَالحَالُ، وَهِيَ هَيْئَةُ الفَاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ[1]: اسْمٌ مُشْتَقٌّ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، نَحْوُ: (كَلَّمْتُ زَيْدًا جَالِسًا)، وَ(كَلَّمْتُ جَالِسًا زَيْدًا)، وَ(جَالِسًا زَيْدًا كَلَّمْتُ)[2]، وَلَا يَجُوزُ: (جَالِسًا هَذَا)؛ لِأَنَّ العَامِلَ فِيهِ اسْمٌ[3].

---

(١) لأنك إذا قلتَ: (جاءني زيدٌ راكبًا) كان الركوبُ هيئةَ زيدٍ عند وقوع المجيء منه، وإذا قلتَ: (ضربتُهُ مشدودًا)؛ كان الشَّدُّ هيئتَهُ عند وقوع الضَّرب له. (ينظر: أسرار العربية ص١٥٠، والمرتجل لابن الخشاب ص١٦٠).

(٢) والمصنِّفُ هنا يذهب مذهبَ البصريين القائلين بجواز تقديم الحال علىٰ صاحبها المرفوع والمنصوب، سواء كان مُظهرًا أو مضمرًا؛ لأنَّ النيَّة في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون فيه إضمارٌ قبل الذكر، خلافًا لجمهور الكوفيين المانعين تقديم الحال علىٰ صاحبها المنصوب الظاهر، فلا يقال: (كلَّمتُ جالسًا زيدًا)، ولا علىٰ صاحبها المرفوع الظاهر إلا إذا تقدم رافعه، فيقال: (جاء مسرعًا زيدٌ)، ولا يقال: (مُسرعًا جاء زيدٌ). (ينظر: المقتضب للمبرد ٤/ ١٦٨، ١٦٩، والأصول لابن السراج ١/ ٢١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٠، ٢٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٧ وما بعدها، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٤٧٠).

(٣) وامتناعُ تقديم الحال علىٰ عاملها إذا كان في معنىٰ الفعل كأسماء الإشارة؛ لكونه عاملًا غير متصرِّف، فبَعُدَ عن الفِعلِ كلَّ البُعدِ، والتَّقديمُ تصرُّفٌ، فلا يُستفاد بغير متصرِّف، وهذا المنع بإجماع المدرستين البصريَّة والكوفيَّة، فلنا فقط أن نقول: (هذا زيدٌ جالسًا)، أو: (هذا جالسًا زيدٌ)، ويكون العامل هنا ما في «ذا» من معنىٰ (أُشير)، أو ما في «ها» من معنىٰ (تنبّه). (ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٢١٨، واللمع لابن جني ص٦٣، والمقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٤٠٣، والبديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٢٠٠، ٢٠١، واللباب في علل الإعراب للعكبري ١/ ٢٨٩، وتوجيه اللمع لابن الخبَّاز ص٢٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٤).

وَالتَّفْسِيرُ[1]، وَهُوَ تَفْسِيرُ المُبْهَمِ فِي المَقَادِيرِ[2]، نَحْوُ: (عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنًا[3]، وَرِطْلَانِ[4] عَسَلًا[5]، وَجَرِيبَانِ نَخْلًا[6]، وَثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ ثَوْبًا)، وَكَلِمَةُ

(١) مصطلح متداولٌ عند الكوفيين، ويقابله (التمييز) عند البصريين، وكان (التفسيرُ) معروفًا عند البصريِّين؛ إذْ عبَّر به سيبويه في (الكتاب ٢/ ١٥٩، ١٧٥، ١٧٦)، وأبو العباس المبرد في (المقتضب ٣/ ٣٤)، وابن السراج في (الأصول ١/ ٢٢٥)، ولكن التعبير بـ (التمييز) أكثر عند البصريين من التعبير بـ (التفسير)، وقد تابع المصنِّف هنا الكوفيين في استعمال مصطلح (التفسير). (ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩، ٢٢٥، ٢/ ٣٣، ١٣٨، ومصطلحات النحو الكوفي ، د/ عبد الله الخثران: ص٢٩، ودراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديرة، ص٢٢٦).

(٢) قال ابنُ الضَّائع: المقادير أربعة أنواع: معدود، ومكيل، وموزون، وممسوح. (ينظر: شرح الجمل لابن الضائع ١/ ٥٦٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢٧).

(٣) هذا مثالٌ يصلح للمكيل وللموزون؛ لأنَّ (المَنَوَيْنِ) مُثنَّىٰ (مَنَا)، وهو كَيْلٌ يُكالُ به السَّمن والعسل وغيرهما، وقد يكون من الحديد، أو هو مِيزَانٌ يُوزَنُ به، والمَنَا: رِطلان. (ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٢٨٥، وتاج العروس [م ن و] ٣٩/ ٥٧٢).

(٤) بفتح الرَّاء وكسرها، والكسرُ أفصح. [ينظر: تاج العروس [ر ط ل] ٢٩/ ٧٨).

(٥) هذا مثالٌ يصلح للمكيل والموزون – أيضًا –؛ لأنَّ الرِّطْلَ معيارٌ يُوزن بِهِ أَو يُكَال، يخْتَلف باخْتلَاف الْبِلَاد، وَهُوَ فِي مصر: اثْنَتَا عشرَة أُوقِيَّة، وَالْأُوقِية: اثْنَا عشر درهمًا. (ينظر: تاج العروس [ر ط ل] ٢٩/ ٧٩، والمعجم الوسيط ١/ ٣٥٢).

(٦) هذا مثالٌ للممسوحات؛ لأنَّ الجَرِيبَ مقدارٌ معلومٌ من الأرض، وهو ما يحصل من ضرب ستين ذراعًا في نفسه، فيكون ثلاثة آلاف وستمائة أذرع سطحيَّة. (ينظر: التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان البركتي ص٧٠).

(مِنْ)(١) مُقَدَّرَةٌ فِيهِ(٢)، تُرِيدُ: مِنْ سَمْنٍ، وَعَسَلٍ، وَنَخْلٍ، وَثَوْبٍ، وَ(نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، وَ(بِئْسَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ)(٣).

وَالمُنَادَىٰ المُضَافُ، نَحْوُ: (عَبْدَ اللهِ).

وَالنَّكِرَةُ المُشَبَّهَةُ بِالمُضَافِ(٤)[٢/٣ظ] لِطُولِهَا(٥)، نَحْوُ: (يَا طَالِعًا جَبَلًا)(٦).

وَالمُنكَّرُ الَّذِي لَمْ تُقْبِلْ عَلَيْهِ وَلَمْ تُعَيِّنْهُ(٧)، نَحْوُ: (يَا رَجُلًا)(٨).

---

(١) اختلف النحويون في معناها، فذهب بعضهم إلىٰ أنها للتبعيض، وذهب الأستاذ أبو عليٍّ الشلوبين إلىٰ أنَّها زائدة، وقال ابن عصفور: إنَّها مؤكِّدةٌ لمعنىٰ التبعيض، وقد وفَّىٰ أبو حيان الكلامَ عن هذا الخلاف في (التذييل والتكميل ٩/ ٢٣٧).

(٢) وتقدير (مِنْ) جائزٌ في كلِّ ما يُنصَبُ علىٰ التَّمييز، إلَّا تمييز العدد كـ (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، والفاعل في المعنىٰ، كـ (طاب زيدٌ نفسًا)، و(هو حسن وجهًا)، فلا يجوز جَرُّه بـ (مِن) إلَّا في تعجُّب، أو شبهه، كقولهم: (لله دَرُّهُ من فارسٍ)، وما عدا ذَيْنِكَ من المميّزات فجائزٌ دخول (مِن) عليه. (ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٥٣، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٦١).

(٣) فالنكرة في المثالين منصوبةٌ علىٰ التمييز.

(٤) وهي التي لا تستقلُّ بنفسها وتفتقر إلىٰ ما يتمُّها. (ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٣/ ٥٨٦).

(٥) فعلَّة النَّصب عنده هي إطالة الكلام، وهي عِلَّة الخليل بن أحمد نفسها، قال سيبويه: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف، نحو: (يا عبدَ الله)، و(يا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلًا صالحًا) حين طال الكلامُ، كما نصبوا (هُوَ قَبْلَكَ) و (هُوَ بَعْدَكَ)». (الكتاب ٢/ ١٨٢، ١٨٣).

(٦) وكأنَّ المعنىٰ: يا طالِعَ الجَبَلِ.

(٧) وهو النكرة غير المقصودة.

(٨) والمصنِّفُ هنا يذهب مذهب البصريِّين المُجِيزينَ نداء النكرة غير الموصوفة مطلقًا، مقبلٍ عليها وغير مقبلٍ، خلافًا للمازني الذي أنكرَ وجود النكرة غير مقبل عليها في النِّداء، وخلافًا لمذهب الكسائي والفراء، وعامة الكوفيين الذين يرون أنه إن كانت خَلَفًا من موصوف جاز نداؤها، وإلا فلا، وزعموا أنَّ من شرط النكرة غير المقبل

وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ (أَنْ) وَ(لَنْ) وَ(كَيْ) وَلَامُ (كَيْ) وَ(حَتَّىٰ)، نَحْوُ: (أَرَدْتُ أَنْ تَقُومَ)، وَ(لَنْ يَجْلِسَ زَيْدٌ)، وَ(جِئْتُكَ كَيْ أُخْبِرَكَ)، وَ(اجْلِسْ حَتَّىٰ يَذْهَبَ عَمْرٌو).

وَ(الوَاوُ) بِمَعْنَىٰ (لَا تَجْمَعْ)، نَحْوُ: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)[1].

وَ(أَوْ) بِمَعْنَىٰ (حَتَّىٰ)، نَحْوُ: (لَا أُفَارِقُكَ أَوْ تُوَفِّيَنِي)[2].

وَ(الفَاءُ) فِي جَوَابِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالعَرْضِ وَالتَّمَنِّي وَالتَّحْضِيضِ وَالدُّعَاءِ، نَحْوُ: (أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ)، وَ(لَا تَضْرِبْنِي فَأَضْرِبَكَ)، وَ(أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَأُضِيفَكَ)، وَ(لَيْتَ لِي مَالًا فَأُنْفِقَ مِنْهُ)[3].

❁❁❁❁❁

عليها أن تكون موصوفةً، أو خلفًا من موصوف، فلا يجوز عندهم (يا رجلًا)، وزعموا أنه ليس بمسموع. (ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٣، ٢١٨٤).

(١) فالنصب علىٰ معنىٰ النهي عن الجمع بينهما، وناصبُ الفعل هنا عنده هو الواو بنفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف، وهو مذهب أبي عمر الجرميِّ من البصريين، وناصبه عند البصريين هو (أنْ) مضمرة، وناصبه عند الكوفيِّين هو الصَّرف؛ لأنَّ الثاني مخالفٌ للأول. (تنظر المسألة في: الإنصاف للأنباري ٢/ ٥٥٥، واللباب للعكبري ٢/ ٤٠).

(٢) الخلاف في هذه المسألة كالخلاف في المسألة السالفة.

(٣) فالفاء هي النا صبة بنفسها عنده، كما هو مذهب الجرمي، والنا صب عند البصريين هو (أنْ) مضمرة بعد الفاء. (ينظر: اللمع لابن جني ص١٢٨، والبديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٥٩٥).

المَجْرُورَاتُ

فَمِنْهَا: مَا أَضَفْتَ أَحَدَ الِاسْمَيْنِ إِلَىٰ الآخَرِ، فَآخِرُهُمَا مَجْرُورٌ(١)، نَحْوُ: (هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ)، وَالإِضَافَةُ بِمَعْنَىٰ اللَّامِ لِلتَّمْلِيكِ - كَمَا ذَكَرْنَا - تَقْدِيرُهُ: هَذَا غُلَامٌ لِزَيْدٍ(٢)، أَوْ بِمَعْنَىٰ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ، نَحْوُ: (هَذَا ثَوْبُ خَزٍّ)، أَيْ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ(٣).

وَالمَجْرُورُ بِحُرُوفِ الجَرِّ، وَهِيَ: (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَ(إِلَىٰ)، وَ(عَلَىٰ)، وَ(فِي)، وَ(حَتَّىٰ) لِلْغَايَةِ، وَ(مَعَ)(٤)، وَ(البَاءُ)، وَ(الكَافُ)، وَ(اللَّامُ)،

---

(١) علىٰ تقدير اللام أو (مِن)، ولولا تقديرُ وجودِ الحرف المذكور؛ لَمَا ساغ الجرُّ؛ لأنّ كلّ واحد من المضاف والمضاف إليه اسمٌ ليس له أن يعمل في الآخر؛ لأنّه ليس عملُه في أحدهما بأَوْلىٰ من العَكْس، وإنما الخفضُ في المضاف إليه بالحرف المقدَّر الذي هو اللامُ، أو (مِنْ)، وحسُن حذفُه لنِيابةِ المضاف إليه عنه، وصَيْرُورَتِه عِوَضًا عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل. (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٤).

(٢) والفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام: أن الذي يضاف بغير لام يكتسي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفةً إن كان معرفةً، ونكرةً إن كان نكرةً، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (غلامُ زيدٍ)، فقد عُرِف (الغلامُ) بإضافته إلىٰ (زيد)، ولو قلت: (غلامٌ لزيد)، لم يُدْرَ أيُّ غلام هو، وأنت لا تقول: (غلامُ زيدٍ) فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عَرَفه كما عَرَفتَه. (ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٥٣، وكتاب اللامات للزجاجي ص٦٢).

(٣) الإضافة التي بمعنىٰ (من) تُعرَفُ بإضافة الاسم إلىٰ جنسه، ولا فرق في المعنىٰ بين إضافته بغير (مِن) وبين إضافته بـ(مِن)، وإنما حذفوا (مِن) هنا استخفافًا، فلما حذفوها التقىٰ الاسمان، فخفَضَ أحدُهما الآخرَ إذا لم يكن الثاني خبرًا عن الأول، ولا صفة له. (ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٥٣، ٥٤).

(٤) في الأصل: (مَعًا)، والمثبت الصواب، وقد عَدَّها حرفَ جرٍّ، وتكون مبنيَّةً علىٰ الفتح، وهذا مذهب بعض النحاة كابن خالويه. (ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص١٢٧).

وَ(مُنْذُ)[1/4]، وَ(رُبَّ)، وَوَاوُ (رُبَّ)(1)، وَوَاوُ القَسَمِ، وَبَاؤُهُ، وَتَاؤُهُ، نَحْوُ: (جِئْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَىٰ عَمْرٍو، وَعَلَيَّ مَالٌ فِي دَيْنٍ لَهُ مَعَ خَالِدٍ، لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ الأَدَاءِ)، وَنَحْوُ: (كَتَبْتُ بِالقَلَمِ لِزَيْدٍ كَعَمْرٍو مُنْذُ اليَوْمِ)، وَنَحْوُ: (وَاللهِ وَبِاللهِ وَتَاللهِ)، وَنَحْوُ: (رُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي)، وَهِيَ لِلنَّكِرَةِ خَاصَّةً(2)، وَكَذَلِكَ وَاوُهَا، نَحْوُ: (وَجَارِيَةٍ اشْتَرَيْتُهَا)، بِمَعْنَىٰ: وَرُبَّ جَارِيَةٍ، وَهَذَا النَّوْعُ المَجْرُورُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا.

❁❁❁❁❁

(1) مذهب المبرد، والكوفيين: أن الجرَّ بها نفسها لا بإضمار (رُبَّ) بعدها، ومذهب البصريين أنَّ الواوَ لا تعملُ الجرَّ، وإنَّما الجرُّ بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو. (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٧٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٦، والجنىٰ الداني ص١٥٤، ومغني اللبيب ص٤٣٧).

(2) كونها لا تعمل إلا في النكرة؛ فلأنها لَمّا كانت تدل علىٰ التقليل، والنكرة تدل علىٰ التكثير، وجب أن تختصَّ بالنكرة التي تدلُّ علىٰ التكثير؛ ليصحَّ فيها التقليل، ولأنَّ المفرد بعدها في معنىٰ جمع ولا يكون المفرد في معنىٰ جمع إلا نكرة، أمَّا بقيَّةُ حروف الجَرِّ فتعملُ في المعرفة والنكرة. (ينظر: أسرار العربية ص١٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٣، ٥٠٤).

وَالمَجْزُومَاتُ

فَهُوَ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ خَاصَّةً[1]، وَعَوَامِلُهُ: (لَمْ)، وَ(أَلَمْ)، وَ(لَمَّا)، وَ(أَنْ)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(مَتَىٰ)، وَ(إِذَا) وَجَوَابُهَا إِذَا كَانَتْ لِلشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)، وَ(أَلَمْ يَجْلِسْ عَمْرٌو؟)، وَ(إِنْ تَجْلِسْ أَجْلِسْ)، وَ(مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ)، وَ(مَا تَزُرْنِي أَزُرْكَ)، وَ(مَتَىٰ تَرْكَبْ أَرْكَبْ)، وَ(إِذَا تَنْزِلْ أَنْزِلْ).

❁❁❁❁❁

(١) والمصنِّف بصريٌّ في هذه المسألة؛ حيث حصر المجزومات في الفعل المضارع، أمَّا الكوفيُّون والأخفش في روايةٍ عنه فيُدخِلُونَ فعل الأمر في المجزومات، أمَّا الكوفيُّون فيقولون: إنَّ فعل الأمر مجزوم بلام محذوفة، وهو مضارعٌ حُذف منه حرف المضارعة؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما كان لوجوب حذف آخر المعتل منه وجه، وحجَّتهم هذه ضعيفة؛ لجواز أن يكون الوجه في حذف آخر المعتل من الأمر هو طلب التخفيف استثقالًا بحرف العلة المتطرف الساكن، ثم التزموا حذفه كما أجازوا حذف المتحصن بالحركة المقدرة، ولو لم يكن لحذف آخر فعل الأمر المعتل وجه من المناسبة والاستحسان لكان دعواه أيسر من دعوىٰ حذف لام الأمر وحرف المضارعة، وأمَّا الأخفش في روايةٍ عنه فيذهب إلىٰ أن فعل الأمر مجزوم بمعنىٰ الأمر، وهو قولٌ بما لا نظير له من غير دليل عليه. (ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/ ٤٣٠٩، ٤٣١٠).

وَالعَوَارِضُ[1]

فَهِيَ فِي اسْمِ التَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ السَّالِمِ، وَمَنْعِ الصَّرْفِ، وَالنَّقْصِ، وَالقَصْرِ.

فَالمُثَنَّىٰ: رَفْعُهُ بِالأَلِفِ[٤/ب] وَالنُّونِ المَكْسُورَةِ، نَحْوُ: (هَذَانِ رَجُلَانِ)، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ).

وَالجَمْعُ: وَرَفْعُهُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ المَفْتُوحَةِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي المُسْلِمُونَ)، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: (رَأَيْتُ المُسْلِمِينَ)، وَ(مَرَرْتُ بِالمُسْلِمِينَ)، إِلَّا فِي جَمْعِ المَقْصُورِ فَإِنَّهُ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ الوَاوِ وَاليَاءِ[2].

وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَدِّ المُعْرَبِ الَّذِي لَا عَارِضَ لَهُ، نَحْوُ: (غُلَامَيْ زَيْدٍ)، وَ(رَأَيْتُ غُلَامِيَهْ)، وَ(مَرَرْتُ بِغُلَامِيَهْ)، وَ(هَؤُلَاءِ نَاصِرُو[3] عَمْرٍو)، وَ(رَأَيْتُ نَاصِرِيهِ) حَسَبَ اخْتِلَافِهِ، وَهُوَ فِي الثُّلَاثِيِّ أَوْزَانٌ شَتَّىٰ، فَمَرَّةً بِالنَّقْصِ، وَتَارَةً بِالتَّغْيِيرِ، وَأُخْرَىٰ بِالزِّيَادَةِ، نَحْوُ: (كُتُبٍ)، وَ(خُشُبٍ)، وَ(رِجَالٍ)، وَ(مُلُوكٍ)، وَ(أَعْلَامٍ)، وَ(حِجَارَةٍ)، وَ(حُجُورَةٍ)، وَ(فِيَلَةٍ)، وَ(عَبِيدٍ)، وَفِيهِ رَدُّ الأُصُولِ، نَحْوُ: (أَبْوَابٍ)، وَ(أَنْيَابٍ)، وَ(أَفْوَاهٍ)[4].

---

(١) أي: التي تَعْرِضُ لأواخر الكلمات.

(٢) كـ (المُصْطَفَىٰ)، فتحذف ألفه في الجمع؛ لالتقائها ساكنةً مع علامة الجمع، ويبقىٰ ما قبلها مفتوحًا بحاله دلالةً عليها، فتقول: (جاءني المُصْطَفَوْنَ)، و(رأيتُ المُصْطَفَيْنَ)، و(مررتُ بالمُصْطَفَيْنَ). (ينظر: البديع لابن الأثير ٢/ ٩٤).

(٣) في الأصل: (ناصروا)، والمثبت الصواب للإضافة.

(٤) إذ أصل الألف في (باب) الواو؛ لأنَّك تقول في تكسيره: أبواب، وأصلها في (ناب) الياء؛ لأنَّك تقول في تكسيره: (أنياب)، وأمّا (فم): فأصله «فَوْهٌ» ساكن العين؛ لقولهم في التكسير: (أفواه)، وإنمّا جُمِعَ علىٰ (أَفْعَالٍ) وهو ساكن العين؛ لأنَّ المعتلَّ العين يجمع كذلك، نحو: (بَيْتٍ وأبيات)، و(سَوْطٍ وأسواط)، فحذفت لامُهُ

وَالتَّصْغِيرُ[١٠٥] مِثْلُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي رَدِّ الأُصُولِ وَحَذْفِ الزَّوَائِدِ وَقَلْبِ الحُرُوفِ الهَوَائِيَّةِ، نَحْوُ: (عُمَيْرٍ)، وَ(بُكَيْرٍ)، وَ(خُوَيْلِدٍ)، وَ(جُعَيْفِرٍ)، وَهُوَ بِضَمِّ الأَوَّلِ وَزِيَادَةِ اليَاءِ ثَالِثَةً سَاكِنَةً، نَحْوُ: (غُلَيِّم) فِي (غُلَام)، وَ(عُدَيِّلٍ) فِي (عُدُولٍ)، وَ(أُسَيِّدٍ) فِي (أَسْوَدَ)، وَإِنْ شِئْتَ: (أُسَيْوِدٌ)[1]، وَ(جُدَيِّلٍ) فِي (جَدْوَلٍ)، وَإِنْ شِئْتَ: (جُدَيْوِلٌ)، وَالأَوْلَىٰ فِي الأَوَّلِ القَلْبُ، وَفِي الثَّانِي الإِبْقَاءُ[2]، وَنَحْوُ: (سُفَيْرِجٍ)[3]،

اعتباطًا، ثم حُذِفتْ عينُهُ، وعوِّض منها «ميمًا». (ينظر: أسرار العربية ص٢٥٥، والبديع لابن الأثير ١/ ٢٧).

(١) والإعلال فيه أقوىٰ؛ لاجتماع الياء والواو وسَبْق الأولىٰ منهما بالسكون. (ينظر: الخصائص لابن جني ٣/ ٨٤).

(٢) كلامه هنا يُعارض قول النحويين القائلين بأنَّ الإعلال في (أَسْوَدَ) و(جَدْوَلٍ) أولىٰ من التصحيح؛ لأنّ الكلمة بعد التَّصغير أشبهت باب (سَيِّد)، والإعلال فيه واجبٌ، وإنَّما جاز التَّصحيح مع موجب الإعلال لقوَّة الواو المتحرَّكة، وعدم كونها في الآخر الَّذي هو محلُّ التَّغيير، وكون ياء التَّصغير عارضةً غير لازمة. (ينظر: المقتضب ١/ ١١٨، و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٢، و شرح الشافية للر ضي ١/ ٢٣٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧٢١).

(٣) وإنَّما حُذِفَ آخرُ حروفه وهو اللام لطوله، ولو أتي به علىٰ الأصل، لكان مستثقلاً، فحُذف طلبًا للخفة، وكان الآخر أولىٰ بالحذف؛ لأنَّه أضعف حروف الكلمة؛ لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره؛ ولهذا، يجوز فيه التعويض، فيقال: (سُفَيْرِيج) كما قالوا في التكسير: (سَفَارِيج). (ينظر: أسرار العربية ص٢٥٤، ٢٥٥).

وروىٰ الزمخشريُّ في (المفصل ص٢٥٣) عن الأخفش أنَّه سمع من بعض العرب إِثْبَاتَ حُرُوفِ الخُمَاسِيِّ الأُصُولِ كُلِّها في التَّصْغِيرِ؛ كَرَاهَةَ حَذْفِ الأَصْلِيِّ، نحو: (سُفَيْرِجَلٌ) - بكسرِ الرَّاءِ وفتحِ الجِيمِ - كما كانَ، فقال: «وقال الأخفش سمعتُ من يقول: (سُفَيْرِجَل) متحركًا».

وهو عند الخليل (سُفَيْرِجْل) - بإسكان الجيم - لو كان محقِّرًا مثله، حتىٰ يصير علىٰ مثال (فُعَيْعِيل)، قال سيبويه في (الكتاب ٣/ ٤١٨): «وقال الخليل: لو كنت محقِّرًا

وَ(مُغَيْسِلٍ)[1]، وَ(مُنَيْقِعٍ)[2]، فِي تَصْغِيرِ (سَفَرْجَلٍ)، وَ(مُغْتَسِلٍ)، وَ(مُسْتَنْقَعٍ)، وَعَلَيْهِ الجَمْعُ، نَحْوُ: (سَفَارِجَ)[3]، وَ(مَغَاسِلَ)، وَ(مَنَاقِعَ)[4].

وَمِنَ الجَمْعِ مَا لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ[5] كَـ (نِسْوَةٍ)، وَ(رَهْطٍ)[6]، وَ(نَفَرٍ)[7]،

هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النحويين، لقلت: (سُفَيْرِجْلٌ) كما ترىٰ، حتىٰ يصير بزنة (دُنَيْنِير)، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب».

وذكر ابن يعيش أنَّ الخليل يُسَكِّن الجيم حتىٰ تصير (سُفَيْرِجْل) علىٰ زنة (دُنَيْنِيرٍ)؛ لأنَّ ما قبل الآخر ساكن وهو الياء، فكذا الجيم، وتابعه الرضي. (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٧، ١١٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٠٥).

(١) بإثبات الميم وحذف التاء من (مُغْتَسَل)؛ لأن الميم جاءت لمعنىٰ – وهو الدلالة علىٰ اسم الفاعل– والتاء ما جاءت لمعنىٰ؛ فكان حذفها أولىٰ من حذف الميم؛ لأنها جاءت لمعنىٰ، وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما؛ فإن حذف ما لم يجئ لمعنىٰ أولىٰ من حذف ما جاء لمعنىٰ. (ينظر: المقتضب ٢/ ٢٤٥، ٢٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٤٩، والبديع لابن الأثير ٢/ ١٦٨، وتوجيه اللمع ص٥٦١).

(٢) بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما.

(٣) وإنما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أُتي به علىٰ الأصل، لكان مستثقلاً، فحُذف طلبًا للخفَّة، وكان الآخرُ أَوْلَىٰ بالحذف؛ لأنَّه أضعفُ حروف الكلمة؛ لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثرُ من غيره. (ينظر: أسرار العربية ص٢٥١).

(٤) الكلام فيهما كالكلام علىٰ (مُغَيْسِل) و(مُنَيْقِع).

(٥) وهو اسمُ الجَمْع.

(٦) الرَّهْطُ: ما دون العشرة من الرِّجال، لا تكون فيهم امرأة. (ينظر: الصحاح ٣/ ١١٢٨، ولسان العرب ٣/ ١٧٥٣، وتاج العروس ١٩/ ٣١١: [ر هـ ط]).

(٧) النَّفَر: من الثلاثة إلىٰ التسعة، ولا يُستعمل فيما فوق العشرة، ولا في طائفة النِّساء، وإذا استُعمل فيما فوقها أو في طائفة الرجال والنساء يفسَّر حينئذٍ بالنَّفْس. (ينظر: الكليَّات للكفوي ص٦٨٦).

وَمِنْهَا مَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهُ وَاحِدٌ، نَحْوُ: (المَحَاسِنِ)(١)، وَ(المَسَاوِئِ)(٢).

وَمِنَ الِاسْمِ مَا يُجْمَعُ(٣) إِلَىٰ ثَلَاثَةِ جُمُوعٍ(٤)، فَيُقَالُ: (جَمْعُ الجَمْعِ)(٥)، وَ(جَمْعُ جَمْعِ الجَمْعِ)(٦)، نَحْوُ: (قَوْلٍ) وَ(أَقْوَالٍ) وَ(أَقَاوِيلَ)، وَنَحْوُ: (أَسَدٍ) وَ(أُسُودٍ) وَ(أُسْدٍ) وَ(آسَادٍ).

وَإِنْ كَانَ الجَمْعُ لِمُؤَنَّثٍ سَالِمٍ فَبِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ مَحْمُولًا نَصْبُهُ عَلَىٰ

(١) فمُفْرَدُهُ القِياسِيُّ المُهْمَلُ: (مَحْسَنٌ) - بفتح الميم - . (ينظر: البديع لابن الأثير ٢/ ١٠٩، والتذييل والتكميل ١١/ ٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب للفسوي، بتحقيقي: ١/ ٤٦٦).

(٢) فمُفْرَدُهُ القِياسِيُّ المُهْمَلُ: (مَسْوَأ) - بفتح الميم - . (ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٠٥).

(٣) ولذا قال سيبويه في (الكتاب ٣/ ٦١٩): «واعلَمْ أَنَّهُ ليسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ».

(٤) قال ابنُ خالويه: «ليس في كلام العرب: جمعٌ جُمِعَ سِتَّ مرَّاتٍ إلَّا (الجَمَل)، فإنهم جمعوا الجَمَلَ أَجْمُلًا ثم أَجْمَالًا ثم جَامِلًا ثم جِمَالًا ثم جِمَالَةً ثم جِمَالَاتٍ جَمْع الجَمْع؛ لأن أكثر ما يكون الجمع مرَّتين أو ثلاثًا، وهذا ستُّ مرَّاتٍ فهو نادر». (ليس في كلام العرب ص١٨٤).

(٥) وأُطلق عليه - أيضًا - مصطلح: (جَماعة الجَماعة) كما ورد في (معجم العين ٣/ ٢٨٩، ٤/ ٨٠، ٥/ ٨٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ١/ ١٥٠)، و(ما جُمِعَ مَرَّتين) كما ورد في (الأصول لابن السَّرَّاج ٢/ ٩٠، واللمع لابن جنِّي ص١٨٧، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢/ ١٠٢٥، وأسرار العربية ص٢٢٤).

(٦) أثبتَ المصنِّفُ هنا (جمعَ جمعِ الجمعِ) تبعًا لبعض النُّحاة، وأنكره آخرون، حتىٰ ذكر السُّهيليُّ في (الرَّوض الأُنُف ٣/ ٢٩): أنَّه لا يعرفُ أحدًا قال بهذا الجمع غيرَ الزَّجَّاجيِّ وابنِ عزيزٍ، وأثبت هذا الجمعَ - أيضًا - ابنُ خالويه في (إعراب ثلاثين سورة ص١٩٤)، وابنُ الشجريِّ في (أماليه ١/ ٣٨١). وينظر: (المساعد لابن عقيل ٣/ ٤٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٧٤).

الجَرِّ(١)[٣/٥]، نَحْوُ: (جَاءَنِي المُسْلِمَاتُ)، وَ(مَرَرْتُ بِالمُسْلِمَاتِ).

وَالمُمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ بِدُخُولِ عِلَّتَيْنِ(٢) مِنْ عِلَلٍ سَبْعٍ، وَهِيَ يَجْمَعُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَـأْنِيـثٌ وَمَعْرِفَـةٌ وَعُـجْمَـةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ(٣)

نَحْوُ: (أُحَادَ) وَ(مَثْنَىٰ) وَ(ثُلَاثَ) وَ(أُخَرَ) وَ(عُمَرَ) وَ(زُفَرَ) وَ(أَحْمَرَ) وَ(حَمْرَاءَ)(٤) وَ(إِبْرَاهِيمَ) وَ(إِسْحَاقَ) وَ(أَحْمَدَ) وَ(بَعْلَبَكَّ) وَ(مَعْدِي كَرِبَ)

---

(١) وعلَّةُ حمل النَّصبِ علىٰ الجرِّ هنا؛ لأنَّ بين النَّصبِ والجرِّ مشابهةٌ؛ ولذا حُمِلَ الجرُّ علىٰ النصب في الممنوع من الصرف. (ينظر: أسرار العربية ص٢٢٣).

(٢) فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يمتنع الصرف بعلة واحدة؟

قيل: لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، ولا تمتنع من الصرف بعلة واحدةٍ؛ لأنها لا تقوىٰ علىٰ نقله عن أصـله، إلا أن تكون العلَّة تقوم مقام علتين؛ فحينئذٍ تمنع من الصـرف بعلة واحدة؛ لقيام علَّةٍ مقام علتين. (ينظر: أسرار العربية ص٢٢٣).

(٣) وقبلهما:

شَيْئَانِ مِنْ تِسْعَةٍ فِي اسْمٍ إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَصْرِفَاهُ وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَهْذِيبُ

ولم أقف علىٰ قائلها، وهي في: (الكافية في النحو لابن الحاجب ص١٢، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٧٤٤، والحدود في النحو للأبَّذي ص٤٦٣، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/ ٦٧، ٦٨).

(٤) ما آخره ألف التأنيث لا ينصـرف مطلقًا؛ لأنه مؤنثٌ، وتأنيثُهُ لازمٌ، فكأنَّه أُنِّثَ مرَّتين؛ فلهـذا، لا ينصـرف؛ لأنَّ العلَّـة فيـه، قـامـت مَقـام علَّتين. (ينظر: أسـرار العربيـة ص٢٢٤).

وَ(مَاهَ)[1] [وَ] (جُورَ)[2] وَ(عُثْمَانَ) وَ(سَكْرَانَ) وَ(سَكْرَىٰ)، وَ(مَسَاجِدَ) وَ(قَنَادِيلَ)[3]، فَإِذَا وُجِدَ فِي اسْمٍ عِلَّتَانِ مِنْهَا لَمْ يَدْخُلْهُ الجَرُّ وَالتَّنْوِينُ[4]، وَكَانَ

(١) اسم بلدةٍ بأرض فارس، وأهل البصرة يسمون القَصَبَةَ بـ (ماه)، فيقولون: (ماه البصرة) و(ماه الكوفة)، كما يقولون: (قصبة البصرة) و(قصبة الكوفة)، وللنحويين ههنا كلامٌ؛ وذلك أنهم يقولون: إنَّ الاسمَ إذا كان فيه علَّتان تمنعان الصرفَ وكان وسطُه ساكنًا خفيفًا قاومت الخفَّةُ إحدىٰ العلَّتين فيصرفونه، وذلك نحو: (هِنْدٍ) و(نُوحٍ)؛ لأنَّ في (هِنْدٍ) التأنيث والعلمية، وفي (نُوحٍ) العُجْمَةُ والعلميَّة، فإذا صاروا إلىٰ (مَاه) و(جُور) وسَمَّوا به بلدةً أو قصبةً أو بُقعةً منعوه الصرف وإن كان أوسطُهُ ساكنًا؛ لأنَّ فيه ثلاثَ عللٍ، وهي: التأنيثُ والتعريفُ والعُجمة، فقاومت خِفَّتُهُ بسكونِ وسطِهِ إحدىٰ العلل الثلاث فبقي فيه علَّتان منعتاه من الصرف، والنسبة إليها ماهيّ وماويّ. (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٤٣، والأصول في النحو لابن السراج ٢/ ١٠٠، والمرتجل لابن الخشاب ص٩٤، ومعجم البلدان ٥/ ٤٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٦٣٩).

(٢) وهي مدينةُ نزهةٍ بأرض فارس ، كثيرة المياه والبساتين، بناها أردشير بابك، وبها البئر العجيبة التي ليس في شيء من البلاد مثلها، وهي علىٰ باب المدينة مما يلي شيراز، وقد أكبوا علىٰ قعرها قِدْرًا من نحاس، يخرج من ثقبة ضيقة في ذلك القدر ماء حادٌّ جدًّا ويصل إلىٰ صفة البئر بنفسه، ولا يحتاج إلىٰ استقاء الماء منها، وبها الورد الجُورِيُّ، وهو وردٌ أحمرُ صافي اللون، من أجود أنواع الورد، يتمثل بطيب رائحته. (ينظر: معجم البلدان ٢/ ١٨١، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ص١٨١).

(٣) ومُنعَتْ صيغة منتهىٰ الجموع من الصرف؛ لأنَّها بمنزلة جَمْعَيْن، فهي علَّةٌ قامت مقام علَّتين. (ينظر: التصريح ١/ ٨٤).

(٤) إنما مُنع ما لا ينصرف من التنوين والجرِّ لوجهين:
أحدهما: أنه إنما مُنع من التنوين؛ لأنَّه علامة التصرُّف، فلمَّا وُجد ما يوجب منع التصرُّف وجب أن يحذف، ومنع الجر تبعًا له.

فِي مَوْضِعِ الجَرِّ نَصْبٌ، نَحْوُ: (رَأَيْتُ أَحْمَدَ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ)، وَ(هَذَا أَحْمَدُ).

وَالمَنْقُوصُ(١): مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، نَحْوُ: (القَاضِي) وَ(الدَّاعِي)، تُفْتَحُ يَاؤُهُ فِي النَّصْبِ(٢)، وَتُسَكَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ، نَحْوُ: (رَأَيْتُ القَاضِيَ)، وَ(هَذَا القَاضِي)، وَ(مَرَرْتُ بِالقَاضِي)، وَإِذَا نُوِّنَ سَقَطَتِ اليَاءُ عَنِ اللَّفْظِ وَالخَطِّ فِيهِمَا(٣)، وَانْتَقَلَ التَّنْوِينُ إِلَىٰ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: (هَذَا[١/٦] قَاضٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِقَاضٍ)(٤)، وَإِذَا جُمِعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ سَقَطَتْ - أَيْضًا - فِي كُلِّ

والوجه الثاني: أنه إنَّما مُنع الجر أصـلًا، لا تبعًا له؛ لأنَّه إنَّما مُنع من الصـرف لأنَّه أشـبه الفعل، والفعل ليس فيه جَرٌّ ولا تنوين، فكذلك -أيضًـا- ما أشـبهه. (ينظر: أسـرار العربية ص٢٢٣).

(١) سُمِّيَ منقوصًا لأمرين:

أحدهما: أنَّ الحذف يلحق آخره نحو: (قاضٍ)، فجرىٰ مجرىٰ (يَدٍ) و(دَمٍ)، وذلك منقوصٌ بحذف لامِهِ.

والثاني: أنه نقصَ حركتي الرفع والجرِّ؛ لأنَّ الضمة والكسرة لا تدخلانه. (ينظر: أسرار العربية ص٥٥، والبديع لابن الأثير ١/ ٢٠، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٦٣، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٧٥).

(٢) لخفَّة الفتحة.

(٣) أي: في الرَّفع والجرِّ.

(٤) والأصل: (هذا قاضِيٌ)، و(مررت بقاضِيٍ)، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة علىٰ الياء، فحذفوهما؛ فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أولىٰ من حذف التنوين لوجهين:

أحدهما: أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلُّ عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين، فإنه لو حذف، لَمْ يبقَ في اللفظ ما يدلُّ علىٰ حذفه، فلما وجب حذف أحدهما؛ كان حذف ما في اللفظ دلالة علىٰ حذفه أولىٰ.

إِعْرَابِهِ، نَحْوُ: (هَؤُلَاءِ قَاضُونَ)، وَ(رَأَيْتَ قَاضِينَ)، وَ(مَرَرْتُ بِالقَاضِينَ)[1]، وَإِذَا كَانَتِ اليَاءُ مُشَدَّدَةً أَوْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا كَانَ فِي حُكْمِ السَّالِمِ[2]، نَحْوُ: (هَذَا

والثاني: أن التنوين دخل لمعنىٰ وهو الصرف، وأما الياء، فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما؛ كان حذف ما لم يدخل لمعنىٰ أولىٰ من حذف ما دخل لمعنىٰ. (ينظر: اللمع لابن جني ص١٤، وأسرار العربية ص٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٤٩).

(١) إذ الأصل: (هؤلاء قاضِيُون)، نقلت ضمة الياء إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفَّة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعلىٰ هذا القياس حالتا النصب والجر، فإنَّ أصلهما: (رأيتُ قاضِيِينَ)، و(مررتُ بالقاضِيِين)، فحذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين، فسقطت لالتقاء الساكنين. (ينظر: الفوائد الضيائيَّة ٢/ ١١٩).

أو: حذفت ضمَّة الياء في (قاضِيُون) استثقالًا لها علىٰ الياء بعد الكسرة، فالتقىٰ ساكنان: الياء وواو الجمع، فحذفت الياء ثم قلبوا الكسرة التي علىٰ الضَّاد ضمةً، ليمكن النطق بالواو، وفي حالتي النصب والجرِّ كرهوا الكسرة علىٰ الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقىٰ ساكنان، ياء (القاضي) وياء الإعراب، فحذفت الأولىٰ وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسورًا علىٰ ما كان عليه. (ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٦٣، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٣٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨١، والممتع في التصريف لابن عصفور ص٣٨٣، والكنَّاش في فنَّي النحو والصرف ١/ ٣١٦).

(٢) لأنَّهما سواءٌ في تحمُّل أوجُهِ الإعراب كالصّحيح؛ لأنهما إنما يعتلان إذا تحرك ما قبلهما، فسكون ما قبلهما يلحقهما بحكم الصحيح لزوال ما كان مستثقلًا من التحريك ووجود الخفة بالسكون؛ لأن السكون يقع قبلها كالاستراحة، فينطق بها متحركة بعد أن استريح دونها فسهل النطق بها لذلك. (ينظر: المرتجل لابن

ظَبْيٌ وَصَبِيٌّ)، وَ(رَأَيْتُ ظَبْيًا وَصَبِيًّا)، وَ(مَرَرْتُ بِظَبْيٍ وَصَبِيٍّ).

وَالمَقْصُورُ[1]: مَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا، لَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنْ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ، نَحْوُ: (مُوسَىٰ) وَ(عِيسَىٰ)، تَقُولُ: (هَذَا مُوسَىٰ)، وَ(رَأَيْتُ مُوسَىٰ)، وَ(مَرَرْتُ بِمُوسَىٰ)، وَتَثْنِيَتُهُ مَرْفُوعًا: (هَذَا مُوسَيَانِ)، وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا نَحْوُ: (رَأَيْتُ مُوسَيَيْنِ)، وَ(مَرَرْتُ بِمُوسَيَيْنِ)[2]، وَجَمْعُهُ مَرْفُوعًا نَحْوُ: (هَؤُلَاءَ مُوسَوْنَ)، وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا نَحْوُ: (رَأَيْتُ مُوسَيْنَ)، وَ(مَرَرْتُ بِمُوسَيْنَ)[3].

الخشـــاب ص٥١، وتوجيـه اللمع لابن الخبـاز ص٨٨، وأمـالي ابن الحـاجـب ١/ ٣٤٨).

(١) سمَّاه سيبويه (مَنْقُوصًا)، وقال: «فالمنقوص: كلُّ حرفٍ من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرفٍ مفتوح، وإنما نقصـانه أن تُبدِلَ الألفَ مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفعٌ ولا جرٌّ». (الكتاب ٣/ ٥٣٦).

وسُـمِّيَ مَقْصُـورًا؛ لأن حركات الإعراب قصـرت عنه؛ أي: حُبِسَـتْ، والقَصْـرُ: الحَبْسُ، فيُقَدَّرُ إعرابه في رفعه ونصـبه وجرِّهِ، أو سُـمِّيَ بذلك لأنَّه ضِـدُّ الممدود، أي: أنَّ مَدَّ الألفِ فيه أقصرُ من مَدِّها في الممدود. (ينظر: شـرح المقدمة المحسبة لابن بابشـاذ ١/ ١١٦، والمتبع في شـرح اللمع لأبي البقاء العكبري، وأسـرار العربية ص٥٧، والبديع لابن الأثير ١/ ١٩، و شرح الكافية للر ضي ٣/ ٣٥٣، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٧٩).

(٢) لأنَّ المقصـور إن كانت أَلِفُهُ رابعةً فصـاعدًا قُلِبَتْ (ياءً) في التَّثنية. (ينظر: شـرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٢، واللمحة لابن الصائغ ١/ ١٩١).

(٣) بحذف ألف (مُوسَـىٰ) لالتقائها سـاكنة مع علامة الجمع، ويبقىٰ ما قبلها مفتوحًا بحاله دلالة عليها، هذا مذهب البصـريين، وأجاز الكوفيون – أيضًـا – ضـمَّ ما قبل الواو، وكسـر ما قبل الياء، فيقولون: (مُوسُـونَ) مثل قولك: (قَاضُـونَ)، و(مُوسِـينَ)

وَمِنَ الأَسْمَاءِ سِتَّةٌ مُعْتَلَّةٌ مُضَافَةٌ[1]، رَفْعُهَا بِالوَاوِ، وَنَصْبُهَا بِالأَلِفِ، وَجَرُّهَا بِاليَاءِ[2]،

مثل قولك: (قَاضِينَ). (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩٤، والأصول لابن السراج ٢/ ٤٢٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩، والتذييل والتكميل ٢/ ٣٢، والبديع لابن الأثير ٢/ ٩٤، والتصريح ٢/ ٥١٢).

(١) سُمِّيَت هذه الأسماء معتلَّةً؛ لكون لاماتها حروفَ اعتلال، ومضافةً؛ لأنها تعتلُّ ما دامت مضافةً، فإذا أُفرد منها ما يجوز إفراده لَحِقَ بحكم الصحيح في الإعراب للحذف الذي يلحقها في الإفراد. (ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص٥٤).

(٢) أقاموا كلَّ حرفٍ مُقامَ ما يُجانسه من الحركات؛ فجعلوا الواوَ علامةً للرَّفع، والألفَ علامةً للنَّصب، والياءَ علامةً للجرِّ، فنابت هذه الحروف عن الحركات، وما ذكرَهُ المصنِّفُ هنا هو مذهبُ قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين، ووافقهم أبو جعفر النحاس، وذهب سيبويه والأخفش في أحد قوليه وأبو علي الفارسي وجمهور البصريين إلىٰ أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وأمَّا الكوفيون فمذهبُهم أنَّ الواوَ والضمَّةَ قبلَها علامةٌ للرفع، والألفَ والفتحةَ قبلَها علامةٌ للنَّصب، والياءَ والكسرةَ قبلَها علامةٌ للجرِّ، فجعلوه مُعْرَبًا من مكانين، وذهب المازنيُّ إلىٰ أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، وذهب علىٰ بن عيسىٰ الربعي إلىٰ أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأنها إذا كانت مرفوعةً ففيها نقلٌ فقط ، وإذا كانت منصوبةً ففيها قلبٌ فقط ، وإذا كانت مجرورةً ففيها نقلٌ وقلبٌ، وهناك أقوالٌ أخرىٰ في هذه القضية تناولتها كتب النحاة بشيءٍ من التفصيل. (تنظر المسألة في: المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ٢/ ٨٩٦، وكتاب التفاحة للنحاس ص٤، ٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧، وأسرار العربية ص٥٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٩٣، والمرتجل ص٥٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٥).

وَهِيَ: (أَبُوهُ) وَ(أَخُوهُ) وَ(حَمُوهُ)(١) وَ(هَنُوهُ)(٢) وَ(فُوهُ) وَ(ذُو مَالٍ)، نَحْوُ: (هَذَا أَبُوهُ)، وَ(رَأَيْتُ أَبَاهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَبِيهِ).

وَفِي الفِعْلِ، وَيَخْتَصُّ المُضَارِعُ لِإِعْرَابِهِ ضَمِيرَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ فِي التَّأْنِيثِ[٣/٦] وَالنُّقْصَانِ، فَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ بِالأَلِفِ وَالنُّونِ المَكْسُورَةِ مَرْفُوعًا نَحْوُ: (الزَّيْدَانِ يَقُومَانِ)، وَالأَلِفِ وَحْدَهَا مَنْصُوبًا وَمَجْزُومًا نَحْوُ: (الزَّيْدَانِ لَمْ يَقُومَا)، وَ(عَمْرَانِ لَنْ يَقُومَا)، وَضَمِيرُ الجَمْعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ المَفْتُوحَةِ مَرْفُوعًا نَحْوُ: (الزَّيْدُونَ يَقُومُونَ)، وَبِالوَاوِ وَالأَلِفِ المُعَوَّضَةِ عَنِ النُّونِ فِي الخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ مَنْصُوبًا وَمَجْزُومًا(٣) نَحْوُ: (هَؤُلَاءِ لَمْ يَقُومُوا)، وَ(هَؤُلَاءِ لَنْ يَجْلِسُوا)، وَضَمِيرُ التَّأْنِيثِ فِي فِعْلِ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ، وَهُوَ بِاليَاءِ المَكْسُورَةِ مَا قَبْلَهَا وَالنُّونِ المَفْتُوحَةِ، تَثْبُتُ النُّونُ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: (تَقُومِينَ أَنْتِ)، وَتَسْقُطُ مَنْصُوبًا

(١) المشهورُ أنَّ الحَمَ: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، وقد يطلق علىٰ أقارب الزوجة، فالأكثر أن يقال: (حَمُوهَا)، والأقلُّ: (حَمُوهُ). (ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٥٩، وتاج العروس [ح م أ] ١/ ٢٠١).

(٢) الهَنُ: كلمة يُكنىٰ بها عن أسماء الأجناس كـ (رَجُلٍ) و (فَرَسٍ) وغيرهما، وقيل: يُطلق علىٰ الشّيء المستهجن الذِّكر من العورة، والفعل القبيح. وقيل: عن الفرج خاصّة. (ينظر: شرح قطر الندىٰ لابن هشام ص٤٧، وشرح المكودي علىٰ الألفية ص١٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦١).

(٣) كون الألف في الخطِّ عوضًا عن النون في باب الأمثلة الخمسة في حالتي النصب والجزم لم أرَهُ لغيره من النحاة، وقد ذكر ابن خالويه في (الحجَّة في القراءات السبع) أنَّ نافعًا قرأ: (لِتُرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاس) [الروم: ٣٩] بإسكان الواو لأنها للجمع، وجعل علامة النصب سقوط النّون، وحمله علىٰ ذلك كتابتها في السّواد بألف بعد الواو.

وَمَجْزُومًا نَحْوُ: (لَنْ تَقُومِي)، وَ(لَمْ تَقُومِي)[1].

وَالمَنْقُوصُ: وَاوِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي آخِرُهُ وَاوٌ، نَحْوُ: (يَدْعُو)، تُسْكَنُ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: (زَيْدٌ يَدْعُو[2])، وَتُفْتَحُ مَنْصُوبًا[3]، نَحْوُ: (عَمْرٌو لَنْ يَدْعُوَ)، وَتُسْقَطُ مَجْزومًا عَنِ اللَّفْظِ وَالخَطِّ، نَحْوُ: (خَالِدٌ لَمْ[4] يَدْعُ)، وَيَائِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ، وَحُكْمُهُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ[ا/٧٧] اليَاءِ مَكْسُورًا، نَحْوُ: (يَرْمِي)، تَقُولُ: (زَيْدٌ يَرْمِي)، وَ(عَمْرٌو لَنْ يَرْمِيَ)، وَ(خَالِدٌ لَمْ يَرْمِ).

وإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ اليَاءِ مَفْتُوحًا، نَحْوُ: (يَرْضَىٰ) سَكَنَتِ اليَاءُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ يَرْضَىٰ)، وَ(عَمْرٌو لَنْ يَرْضَىٰ)، وَسَقَطَتْ فِي الجَزْمِ، نَحْوُ: (خَالِدٌ لَمْ يَرْضَ).

❁❁❁❁❁

(١) وإنما جعلوا ثبوت النون علامةً للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب في الأمثلة الخمسة، ولم يكن بعكس ذلك؛ لأنَّ الثبوت أوَّل، والحذف طارئٌ عليه، كما أنَّ الرفع أول، والجزم والنصب طارئان عليه، فأعطوا الأوَّل الأوَّلَ، والطارئ الطارئ، والنصب فيهما محمول علىٰ الجزم؛ لأنَّ الجزم في الأفعال، نظير الجر في الأسماء، وكما أنَّ النصب في التثنية والجمع محمول علىٰ الجر، فكذلك النصب -ههنا- محمول علىٰ الجزم. (ينظر: أسرار العربية ص٢٣١).

(٢) في الأصل: (يدعوا)، والمثبت الصواب.

(٣) لخفَّة الفتحة.

(٤) في الأصل: (لن)، والمثبت الصواب.

بَابُ المُضْمَرَاتِ

مُنْفَصِلُهَا وَمُتَّصِلُهَا المَرْفُوعَانِ مَحَلًّا: (هُوَ نَصَرَ)، (هُمَا نَصَرَا)، (هُمْ نَصَرُوا)، (هِيَ نَصَرَتْ)، (هُمَا نَصَرَتَا)، (هُنَّ نَصَرْنَ)، (أَنْتَ نَصَرْتَ)، (أَنْتُمَا نَصَرْتُمَا)، (أَنْتُمْ نَصَرْتُمْ)، (أَنْتِ نَصَرْتِ)، (أَنْتُمَا نَصَرْتُمَا)، (أَنْتُنَّ نَصَرْتُنَّ)، (أَنَا نَصَرْتُ)، (نَحْنُ نَصَرْنَا).

وَمُتَّصِلُهَا المَنْصُوبُ مَحَلًّا، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ أَوِ النَّاصِبِ: (زَيْدٌ نَصَرَهُ، نَصَرَهُمَا، نَصَرَهُمْ، نَصَرَهُنَّ، نَصَرَكَ، نَصَرَكُمَا، نَصَرَكُمْ، نَصَرَكِ، نَصَرَكُنَّ، نَصَرَنِي، نَصَرَنَا).

وَإِذَا زِدْتَ كَلِمَةَ (إِيَّا) فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الضَّمَائِرِ مُقَدَّمَاتٍ عَلَىٰ الفِعْلِ، أَوْ مَحُولًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الفِعْلِ بِالفَوَاصِلِ، كُنَّ مُنْفَصِلَاتٍ مَنْصُوبَاتِ المَحَلِّ، نَحْوُ: (إِيَّاهُ نَصَرَ زَيْدًا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُنَّ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكِ[٧/٧]، إِيَّاكُنَّ، إِيَّايَ، إِيَّانَا)، وَكَذَلِكَ: (نَصَرَ زَيْدٌ إِيَّاهُ) عَلَىٰ سِيَاقِ البَاقِي.

وَمُتَّصِلُهَا المَجْرُورُ[1] مَحَلًّا بِالإِضَافَةِ وَحَرْفِ الجَرِّ: (عَمَلُهُ لَهُ)، (عَمَلُهُمَا لَهُمَا)، (عَمَلُهُمْ لَهُمْ)، (عَمَلُهَا لَهَا)، (عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ)، (عَمَلُكَ لَكَ)، (عَمَلُكُمَا لَكُمَا)، (عَمَلُكُمْ لَكُمْ)، (عَمَلُكِ لَكِ[2])، (عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ)، (عَمَلِي لِي)، (عَمَلُنَا لَنَا).

❁❁❁❁❁

(١) ولا يكون الضمير المجرور إلا متصلًا؛ لأنه لا يجوز أن يتقدّم علىٰ عامله، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتدُّ بها؛ فوجب أن يكون ضميره متصلًا لا غير، بخلاف المرفوع والمنصوب. (ينظر: أسرار العربية ص٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) في الأصل: (لكي)، والمثبت الصواب.

بَابُ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ[1]

وَتُسَمَّىٰ: المُبْهَمَاتِ[2]، وَهِيَ: (ذَا رَجُلٌ)، (ذَانِ رَجُلَانِ)، (أُولَاءِ رِجَالٌ)، (تَا امْرَأَةٌ)، (تَانِ امْرَأَتَانِ)، (أُولَاءِ نِسْوَةٌ وَنِسَاءٌ)، أَوْ بِحَرْفِ الخِطَابِ: (ذَاكَ)، وَ(ذَلِكَ)، وَ(ذَانِكَ)، (أُولَئِكَ)، (تِيكَ)، وَ(تِلْكَ)، (تَانِكَ)، (أُولَئِكَ)، وَبِهَاءِ التَّنْبِيهِ[3] وَحَرْفِ الخِطَابِ: (هَذَاكَ رَجُلٌ)، وَ(هَاتِيكَ امْرَأَةٌ)، وَرُبَّمَا تَأْتِي بِحَرْفِ الخِطَابِ حَسَبَ اخْتِلَافِهِ، فَتَقُولُ: (ذَلِكُمَا)، وَ(ذَلِكُمْ)، وَ(ذَلِكُنَّ).

❁❁❁❁❁

(١) وهي مبنيَّةٌ؛ لتَضَمُّنها معنىٰ حرفِ الإشارة، وحرف الإشارة – وإن لم ينطقوا به – إلا أنَّ القياس كان يقتضي أن يُوضع له حرفٌ كغيره من المعاني كالاستفهام، والشَّرط، والنَّفي، والنَّهي، والتمني، والترجِّي، والعطف، والنداء، والاستثناء، إلىٰ غير ذلك، إلا أنهم لَمَّا لم ينطقوا به، وضمّنوا معناه اسم الإشارة، وإن لم يُنطق به؛ وجب أن يكون مبنيًّا. (ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٩، وأسرار العربية ص٢٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٠، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ٥٠١، ٥٠٢).

(٢) المبهمات: مصطلح يطلق علىٰ أسماء الإشارة؛ لعمومها وصلاحيتها للإشارة إلىٰ كلِّ جنس، وإلىٰ أشخاص كل نوع، نحو: (هذا حيوان)، و(هذا رجل) وغير ذلك. نصَّ علىٰ ذلك الأهدل في (الكواكب الدرية ١/ ١٢٢).

(٣) في الأصل: (التشبيه)، والمثبت الصواب.

بَابُ المَوْصُولَاتِ[1]

وَهِيَ: (الَّذِي نَصَرَ)، (اللَّذَانِ نَصَرَا[2])، (الَّذِينَ نَصَرُوا)، (الَّتِي نَصَرَتْ)، (اللَّتَانِ نَصَرَتَا)، (اللَّوَاتِي وَاللَّاتِي نَصَرْنَ)، وَمَعَانِيهَا تَتَوَقَّفُ عَلَىٰ صِلَاتِهَا[3]، وَمِنْهَا: (مَنْ) لِجِنْسِ ذَوِي العُقُولِ، وَ(مَا) لِكُلِّ مَعْقُولٍ عَامٍّ إِذَا كَانَتَا بِمَعْنَىٰ (الَّذِي)، نَحْوُ[1/٨]: (مَنْ نَصَرَكَ زَيْدٌ)، وَ(مَا أَتَاكَ النَّصْرُ)، يَعْنِي: الَّذِي نَصَرَكَ، وَالَّذِي أَتَاكَ النَّصْرُ.

وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَالمَوْصُولَاتِ إِذَا ثُنِّيَتْ[4] كَانَتْ كَالظَّوَاهِرِ، تَقُولُ:

---

(١) وهي مبنيَّةٌ لوجهين: الأول: أنَّ الصلة لَمَّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ، والوجه الثَّاني: أنَّ هذه الأسماء لَمَّا كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدًا، أشبهت الحروف؛ لأنَّها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدًا. (ينظر: أسرار العربية ص٢٦٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦٨).

(٢) في الأصل: (نصروا)، والمثبت الصواب.

(٣) ولذلك تُسَمَّىٰ: أسماء الصِّلات؛ لأنَّها تفتقر إلىٰ صلات توضِّحها وتبيِّنها؛ لأنَّها لم تُفهم معانيها بأنفسها، ألا ترىٰ أنك لو ذكرتها من غير صلةٍ، لم تفهم معناها، حتىٰ تُضَمَّ إلىٰ شيءٍ بعدها. (ينظر: أسرار العربية ص٢٦٣).

(٤) هي عند ابن مالك مثنَّاةٌ حقيقةً، وعند جمهور النحويين صيغ تثنية، وليست بمثنَّاةٍ علىٰ الحقيقة، وصحَّح أبو حيَّان مذهب الجمهور لوجهين: أحدهما: أن الاسم لا يثنَّىٰ حتىٰ ينكر، ولذلك تقول: (الزيدان) في تثنية (زيد)، فتدخل الألف واللام، وأسماء الإشارة والموصولات لا تفارق التعريف.

والثاني: أنهما لو كانا من قبيل المثنَّىٰ حقيقة لكنت تقول في تثنية (الذي): (الذيان)، كما تقول في تثنية (الشجي): (الشجيان)، وكنت تقول في تثنية (هذا): (هذيان)، كما تقول في(موسىٰ): (موسَيان)، ولمَّا رآها بعض النحويين بالألف في الرفع، وبالياء في

(هَذَانِ اللَّذَانِ نَصَرَانِي)، وَ(نَصَرْتُ هَذَيْنِ اللَّذَيْنِ نَصَرَانِي)، وَ(مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ اللَّذَيْنِ نَصَرَانِي)، وَ(هَاتَانِ اللَّتَانِ نَصَرَتَانِي)، وَ(نَصَرْتُ هَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ نَصَرَتَانِي)، وَ(مَرَرْتُ بِهَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ نَصَرَتَانِي).

❁❁❁❁❁

النصب والجر كالأسماء المثنَّاة حقيقةً توهَّم أنها مثنَّاةٌ حقيقةً، وذلك باطلٌ لما ذكرناه. (التذييل والتكميل ١/ ٢٢٤، ٢٢٥، وينظر: علل التثنية لابن جني ص٧٦، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢/ ٤٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ١٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٢٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/ ١٧٢، والحدود في علم النحو للأبَّذي ص٤٦٠).

بَابُ التَّوَابِعِ

وَمِنْهَا: النَّعْتُ[1]، وَهُوَ وَصْفُ الِاسْمِ، فَحَالُهُ كَحَالِهِ إِعْرَابًا، وَنَكِرَةً وَمَعْرِفَةً، وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، وَتَوْحِيدًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا، نَحْوُ: (هَذَا رَجُلٌ عَالِمٌ)، وَ(رَأَيْتُ رَجُلًا عَالِمًا)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالِمٍ)، وَ(هَذَا الرَّجُلُ العَالِمُ)، وَ(رَأَيْتُ الرَّجُلَ العَالِمَ)، وَ(هَذَانِ رَجُلَانِ عَالِمَانِ)، وَ(هَاتَانِ امْرَأَتَانِ عَالِمَتَانِ)، وَ(هَؤُلَاءِ رِجَالٌ عَالِمُونَ، وَنِسَاءٌ عَالِمَاتٌ)، وَ(رَأَيْتُ رِجَالًا عَالِمِينَ، وَنِسَاءً عَالِمَاتٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِرِجَالٍ عَالِمِينَ، وَنِسَاءٍ عَالِمَاتٍ)[٣/٨].

وَالعَطْفُ[2]، وَهُوَ نَسْقُ الكَلَامِ بِالحَرْفِ، وَهِيَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَ(ثُمَّ)،

---

(١) النَّعتُ مصطلحٌ كوفيٌّ يُقابلُ مصطلح (الصِّفَةِ) عند البصريين، ورُبَّما قاله البصريُّون، وأوَّل من استعمله منهم سيبويه، إلَّا أنَّه لم يشتهر اشتهارَ (الصِّفَةِ) عندهم. (ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٢١، والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٥، ومختصر النحو لابن سعدان الكوفي ص٤١، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠١، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٥، ومصطلحات النحو الكوفي – دراستها وتحديد مدلولاتها، د/ عبد الله بن حمد الخثران ص٨٠- ٨٥، ودراسة في النحو الكوفي، للمختار أحمد ديرة ص٢٣٠- ٢٣٣، والمصطلح النحوي – نشأته وتطوره حتىٰ أواخر القرن الثالث الهجري، د/ عوض القوزي ص١٦٥، ١٦٦).

(٢) العطف بالحرف مصطلحٌ بصريٌّ، يقابله النَّسَق عند الكوفيين، قال ابن يعيش: «ويسمىٰ عطفًا بحرف، ويسمىٰ نَسَقًا، فالعطف من عبارات البصريِّين ، والنَّسَقُ من عبارات الكوفيين، ومعنىٰ العطف: الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وأصلُه المَيْلُ، كأنّه أُميل به إلىٰ حَيّزِ الأوّل، وقيل له: نسقٌ؛ لمُساواته الأوّل في الإعراب، يقال: ثَغرٌ نَسَقٌ، إذا تَساوت أسنانُه، وكلامٌ نسقٌ، إذا كان علىٰ نظام واحد، ولا يتبع هذا الضربُ إلَّا

وَ(أَوْ)، وَ(لَا)، وَ(أَمْ)، وَ(بَلْ)، وَ(حَتَّىٰ)، وَ(لَكِنْ)، وَ(إِمَّا).

فَالوَاوُ لِلْقِرَانِ[1]، وَالفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ، وَ(ثُمَّ) لِلتَّرَاخِي، وَ(أَوْ) لِلْمُشْكِلِ فِي الخَبَرِ، وَلِلتَّخْيِيرِ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَ(لَا) لِلنَّفْيِ، وَ(أَمْ) لِلِاسْتِفْهَامِ، وَ(بَلْ) لِلْإِضْرَابِ عَنِ الأَوَّلِ وَالإِثْبَاتِ[2] لِلثَّانِي، وَ(حَتَّىٰ) لِلْغَايَةِ، وَ(لَكِنْ) لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَ(إِمَّا) لَا تَقَعُ إِلَّا مُكَرَّرَةً بِمَعْنَىٰ (أَوْ)[3]، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ

بوسيطةِ حرف، نحو: (جاءني زيدٌ وعمروٌ)، فـ(عمروٌ) تابعٌ لـ(زيد) في الإعراب بواسِطَة حرف العطف الذي هو الواوُ». (شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧٦).

(١) أي: الجَمع المطلق، أي: إن المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا في نسبة الحكم إليهما من غير تعرُّضٍ لمعيَّةٍ ولا ترتيب. (ينظر: أسرار العربية ص٢١٩، ٢٢٠، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٥، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/ ٢٣٧).

(٢) في الأصل: (والإثباب)، والمثبت الصواب.

(٣) مذهبُ أكثر النحاة أنَّ (إِمَّا) المسبوقة بمثلها عاطفةٌ، وهو قول الرُّماني، والصَّيمري، والمالقي ونسبه لسيبويه وأئمة المتأخرين كالجزولي. (ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٨، ١٣٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٣٠، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٨٠، والمساعد ٢/ ٤٤١، وشرح المكودي علىٰ الألفية ص٢٢٨، ورصف المباني ص١٠٠، والجنىٰ الداني ص٥٢٨).

ومذهب يونس وأبي عليٍّ الفارسي وابن كيسان ووافقهم ابنُ مالك أنَّها غيرُ عاطفةٍ كالأُولَىٰ؛ لملازمتها غالبًا الواو العاطفة. (ينظر: معاني القرآن وإعرابه لابن كيسان، جمع وتحقيق د/ محمد محمود الجُبَّة، ط/ مكتبة الإمام البخاري، ١٤٣٥هـ: ص٤٦٦، ٤٦٧، والإيضاح العضدي ص٢٩٧، والمسائل المنثورة ص١٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٣، والجنىٰ الداني ص٥٢٩).

وَعَمْرٌو)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا)، وَ(مَا رَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا)، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ البَاقِي.

وَالبَدَلُ: بَدَلُ الكُلِّ، نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)(١)، وَبَدَلُ البَعْضِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ)(٢).

وَالتَّأْكِيدُ: نَحْوُ: (هَؤُلَاءِ القَوْمُ كُلُّهُمْ)، وَ(رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ)، وَ(مَرَرْتُ بِالقَوْمِ كُلِّهِمِ)، وَأَلْفَاظُهُ: (كُلٌّ) وَ(أَجْمَعُونَ) وَ(أَجْمَعُ) وَ(جَمْعَاءُ) وَ(جُمَعُ) وَ(أَكْتَعُ) وَ(أَكْتَعُونَ)(٣) وَ(أَبْصَعُ) وَ(أَبْصَعُونَ)(٤).

وَمِمَّا يُؤَكَّدُ بِهِ: (كِلَا) وَ(كِلْتَا)، رَفْعُهُمَا بِالأَلِفِ[١/٩]، وَنَصْبُهُمَا وَجَرُّهُمَا

ووافقهم أيضًا: عبد القاهر الجرجاني في (المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٤٤)، وابن الدَّهَّان في (الفصول في العربية ص٣٨)، وابن عصفور في (شرح الجمل ١/ ٢٢٣)، والرَّضي في (شرح الكافية ٤/ ٤٠٣، ٤٠٤).

(١) ذهل المصنِّف لمَّا مثَّل بهذا المثال، والصواب أن يمثِّل بنحو: (هذا زيدٌ أخوكَ)؛ لأنَّ (النَّفْسَ) من ألفاظ التوكيد.

(٢) ذكرَ ضربين من البدل، وأهمل ضربين، وهما: بدل الاشتمال، نحو: (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ)، و(يُعْجِبُنِي عَمْرٌو عَقْلُهُ)، ولا بُدَّ فيه من ضميرٍ يعلقه بالمبدل منه، وبدل الغلط، ولا يكون في قرآن، ولا كلام فصيح، وهو أن يريد أن يلفظ بشيء، فيسبق لسانه إلىٰ غيره؛ فيقول: (لقيتُ زيدًا عمرًا)، فـ(عمرو) هو المقصود، و(زيد) وقع في لسانه، غلط به، فأتىٰ بالذي قصده، وأبدله من المغلوط به، والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه (بل)، فيقول: بل عمرًا.

(٣) (أكتع) مشتق من: (حَوْلٍ كَتِيع)، أي: تَامّ. (ينظر: الصحاح [ك ت ع] ٣/ ١٢٧٥، وتوجيه اللمع ص٢٧٠).

(٤) أبصعون من قولهم: (تبصَّع العَرَقُ) إذا سالَ ورشح، فكأنهم أرادوا: أجمعون متتابعون لا ينقطع بعضهم عَنْ بعض كالشيء السائل. (ينظر: أمالي القالي ٢/ ٢١٧، وتوجيه اللمع ص٢٧٠).

بِاليَاءِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو كِلَاهُمَا)، وَ(رَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا)[1]، وَ(جَاءَتْ هِنْدٌ وَدَعْدٌ كِلْتَاهُمَا)، وَ(رَأَيْتُهُمَا كِلْتَيْهِمَا[2])، وَ(مَرَرْتُ بِهِمَا كِلْتَيْهِمَا)[3]، وَتَقُولُ: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو كِلَاهُمَا جَاءَا)[4]، وَلَا تَقُلْ: (جَاءُوا).

❁❁❁❁❁

(١) يرىٰ البصريون أنَّ الألف في (كِلَاهُما) والياء في (كِلَيْهِما) ليستا بحرفي تثنية، بل هما في موضع لام الفعل، ففيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنوية، ويرىٰ الكوفيُّون أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كِلَا): (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في (كِلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان) و(العمران)، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. (ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٩).

(٢) في الأصل: (كلتاهما)، والمثبت الصواب.

(٣) يرىٰ البصريُّون أنَّ الألف في (كِلْتاهما) ألف التأنيث، انقلبت ياءً في موضع الجرّ والنصب، فقد خالف حكم هذين الاسمين في الإعراب حكم سائر أسماء العربيّة، ويرىٰ الكوفيُّون أن فيها تثنية لفظية ومعنوية، والألف للتثنية رفعًا، والياء للتثنية نصبًا وخفضًا. (ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٩).

(٤) بتثنية الفعل حملًا علىٰ معنىٰ (كِلَا)، ويجوز إفراد الفعل حملًا علىٰ اللفظ؛ لأنَّ (كِلَا) مفردٌ. (ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٣٤١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/ ٣٤١).

بَابُ المَعرِفَة وَالنَّكِرَة

وَالأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ الشَّائِعَةُ فِي أَجْنَاسِهَا نَكِرَاتٌ مُنَوَّنَةٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً أَوْ مُمْتَنِعَةَ الصَّرْفِ، نَحْوُ: (رَجُلٍ) وَ(امْرَأَةٍ)، وَمَعْنَىٰ النَّكِرَةِ فِي النَّفْيِ تَعْمِيمٌ، وَفِي الإِثْبَاتِ تَخْصِيصٌ[1]، حَتَّىٰ صَحَّ قَوْلُنَا: (جَاءَ رَجُلٌ وَمَا جَاءَ زَيْدٌ)، وَلَمْ يَصِحَّ: (مَا جَاءَ رَجُلٌ وَجَاءَ زَيْدٌ).

وَتَعْرِيفُهَا بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهُمَا لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، نَحْوُ: (أُحِبُّ الخَيْلَ)، وَ(أُبْغِضُ البَقَرَ)[2]، وَقَدْ تَكُونَانِ لِلْعَهْدِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْرِفُهُ المُخَاطَبُ بِعَهْدٍ سَبَقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، نَحْوُ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ) وَيَسْبِقُ ذِكْرُهُ مُنَكَّرًا، نَحْوُ: (رَأَيْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا)، وَ(كَلَّمْتُ الرَّجُلَ)[3].

---

(١) فمثال إفادتها التعميم قولنا: (ما رجلٌ في الدار)، ومثال إفادتها التخصيص قولنا: (رجلٌ صالحٌ في الدار). ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٥٩.

(٢) ذهبَ عبدُ الرزَّاق الأنطاكي إلىٰ أنَّ (أل) هنا لِلْجِنْسِ لَا الِاسْتِغْرَاقِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَىٰ المُفْرَدِ إِلَّا مُجَرَّدًا عَنِ الْوَحْدَةِ، وَمُرَادًا بِهِ كُلُّ فَرْدٍ، ثم قال: «قَالَ فَخْرُ الإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ: قَالَ مَشَايِخُنَا: الجَمْعُ المُعَرَّفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَهْدٌ وَلَا اسْتِغْرَاقٌ، يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَىٰ تَعْرِيفِ الجِنْسِ مَجَازًا، وَتَبْطُلُ الجَمْعِيَّةُ». (مختصر اللامية ص١٢٢٩، وشرحه ص١٢٦٩، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بجرجا – بتحقيقي، العدد الثامن عشر – الجزء الثاني – عام ٢٠١٤، وينظر: (التقرير والتحبير علىٰ تحرير الكمال بن الهمام ١/ ١٩٤، وتيسير التحرير ١/ ٢١٢، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص١٤٢، والتلويح للتفتازاني ١/ ٩٨).

(٣) والعهدُ هنا ذِكْرِيٌّ، وهو ما تقدَّم فيه ذكرٌ لمصحوب (أل) في الكلام، ويُسَمَّىٰ العهدَ الخارجيَّ، وهو المعروف الذي قرينة إرادته في الخارج. (ينظر: التعريفات للجرجاني ص١٥٩، والكليات ص٦٤١، قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان البركتي ص٣٩٢).
وهناك نوعٌ آخر اسمه (العهد الذِّهنيُّ)، وهو الذي لم يُذكَر قبله شيءٌ، أي: المعروف الذي قرينةُ إرادته في الذهن. (ينظر: التعريفات للجرجاني ص١٥٩، والكليات ص٦٤١، وقواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان البركتي ص٣٩٢).

وَبِالْإِضَافَةِ، وَهِيَ إِنْ كَانَتْ لِنَكِرَةٍ[٩/ب] إِلَىٰ عَلَمٍ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ لَفْظًا وَمَعْنًىٰ، نَحْوُ: (هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ)(١)، وَالنَّكِرَةُ إِلَىٰ نَكِرَةٍ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ لَفْظًا، نَكِرَةٌ مَعْنًىٰ، نَحْوُ: (هَذَا غُلَامُ رَجُلٍ)(٢)، وَالتَّنْوِينُ يَسْقُطُ بِالإِضَافَةِ(٣)،

---

(١) لأنَّ المضافَ لمَّا وقع من المضاف إليه موقع تنوينه واتصل به اتصال الجزء منه اكتسىٰ منه التعريف الذي هو وصْفُه. (ينظر: المقتضب للمبرِّد ٤/ ١٤٣، ١٤٤، والإيضاح العضدي لأبي عليٍّ الفارسي ص٢٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣٧، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ١٥).

(٢) فالمضاف هنا ليس بمُكتَسٍ من المضاف إليه تعريفًا؛ إذ ليس بمعرفةٍ، ولكنه يتخصَّصُ به من سائر الأنواع والأجناس، فقولنا: (غلامُ رجُلٍ)، قد تخصَّص بإضافته إلىٰ الرَّجل، علىٰ أن يكون (غلامَ امرأةٍ). (ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص٢٦٨، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣٧، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ١٥).

(٣) قال ابن خالويه: «فإن قيل لك: لِمَ لَمْ تُنَوِّن المضافَ؟ فقُلْ: لأنَّ الإضافة زائدةٌ والتنوين زائدٌ، ولا يُجمَع بين زائدين». (إعراب ثلاثين سورة ص٩).

ولأنَّ التنوين دليلُ انفصالٍ، والإضافة دليلُ اتِّصالٍ، فالتنوين مؤذِنٌ بتمام الاسم اللاحق به وانقطاعه عما بعده عكس الإضافة المشعرة بكون الاسمين المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة، قال الكيشيُّ في (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ص٣٤٩): «فلو أُثْبِتَ - أي التنوين - في الإضافة لاجتمع دليلُ التَّمام وغيرِ التَّمام، وهذا خُلْفٌ»، فكون الشيء متصلًا ومنفصلًا في حالٍ واحدةٍ مُحالٌ.

كما أنَّ التنوين للتنكير في الأصل، والإضافة للتعريف أو التخصيص، فالجمع بينهما جمعٌ بين ضِدَّين في اسمٍ واحدٍ من تعريفٍ وتنكيرٍ، وهذا مُحالٌ. (ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ١/ ١٠٢، ١٠٣، والبيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي ص٤٦، ٤٧).

وَالأَلِفِ وَاللَّامِ[1]، نَحْوُ: (غُلَامُ الرَّجُلِ).

وَتَنْوِينُ (زَيْدٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الأَعْلَامِ تَمْكِينٌ[2].

وَتَنْوِينُ (رَجُلٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ النَّكِرَاتِ تَنْكِيرٌ[3].

وعلَّل الكوفيُّون بأنَّ الإضافة والتنوين خصيصتان، أي دليلان من دلائل الأسماء، فاستغني بأحدهما عن الآخر. (ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٥١).

(١) قال الرضيُّ في (شرح الكافية ١/ ٨٧): «وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرفٍ يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير»، كما أنَّ في التنوين إشعارًا بالخفَّة، وفي الألف واللام إشعارًا بالثقل، واجتماع علامتين في الاسم الواحد متضادتين غير مستساغ، وهذا عينُ ما قاله سيبويه في (الكتاب ١/ ٢٢): «فالتنوين علامةٌ للأمكنِ عندهم والأخفِّ عليهم ، وترْكُهُ علامةٌ لما يستثقلون»، ولأنَّ التنوينَ وحرفَ التعريف (أل) كلاهما علامةٌ زائدةٌ علىٰ الاسم ، والاسمُ لثقله لا يحتمل زيادتين ، وهذا ما ذكره المبرِّد في (المقتضب ٤/ ١٤٣) بقوله : «وذلك أنَّ التنوين زائدٌ في الاسم، وكذلك الإضافة والألف واللام، فلا يحتمل الاسمُ زيادتين».

(٢) وفائدته الدلالة علىٰ خفَّة الاسم وتمكُّنه في باب الاسمية؛ لِكونه لم يشبه الحرف فيبنىٰ، ولا الفعل فيُمنَع من الصرف. (ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٣٨).

(٣) كَوْنُ تنوينِ (رَجُلٍ) وما أشبهه من النكرات تنوينَ تنكيرٍ هو مذهبُ صدر الأفاضل الخوارزمي، والرَّضيِّ، وقد تبعهما المصنِّفُ في ذلك، فأمَّا الخوارزميُّ فقال في (التخمير ٤/ ١٧٨): «فإن سألتَ : أليس إنَّ التنوين في (صَهٍ) و(رَجُلٍ) للتَّنكير، فَلِمَ جعلتَ التنوينَ في (رَجُلٍ) قسمًا برأسه وفي (صَهٍ) قسمًا؟ أجبتُ: هَبْ أنَّ التنوين في (رَجُلٍ) يدلُّ علىٰ التنكير، فعلىٰ الخفَّةِ – أيضًا – يدلُّ، وذلك لإمكان الصَّرف وامتناعه بخلاف (صَهٍ) فإنه لا يتأتَّىٰ فيه ذلك»، وأمَّا الرضيُّ فقال في (شرحه علىٰ الكافية ١/ ٤٥): «وأنا لا أرىٰ منعًا من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكُّن والتنكير معًا،

وَتَنْوِينُ (مُسْلِمَاتٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الجُمُوعِ مُقَابَلَةٌ[1].

وَتَنْوِينُ (يَوْمَئِذٍ) وَ(سَاعَتَئِذٍ) وَ(حِينَئِذٍ) وَ(عِلْمَئِذٍ) تَعْوِيضٌ[2].

فرُبَّ حرفٍ يفيد فائدتين كالألف والواو في (مُسلمان) و(مُسلمون)، فنقول : التنوين في (رَجُلٍ) يفيد التنكير أيضًا، فإذا سمَّيت بالاسم تمحَّضت للتمكُّن»، وقال في موضع آخر من (شرحه علىٰ الكافية ٣/ ٢٣٦): «إن التنوين في كلِّ اسمٍ متمكنٍ غيرِ عَلَمٍ يفيد التمكُّن والتنكير معًا».

واعترض العلويُّ في (الحاصر ١/ ٢٣٨) علىٰ هذا المذهب بأنَّ تنوين (رجلٍ) ليس تنوينَ تنكيرٍ، بل هو تنوينُ تمكينٍ، يدل وجوده علىٰ تمكُّن الاسم في باب الاسميَّة، مثله مثل التنوين في (زيدٍ) و(عمرٍو)، وهو المفهوم من كلام ابن جني في (سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٠) حيث ذكر أن تنوين التنكير لا يكون إلَّا في المبنيَّات، ولا يدخل الأسماء المُعرَبة، وما قاله ابن جنِّي هو مذهب أكثر النحويين. (ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٨٧، ٢٧٢، والمرتجل ص٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ٢٤).

(١) هذا هو مذهبُ أكثر النحاة، وهو الذي صرَّح به سيبويه في (كتابه ٣/ ٢٣٣)، حيث قال: «وذلك أنَّ هذه التاء لمَّا صارت في النصب والجرِّ جرًّا أشبهت عندهم الياء التي في (مسلمين)، والياء التي في (رجلين)، وصار التنوين بمنزلة النون»، أي: صارَ التنوينُ هنا مقابلًا للنون التي في جمع المذكر السالم، غيرَ أنَّه نُسبَ إلىٰ الرَّبعيِّ والزمخشريِّ أنَّ التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين صرفٍ، يدلُّ علىٰ تمكُّن الاسم في باب الاسميَّة. (ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٢١٥، واللباب للعكبري ١/ ١١٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢٠).

(٢) ويُسَمَّىٰ تنوينَ العِوَض، وهو الذي يلحق (إذْ) عوضًا من الجمل المحذوفة المضاف إليها (إذْ)؛ ولذلك لا يجتمعان. (ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٨).

وَتَنْوِينُ (عَلَّكًا) وَ(عَسَاكًا) تَرَنُّمٌ[1].

وَالمَعَارِفُ خَمْسَةٌ: المُحَلَّىٰ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمُضْمَرَاتُ، وَالأَعْلَامُ، وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ أَحَدِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ[2]، وَمَا عَدَاهَا نَكِرَةٌ.

❁❁❁❁❁

(١) وهو الذي يكون في القوافي في موضع حروف الإطلاق، يعوِّضون التنوين من هذه الحروف، ويقصد به الإشعار بترك الترنّم لخلوّ التنوين من المدِّ، وهذا التنوين لا يختصُّ بالأسماء، وإنما يلحقُ الأسماء والأفعال والحروف، وأكثر ما يكون في إنشاد تميم وقيس، هذا ما استقرَّ حكمًا نحويًّا في أغلب مؤلفات النحاة المتأخرين، وهم مع هذا نقلوا عن أبي الحجاج يوسف بن معزوز (ت في حدود ٦٢٥هـ) أنه قال: «ظاهرُ قول سيبويه إنَّ الذي يسمّونه تنوين الترنُّم ليس بتنوينٍ، وإنما هو نونٌ تتبع الآخر عوضًا عن المَدَّةَ، وعلىٰ هذا لا يكون التنوين إلا قسمًا واحدًا وهو التمكين أو الصَّرف كما يسمّيه بعضُ النحاة»، وباستقراء نصِّ سيبويه وجدنا فيه ما يترجّح في ضوئه ما ذهبَ إليه أبو الحجّاج، قال سيبويه في (الكتاب ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧): «وأمَّا ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يُبدلون مكان المدّة النونَ فيما ينّون وما لم ينّون، لمّا لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكانَ المدّة نونًا، ولَفظوا بتَمام البناء وما هو منه، كما فعل أهلُ الحجاز ذلك بحروف المدّ، سمعناهم يقولون: (يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَنْ)»، وأطلقَ ابنُ جنِّي علىٰ هذه النون نونَ الإنشاد كما ورد في (الخصائص ٢/ ٩٦، ٩٨)، وأنكر ابنُ هشام في (أوضح المسالك ١/ ٤٣) هذا التنوين وذهبَ إلىٰ أنه نونٌ زيدت في الوقف وليس تنوينًا. (وينظر: الجنىٰ الدَّاني ص١٤٦، ١٤٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٠، ٦٧١، ومغني اللبيب ص٤٤٨، والتصريح ١/ ٣٠).

(٢) لم يذكر المصنِّفُ الموصولات؛ لأنها عندهم من قَبيلِ ما عُرِّفَ بالألف واللام. (ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٧/ ٣٣١٨).

بَابُ المَبْنِيَّات

فَهُوَ مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا كَـ (حَيْثُ) وَ(مُنْذُ) وَ(قَطُّ) وَ(أَيْنَ) وَ(كَيْفَ) وَ(أَمْسِ) وَ(هَؤُلَاءِ) مِنَ الأَسْمَاءِ، وَالمَاضِي وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنَ الأَفْعَالِ، وَأَمَّا الحُرُوفُ فَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ(١).

وَ(حَذَامِ) وَ(قَطَامِ)[١/١٠] مِنْ أَسْمَاءِ المُؤَنَّثِ(٢)، وَ(دَرَاكِ) وَ(نَزَالِ) مِنْ أَسْمَاءِ الأَمْرِ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الكَسْرِ(٣).

وَالمُضَافُ إِلَىٰ المُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الكَسْرَةِ بِنَاءً عَارِضًا، نَحْوُ: (هَذَا غُلَامِي)، وَ(رَأَيْتُ غُلَامِي)، وَ(مَرَرْتُ بِغُلَامِي)(٤).

---

(١) ولا حَظَّ لها في الإعراب، لأنها لا تتصرَّف، ولا يعتور عليها من المعاني ما يحتاج إلىٰ الإعراب لبيانها، فبُنِيَتْ لذلك. (ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/ ١١٥، والتصريح ١/ ٥٣).

(٢) وبناؤهما علىٰ الكسر هو لغةُ أهل الحجاز، وأما بعض بني تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف. (ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٢، والمفصل للزمخشري ص٢٠١، واللمحة لابن الصائغ ٢/ ٩١٥، وهمع الهوامع ١/ ١٠٧).

(٣) باتِّفاقِ الحجازيِّينَ والتَّميميِّينَ، وروىٰ الكسائيُّ أنَّ بني أسَدٍ يَبنونَهُ علىٰ الفتح، فيقولون: (دَرَاكَ) و(نَزَالَ)؛ اتباعًا للفتحة والألف وطلبًا للتخفيف. (ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٠، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٣/ ٣٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٠).

(٤) ما ذهب إليه المصنِّف هنا هو مذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني في (المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٤٠)، وابن الشجري في (أماليه ١/ ٣)، وابن الخشَّاب في (المرتجل ص١٠٧، ١٠٨)، وصدر الأفاضل الخوارزمي في (التخمير ٢/ ١٣٣)،

وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ الْمُنْقَطِعُ عَنِ الإِضَافَةِ[1]، وَالْمُنَادَىٰ الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ لِمَعْرِفَةٍ، أَوِ النَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ مَبْنِيَّاتٌ عَلَىٰ الضَّمِّ[2]، نَحْوُ: (يَا سَعْدُ)، وَ(يَا

واستدلُّوا علىٰ ذلك بأنه إنَّما ساغ بناؤه لمجاورته الياءَ وهي مبنيَّة، ولو أُعرب لم تسلم الياء مع الضم والفتح؛ إذ الضم يقتضي قلبها واوًا، والفتح يقتضي قلبها ألفًا، ولمَّا لم يمكن إظهار الكسر في المضاف إليه؛ لأنه مبنىٰ تحول إلىٰ المضاف، وخصَّ المضاف إلىٰ الياء بالبناء دون المضاف إلىٰ الغائب أو المخاطب لأن الكسرة قد تقوت بالياء، لأنها من جنسها، فجاز أن يكون لها ما لا يكون لغيرها.

ومذهب الجمهور: أنَّ المضاف إلىٰ ياء المتكلم معربٌ بحركات مقدرة منع من ظهورها الكسرة المناسبة للياء. (ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٨٣٤، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٧٢٩).

ومذهب ابن جني في (الخصائص ٢/ ٣٥٦)، وابن هشام اللخمي في (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ص١٣٦، ١٣٧) أنه لا معربٌ ولا مبنيٌّ؛ إذ الاسم لا ينحصر عندهما في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا.

ومذهب ابن مالك في (شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩) أنَّ المضاف للياء معربٌ بحركة مقدَّرةٍ في الرفع والنصب، وبحركةٍ ظاهرةٍ في الجرِّ، وعقَّب عليه أبو حيان في (الارتشاف ٤/ ١٨٧٤) بقوله: «ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب».

(١) لأنَّ المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدةٍ، فلمَّا انقطعت الإضافة صار المضافُ بمنزلة بعض الكلمة، وبعضُ الكلمة مبنيٌّ. (ينظر: أسرار العربية ص٥١).

(٢) أمَّا بناءُ المنادىٰ المفرد العلم علىٰ الضم فالمصنف فيه تابعٌ لقولِ البصريين والفرَّاء، إلَّا أنَّ البصريِّين قالوا: إنَّه مبنيٌّ علىٰ الضمِّ، وموضعه النصب لأنه مفعولٌ، وقال الفرَّاءُ: إنَّه مبنيٌّ علىٰ الضم وليس بفاعل ولا مفعول ومذهبُ الكوفيين غير الفرَّاء أنَّه معربٌ مرفوعٌ بغير تنوين. (تنظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٣).

وأمَّا بناءُ النكرة المقصودة علىٰ الضمِّ فلأنَّها بالقصد إليها تنزَّلت منزلةَ المعرفة؛ لأنَّك أقبلت في ندائك علىٰ واحد مخصوص من جنسه. (ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٣٩٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٣١٩).

رَجُلُ)، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1]، حَتَّىٰ إِذَا انْفَكَّتِ الإِضَافَةُ وَذَهَبَ النِّدَاءُ زَالَ البِنَاءُ وَعَادَ الإِعْرَابُ.

وَالتَّرْخِيمُ فِي المُنَادَىٰ المَعْرِفَةِ المُفْرَدِ - وَهُوَ فِيمَا زَادَ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ[2]- بِحَذْفِ آخِرِهِ[3]، نَحْوُ: (يَا خَالِ)، وَ(يَا عَامِ)، وَ(يَا جَعْفَ)، تُرِيدُ

(١) سورة الرُّوم، من الآية (٤).
وهنا قُطعتْ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) عن الإضافة لفظًا، ونُوِيَت معنًىٰ، فوجب بناؤهما؛ وإنما بُنِيَا علىٰ حركةٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كان له حالة إعراب قبل البناء؛ فوجب أن يُبْنَيَا علىٰ حركة تَمَيُّزًا لهما علىٰ ما بني وليس له حالةُ إعراب، نحو: (مَنْ) و(كَمْ)، وكان البناءُ علىٰ الضمِّ لوجهين: الأول: أنه لما حُذِفَ المضاف إليه بُنِيَا علىٰ أقوىٰ الحركات، وهي الضم؛ تعويضًا عن المحذوف، وتقويةً لهما، والوجه الثاني: أنَّ النصب والجر يدخلهما، نحو: (جئت قبلَك ومن قبلِكَ)، وأما الرفع فلا يدخلهما ألبتَّة؛ فلو بنوهما علىٰ الفتح والكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما علىٰ حركة، لا تدخلهما وهي الضمة؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء. (ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٩٩، ٣/ ٢٨٦، وتفسير رسالة أدب الكاتب للزَّجَّاجي ص٥٧، ٥٨، وأسرار العربية ص٥١، ٥٢).

(٢) تابع المصنِّفُ هنا مذهب البصريِّين والكسائيِّ في عدم جواز ترخيم ما كان علىٰ ثلاثة أحرفٍ مطلقًا، وأمَّا الكوفيُّون عدا الكسائيِّ فجوَّزوا ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطُهُ متحرِّكًا، نحو: (يا عُمَ) في (يا عُمَرُ)، وعزاهُ الإمام عبد القاهر الجرجانيُّ إلىٰ البغداديين في (المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٩١)، وقال: «ولم ينكره أصحابُنا؛ لأنَّه قياسٌ، وذلك أنهم يُنزلون الحركةَ منزلةَ الحرف ... وهذا التعليلُ لأصحابنا لا لهم». (ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ١/ ٥٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٥٦).

(٣) تخفيفًا. (ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٥١).

(خَالِدًا) وَ(عَامِرًا) وَ(جَعْفَرًا)، وَفِي المُلْحَقِ بِهِ الهَاءُ بِحَذْفِهَا[1]، نَحْوُ: (يَا هِبَ)، وَ(يَا ثُبَ)، وَ(يَا عَزَّ)، وَ(يَا عَبْلَ)، تُرِيدُ: (يَا هِبَةُ)، وَ(يَا ثُبَةُ)، وَ(يَا عَزَّةُ)، وَ(يَا عَبْلَةُ)، وَفِي الزَّائِدِ بِحَذْفِ مَا زِيدَ مَعَ مَا بَعْدَهُ إِذَا كَانَ البَاقِي بَعْدَ الحَرْفِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: (يَا مَنْصُ)، وَ(يَا مَرْوَ)، وَ(يَا نُعْمَ)[2]، تُرِيدُ: (مَنْصُورُ) وَ(مَرْوَانُ) وَ(نُعْمَانُ)، وَبَعْضُهُمْ جَعَلُوا المُرَخَّمَ كَالمُفْرَدِ، فَضَمُّوا آخِرَهُ فِي الكُلِّ[3]، فَقَالُوا[ق/١٠٣]: (يَا جَعْفُ)، وَ(يَا خَالُ)، وَ(يَا عَامُ)، وَ(يَا مَرْوُ)، وَ(يَا

(١) لأن هذه الهاء لمَّا كانت متغيرة غير ثابتة بكونها في الوقف هاء وفي الوصل تاء كانت أولىٰ بالحذف تخفيفًا من غير ها، لأنَّ ما يُبدل ويغيَّر أولىٰ بالحذف، ولأنَّ هاء التأنيث شيء مضاف إلىٰ الاسم، وليس من بنيته، لأنها لا تعود في جمعٍ مكسر، ولا جمعٍ سالم، كما تعود ألف التأنيث، ودخولها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، فكان حذفها أولىٰ؛ إذ لا يختل الكلام بحذفها. (ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ١/ ٥٧٥، ٥٧٦، وأسرار العربية للأنباري ص١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧٦، ٣٧٧، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥/ ٤٠٩).

(٢) وهذه لغةُ مَن ينتظرُ، وهي اللغة الفُضلىٰ؛ فيُنوىٰ المحذوف، ولا يغيَّرُ ما بقي، بل يبقىٰ علىٰ حاله قبل الحذف من حركةٍ أو سكونٍ، أو صحةٍ أو إعلالٍ؛ لأن المحذوف في نيَّة الملفوظ، ويستمر البناء علىٰ الضم واقعًا علىٰ الحرف الأخير المحذوف؛ لأن المحذوف المنوي جدير بالمراعاة؛ وينبغي الاقتصاد عليه في ترخيم المنادىٰ المختوم بتاء التأنيث عند خوف اللبس. (ينظر: اللمع لابن جني ص١١٤، وأوضح المسالك ٤/ ٥٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٦، والتصريح ٢/ ٢٦١).

(٣) وهذه لغةُ من لا ينتظر، فلا يُنوَىٰ المحذوفُ، فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، وعليه يقع البناء؛ لأن ما حُذف اعتبر كأنه انفصل نهائيًّا. (ينظر: اللمع لابن

نُعْمُ).

وَالتَّابِعُ فِي المُنَادَىٰ عَلَىٰ اللَّفْظِ وَعَلَىٰ المَعْنَىٰ شَائِعٌ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ)، وَ(يَا عَمْرُو وَخَالِدًا)[1].

وَ(لَا) النَّافِيَةُ إِذَا وَلِيَتْ نَكِرَةً مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ وَتَكْرَارٍ كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَىٰ الفَتْحِ[2]، نَحْوُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، فَإِنْ وَقَعَ الفَصْلُ رُفِعَ اسْمُهَا، نَحْوُ: (لَا فِي

جني ص١١٥، وأوضح المسالك ٤/ ٦٠، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٦، والتصريح ٢/ ٢٦١).

(١) بالرَّفع علىٰ اللفظ، وبالنَّصب علىٰ الموضع. (ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٧٥، والإيضاح العضدي لأبي عليٍّ الفارسي ص٢٣٢، ٢٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٢٠، والبديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٤٠٢).

(٢) المصنف هنا علىٰ مذهب كثيرٍ من البصريين القائلين بأنَّ هذه الفتحةَ فتحةُ بناءٍ علىٰ خلاف الأصل في الأسماء، أمَّا ظاهرُ قول سيبويه فهو أنَّ (لا) النافية للجنس ناصبة لا سمها، فالا سم بعدها سواء أكان مفردًا أم مضافًا أم شبيهًا بالمضاف مُعرَبٌ لا مبنيٌّ، وهذا يتضح من قوله في (الكتاب ٢/ ٢٧٤): «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ»، قال الزَّجَّاجُ: «ليست مبنيَّةً؛ وإنما شبهها بـ(خمسةَ عشرَ) لأنها لا تفارق ما تعمل فيه، كما أنَّ (خمسةَ) لا تفارق (عشرَ)»، ويؤيِّدُ هذا قولُ ابن الحاجب في (أماليه ٢/ ٨٨٣): «نقل بعضُ الطَّلبة عن سيبويه أنه قال: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ) مُعْرَبٌ»، وهو قول الزَّجَّاج وأبي سعيد السيرافي والكوفيين أيضًا. (ينظر: المقتضب ٤/ ٣٥٧، وعلل النحو لابن الوراق ص٤٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٦٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص١٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٥).

الدَّارِ رَجُلٌ)[1]، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ كَانَ فِي اسْمِهَا لُغَاتٌ[2]: فَتْحُهُ[3]، وَرَفْعُهُ[4]، وَفَتْحُ الأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي[5]، وَرَفْعُهُمَا[6]، نَحْوُ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[7].

وَأَصْلُ[8] البِنَاءِ فِي الأَفْعَالِ؛ لِاخْتِلَافِ صِيَغِهَا المُغْنِيَةِ عَنِ الإِعْرَابِ،

---

(١) كلامُهُ هنا يُفيد جواز الفصل بين (لا) واسمها من غير إيجاب تكرارها، وهو مذهب المبرِّد وابن كيسان، وذلك في السَّعة، ولا يختصُّ بضرورةٍ، فالمصنِّف إذنْ علىٰ مذهبهما، أمَّا الجمهور فيوجبون التكرار مع الفصل، نحو: (لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ). (ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) ذكر المصنف هنا أربع لغاتٍ، وأهمل وجهًا خامسًا وهو (فتح الأول ونصب الثاني)، وهو أضعفها، حتىٰ خصَّه يونسُ وجماعةٌ بالضرورة. (ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٣).

(٣) وفتح الثاني، وهو الأصل، ووجهه: أن تُقَدَّرَ كلُّ جملةٍ علىٰ حيالها، وهي إذا انفردت كانت كذلك. (ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٩٣).

(٤) علىٰ ضعفٍ، وفتح الثاني، ووجهه: أنَّ الأولىٰ جعلت (لا) المشبهة بـ(ليس)، ولذلك قيل: (علىٰ ضعف)، والثانية التي لنفي الجنس. (ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٩٦).

(٥) ووجهه: أن تُقَدَّر الأولىٰ جملة مستقلَّة، ويقدر الثاني معطوفًا علىٰ موضع (لا) مع اسمها، و (لا) الثانية زائدة لتأكيد معنىٰ النفي، أو أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، والنكرة مرفوعة اسمها. (ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٩٤).

(٦) ارتفاع الاسمين علىٰ الابتداء، وإن كان عامًّا جاز أن تكون (لا) الأولىٰ و (لا) الثانية بمنزلة (ليس)، والنكرتان مرتفعتان بهما، وجاز أن تكون الأولىٰ بمنزلة (ليس)، والثانية زائدة لتأكيد النفي في العطف، والنكرة بعدها معطوفة علىٰ النكرة قبلها. (ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٦).

(٧) سورة البقرة، من الآية (٢٥٤).

(٨) هذا الأصل الذي ذكره المصنِّف هو مذهب البصريين، حيثُ حكىٰ الزجاجيُّ الإجماعَ عن النحويين البصريين، أمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلىٰ أنَّ أصل الإعراب

وَفِي الحُرُوفِ؛ لِكَوْنِ مَعَانِيهَا فِي غَيْرِهَا، وَأَصْلُ الإِعْرَابِ فِي الأَسْمَاءِ؛ لِاتِّحَادِ صِيَغِهَا المَجْرُورَةِ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ المَعَانِي المُعْتَوِرَةِ عَلَيْهَا بَوَاسِطَتِهِ، وَمَعْنَىٰ الإِعْرَابِ البَيَانُ.

وَمَا بُنِيَ مِنَ الِاسْمِ كَـ (حَيْثُ)، وَ(أَيْنَ)، وَ(أَمْسِ)؛ فَلِشَبَهِهِ بِالحُرُوفِ[1].

وَمَا أُعْرِبَ مِنَ الفِعْلِ كَالفِعْلِ المُضَارِعِ؛ فَلِشَبَهِهِ بِالأَسْمَاءِ[2].

للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف. (ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٥١، ٧٧، ٧٨).

(١) فأَمَّا (حَيْثُ) فبُنِيَتْ لأنها تفتقر إلىٰ الإضافة في فهم معناها، فجرَتْ مجرىٰ الحرف الذي لابُدَّ له من غيره، وأمَّا (أَيْنَ) فبُنِيَتْ لأنها تكون استفهاميَّةً كقولك: (أينَ جلست؟)، وشرطية كقولك: (أينَ تجلس أجلس)، فهي في الأول: واقعة موقع حرف الاستفهام، وفي الثاني: واقعة موقع حرف الشرط، وأمَّا (أَمْسِ) فبُنِيَتْ لأنَّها تضمَّنَتْ لامَ التعريف، بدليل: صحَّة ظهورها معها، ولأن صفتها بالألف واللام. (ينظر: توجيه اللمع ص٦٩- ٧١، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٠).

(٢) ووجه الشَّبَه بينهما من خمسة وجوه:

الوجه الأول: أنه يكون شائعًا فيتخصَّص كما أنَّ الاسم يكون شائعًا فيتخصَّص، ألا ترىٰ أنك تقول: (يَقُومُ) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه (السين) أو (سوف) اختصَّ بالاستقبال، كما أنك تقول: (رَجُلٌ) فيصلح لجميع الرِّجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجُلٍ بعينه، فلما اختصَّ هذا الفعل بعد شياعه كما أنَّ الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل علىٰ الاسم، ألا ترىٰ أنك تقول: (إنَّ زيدًا لَيَقُومُ) كما تقول: (إنَّ زيدًا لَقَائِمٌ)، ولام الابتداء تختصُّ بالأسماء، فلما دخلت علىٰ هذا الفعل دلَّ علىٰ مشابهةٍ بينهما، والذي يدلُّ علىٰ ذلك: أن فعل الأمر

وَمَا نَقَصَ مِنْ إِعْرَابِ الِاسْمِ كَمُمْتَنِعِ الصَّرْفِ؛ فَلِشَبَهِهِ بِالأَفْعَالِ(١).

والفعل الماضي لما بَعُدَا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما، ألا ترىٰ أنَّك لو قلت: (لَأَكْرِمْ زيدًا يا عمرو) أو (إنَّ زيدًا لَقَامَ) لكان خلفًا من القول.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة كـ (العَين) تُطلق علىٰ العين الباصرة، وعلىٰ عين الماء، وعلىٰ غير ذلك.

والوجه الرابع: أنه يكون صفةً كما يكون الاسم كذلك، تقول: (مررتُ برجلٍ يَضْرِبُ) كما تقول: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ)، فقد قام (يَضْرِبُ) مقام (ضَارِبٍ).

والوجه الخامس: أن الفعل المضارع يجري علىٰ اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترىٰ أن (يَضْرِب) علىٰ وزن (ضَارِب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل، فلما أشبه الفعلُ المضارعُ الاسمَ من هذه الأوجه استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم. (ينظر: المرتجل ص٢١، ٢٢، وأسرار العربية ص٤٦ – ٤٨، والإنصاف ٢/ ٥٤٩، ٥٥٠).

(١) ما ذهبَ إليه المصنَّفُ هنا هو مذهب الجمهور؛ ووجه المشابهة بينهما عندهم: أنه لا يدخل الجر والتنوين علىٰ الفعل؛ لأن الفعل ثقيل، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان، كالعلمية والتأنيث، أو العلمية والعجمة، إلىٰ غير ذلك من العلل، أشبه الفعل، وقرب منه في الثقل، فمنع منه الجر والتنوين، كما يمنع منهما الفعل؛ وإنما ثقل الاسم باجتماع العلتين فيه؛ لأن هذه العلل فروعٌ عن أصول، والفرعُ أثقل من الأصل، فإذا وجدت في الاسم صار الاسمُ بها ثقيلًا، ولا بُدَّ من وجود علتين في الاسم حتىٰ يكمل شبهه بالفعل، ولا تكفي علة واحدة، إلا إذا قامت مقام علتين. (ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢١، والمقتضب ٣/ ١٧١، والأصول لابن السراج ٢/ ٧٩، والخصائص لابن جني ١/ ٦٣، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٥٣٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٢١١، ٢١٢).

أَسْمَاءُ الإِعْرَابِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ، وَالجَزْمُ.

وَأَسْمَاءُ البِنَاءِ[أ/١١]: الضَّمُّ، وَالفَتْحُ، وَالكَسْرُ، وَالسُّكُونُ(١).

وَالوَقْفُ عَامٌّ فِي المُعْرَبِ وَالمَبْنِيِّ، وَهُوَ إِسْقَاطُ الحَرَكَةِ(٢)، وَالتَّنْوِينِ إِنْ كَانَ مُنَوَّنًا، وَفِي المَنْصُوبِ المُنَوَّنِ إِبْدَالُ نُونِهِ أَلِفًا(٣)، نَحْوُ: (هَذَا خَالِدْ)، وَ(رَأَيْتُ خَالِدَا)، وَ(مَرَرْتُ بِخَالِدْ).

وَالسَّاكِنَانِ إِذَا الْتَقَيَا حُرِّكَ أَوَّلُهُمَا بِالكَسْرِ، نَحْوُ: (أَنْفِقِ المَالَ)، وَ(كُلِ اللَّحْمَ)، وَ(اشْرَبِ اللَّبَنَ)، وَكَذَلِكَ كُلُّ سَاكِنٍ إِذَا حُرِّكَ كُسِرَ(٤)، نَحْوُ: ﴿قُلِ

وخلافُ مذهبِ الجمهور مذهبُ الخوارزميِّ في (التخمير ١/ ٢٠٩، ٢١٠) حيث ذهب إلىٰ أنَّ منع الاسم من الصرف يرجع إلىٰ الثِّقَل الناشئ من الحكاية والتركيب، وخلافه - أيضًا - مذهبُ السهيلي في (الأمالي ص٢٤، ٢٥) حيث ذكرَ أنَّ منع الاسم من الصرف يرجع إلىٰ استغنائه عن التنوين الذي هو علامة الانفصال.

(١) ينظر: الحدود في علم النحو للأبذي ص٤٥١.

(٢) لأنَّ سلبَ الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٧، وشرح الشافية لنظام الدين ١/ ٢٠٠، و للجاربردي ص١٦٩، ولنقره كار ص١٢٢، والوافية في شرح الشافية ص١٧٧، والمناهج الكافية ص١٢٢).

(٣) عوضًا عن نون التنوين المحذوفة؛ لخفتها ومناسبتها للفتحة، فيحصل بإبدالها الجمع بين الخفَّة المطلوبة في الوقف وإبقاء الحركة والتعويض عن المحذوف، و ذكر ابن مالك أنَّ ربيعةَ يقفون علىٰ المنصوب - أيضًا - بحذف الحركة والتنوين معًا من غير إبدال، وردَّ عليه أبو حيَّان بأنه يعلم عالَمَ شعراءٍ من ربيعة الفرس والبطون التي تفرَّعت عنها، ولا يوجد في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفًا، إلا إن كان علىٰ سبيل الندور. (ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠، والتسهيل ص٣٢٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٢، ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٧٦، ٣/ ١٤٦٩، والمساعد ٤/ ٣٠٢، وهمع الهوامع ٣/ ٤٢٧، والتصريح ٢/ ٣١٣، ٦١٦، وخزانة الأدب ١/ ٩٩، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٧٠).

(٤) وهو الأصل؛ لأمور: أحدها: أنَّ الجزم في الفعل عوضٌ عن الجر في الاسم في لغتهم، فكأنهما متناسبان عندهم تناسبا يخلف به أحدهما مكان الآخر، فإذا تعذَّر أحدهما

﴿ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ﴾(١)، [وَيَجُوزُ الضَّمُّ] عَلَىٰ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَهَا لِلْإِتْبَاعِ(٢)، وَقَوْلُهُمْ: (خُذْ مِنِ ابْنِكَ، أَوْ: مِنِ ابْنَيْكَ مِنَ المَالِ مَا تُرِيدُ) فَتْحُهَا مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ مَنْقُولٌ مِنْ أَلِفِهِ طَلَبَ التَّخْفِيفِ لِكَثْرَةِ الوُقُوعِ(٣).

❁❁❁❁❁

ناسب أن يُقام مقامه الآخر، مع أنَّ الإنسان إذا خُلِّي وطبعه وجدَّ من نفسه الالتجاء عند تعذر النطق بالساكن إلىٰ الكسرة المختلسة، فكأنه مجبولٌ علىٰ ذلك، فهي أخفُّ علىٰ النفس بالطبع عند تحريك الساكن؛ فلذلك جعلت أصلًا فيه.

وثانيها: أنَّ الكسرة لا تكون إعرابًا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما، فإذا اضطررنا إلىٰ تحريك الساكن حرَّكناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهي الكسرة.

وثالثها: أن بين الكسر والسكون مشاكلة من حيث إنَّ كل واحدٍ منهما مختصٌّ ببعض المواضع؛ بيانه: أن الأصل في الجر الكسر، وفي الجزم السكون، فاختصَّ الأول بالأسماء، والثاني بالأفعال، فوجه المشابهة اختصاص كل واحدٍ، فإذا اضطررنا إلىٰ تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهي الكسر (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٧، وشرح الشافية لليزدي ١/ ٢٥٠، وشرح الشافية للفسوي ١/ ٦٥٨).

(١) سورة الإسراء، من الآية (١١٠).

(٢) وهي قراءةُ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي. (ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص١٧٤، والتيسير لأبي عمرو الداني ص٢٩٠).

(٣) فوجوب الفتح تخفيفًا في نون (مِن) الجارَّة مع لام التعريف؛ لما يلزم من توالي الكسرتين مع كثرة استعمالها مع اللام، وهذا عكس ما إذا لقيت ساكنًا غير اللام نحو: (منِ ابنك) بحذف همزة الوصل، فإن الكسر فيه أكثرُ من الفتح لقلَّة الاستعمال، فمراعاة الأصل في تحريك الساكن فيه لقلَّته كأنها أولىٰ من المبالاة بالكسرتين بخلاف الكثير الشائع. (ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٥٤، ١٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٤٦، وشرح الشافية للفسوي ١/ ٦٦٧).

بَابُ التَّصْرِيفِ

وَهُوَ بِالمَاضِي وَالمُضَارِعِ، فَالمَاضِي نَحْوُ: (نَصَرَ هُوَ)، (نَصَرَا هُمَا)، (نَصَرُوا هُمْ)، (نَصَرَتْ هِيَ)، (نَصَرَا هُمَا)، (نَصَرْنَ هُنَّ)، (نَصَرْتَ أَنْتَ)، (نَصَرْتُمَا أَنْتُمَا)، (نَصَرْتُمْ أَنْتُمْ)، (نَصَرْتِ أَنْتِ)، (نَصَرْتُمَا أَنْتُمَا)، (نَصَرْتُنَّ أَنْتُنَّ)، (نَصَرْتُ أَنَا)، (نَصَرْنَا نَحْنُ).

وَالمُضَارِعُ: (يَنْصُرُ هُوَ)، (يَنْصُرَانِ هُمَا)، (يَنْصُرُونَ هُمْ)، (تَنْصُرُ هِيَ)، (يَنْصُرَانِ هُمَا)، (يَنْصُرْنَ هُنَّ)، (تَنْصُرُ أَنْتَ)، (تَنْصُرَانِ أَنْتُمَا)، (تَنْصُرُونَ أَنْتُمْ)، (تَنْصُرِينَ[ل/١١] أَنْتِ)، (تَنْصُرَانِ أَنْتُمَا)، (تَنْصُرْنَ أَنْتُنَّ)، (أَنْصُرُ أَنَا)، (نَنْصُرُ نَحْنُ).

وَحُرُوفُ المُضَارَعَةِ: (نَأْتِي)[1]، وَالأَمْرُ بِحَذْفِهَا وَتَعْوِيضِهَا هَمْزَةً مَوْصُولَةً إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهَا لِلْحَاضِرِ، نَحْوُ: (انْصُرْ)، وَإِذَا حُرِّكَتْ كُسِرَتْ، نَحْوُ: (اجْلِسْ)، وَ(اعْلَمْ)، إِلَّا إِذَا ضُمَّ عَيْنُ الفِعْلِ فَتُضَمُّ الهَمْزَةُ، نَحْوُ:

---

(١) أو: (أَنَيْتُ) بمعنىٰ: أدركتُ، تفاؤُلًا، أو: (نَأَيْتُ)، أو: (أَتَيْنَ)، وشرط دخول هذه الأحرف علىٰ المضارع: أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، نحو: (أَقُومُ)، والنون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نحو: (نَقُومُ)، والياء للغائب، نحو: (يَقُومُ)، والتاء للمخاطب، نحو: (تَقُومُ).
و(أَنَيْتُ) أولىٰ من غيرها؛ لأنَّ كل حرف منها الذي بعده ضِعْفُهُ، فالهمزة للمتكلم وحده - مذكرًا كان أو مؤنثًا -، والنون لاثنين: للمتكلم ومعه غيره، والمعظم نفسه، والياء لأربع: للمذكر الغائب، ولمثناه، ولجمعه، ولجمع النسوة الغائبات، والتاء لثمان: للمذكر المخاطب، ومثناه، ومجموعه، وللمؤنثة المخاطبة، ولمثناها، ولمجموعها، وللغائب، وللغائبتين. (ينظر: حاشية الشيخ زرُّوق علىٰ الآجروميَّة ١/ ٩٢، ٩٣ [رسالة]).

(انْصُرْ)، وَبِإِدْخَالِ لَامٍ مَكْسُورَةٍ عَلَيْهَا لِلْغَائِبِ، نَحْوُ: (لِيَنْصُرْ)، وَإِنْ تَحَرَّكَ فَبِالِابْتِدَاءِ مِنْهُ، نَحْوُ: (ضَعْ)، وَالنَّهْيُ بِإِدْخَالِ (لَا) عَلَيْهَا، نَحْوُ: (لَا تَنْصُرْ)، وَالجُحُودُ[1] بِإِدْخَالِ (لَمْ) عَلَيْهَا، نَحْوُ: (لَمْ يَنْصُرْ)، وَمَعْنَاهَا لِلْمَاضِي[2]، وَهُنَّ مَوْقُوفَاتُ[3] الأَوَاخِرِ، تَسْقُطُ نُونَاتُهَا اللَّوَاتِي قَبْلَهُنَّ الحُرُوفُ الهَوَائِيَّةُ[4] وَالمَزِيدَةُ، وَهِيَ (اوي)، وَتُسَمَّىٰ حُرُوفَ العِلَّةِ[5]، وَالنَّفْيُ بِإِدْخَالِ (لَا) عَلَيْهَا لَا تُسْقَطُ النُّونَاتُ المَذْكُورَةُ فِيهِ، وَلَا يُسَكَّنُ آخِرُهُ، وَبِهِ الفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّهْيِ، نَحْوُ: (لَا يَنْصُرُ).

نُونَا التَّأْكِيدِ: وَالمُخَفَّفَةُ وَالمُشَدَّدَةُ فِي المُسْتَقْبَلِ بِاللَّامِ المَفْتُوحَةِ، نَحْوُ: (لَتَفْعَلَنَّ أَنْتَ)[1/١٢]، وَ(لَتَفْعَلُنَّ أَنْتُمْ)، وَ(لَتَنْصُرَنَّ أَنْتَ)، وَ(لَتَنْصُرُنَّ أَنْتُمْ)،

---

(١) الجحد مصطلح كوفي يُقابلُ مصطلح (النَّفي) عند البصريين. (ينظر مثلًا: معاني القرآن للفراء ١/ ٨، ٥٢، ١٧٥، ٤٢٣، ٢/ ٤٩، ٧٨، ٨٤، ومختصر النحو لابن سعدان الكوفي ص٧٦، والكتاب ١/ ١٣٥، ١٣٦، ٢/ ١٨١، ٣/ ٨، ١١٧، والمقتضب ٣/ ١٩٠، ٤/ ١٨٨، والأصول ١/ ٥٩، ٦٨).

(٢) أي: ما نَصَرَ، فقلبت (لم) معنىٰ الفعل المضارع إلىٰ الماضي. (ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٨).

(٣) أي: مجزومات.

(٤) سُمِّيَت المَدَّاتُ الثَّلَاثُ هَوَائِيَّةً؛ لأَنَّ كُلَّ مَدَّةٍ تَخْرُجُ مِن هَوَاءِ فَضَاءِ الفَمِ. (ينظر: شرح الشافية لكمال الدين الفسوي ٢/ ٤٢٩).

(٥) وإنما سمِّيت هذه الحروفُ حروفَ علةٍ؛ لأنها لا تسلم ولا تصحُّ، أي: لا تبقىٰ علىٰ حالها في كثير من المواضع، بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف، والهمزةُ وإن شاركتها في هذا المعنىٰ، لكن لم يَجرِ الاصطلاحُ بتسميتها حرف علة. (شرح الشافية للرضي ١/ ٣٣).

وَ(لَتَنْصُرِنَّ أَنْتِ)، وَ(لَتَنْصُرَانِّ أَنْتُمَا) لَا يَجُوزُ فِيهِ الخَفِيفَةُ لِلِالْتِبَاسِ[1]، وَ(لَتَنْصُرَانِّ أَنْتُنَّ)، وَ(لَتَنْصُرَنْ أَنْتَ)، وَ(لَتَنْصُرُنْ أَنْتُمْ)، وَ(لَتَنْصُرِنْ أَنْتِ)، وَ(لَا تَنْصُرَنَّ أَنْتَ)، وَ(لَا تَنْصُرُنَّ أَنْتُمْ)، وَ(لَا تَنْصُرِنَّ أَنْتِ)، وَ(لَا تَنْصُرَانِّ أَنْتُمَا)[2]، وَ(لَا تَنْصُرَانِّ أَنْتُمَا)[3]، وَ(لَا تَنْصُرنَّ أَنْتُنَّ)، وَ(لَا تَنْصُرُنَّ[4] أَنْتُمْ).

وَأَبْوَابُهُمَا[5] سِتَّةٌ: (فَعَلَ يَفْعَلُ) نَحْوُ: (مَنَعَ يَمْنَعُ)، وَشَرْطُهُ: أَحَدُ حُرُوفِ الحَلْقِ فِي مَوْضِعِ العَيْنِ أَوِ اللَّامِ[6]، وَهِيَ: الهَمْزَةُ، وَالحَاءُ، وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ، وَ(فَعَلَ يَفْعِلُ) نَحْوُ: (جَلَسَ يَجْلِسُ)، وَ(فَعَلَ يَفْعُلُ) نَحْوُ: (خَطَبَ يَخْطُبُ)، وَ(فَعِلَ يَفْعَلُ) نَحْوُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، وَ(فَعِلَ يَفْعِلُ) نَحْوُ: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، وَ(فَعُلَ يَفْعُلُ) نَحْوُ: (عَظُمَ يَعْظُمُ).

مُعْتَلُّ الفَاءِ، وَيُسَمَّىٰ: (المِثَالَ)[7]، وَاوِيُّهُ: (وَضَعَ يَضَعُ)، لَا تَسْقُطُ وَاوُهُ

---

(١) في الأصل: (لالتباس)، والمثبت الصواب.

(٢) للمثنىٰ المذكر.

(٣) للمثنىٰ المؤنث، وكان علىٰ المصنف أن لا يُكرر المثال، وإنما يكتفي بواحدٍ ثم يقول: للمثنىٰ المذكَّر والمؤنث؛ لاتحاد اللفظين خطًّا ولفظًا.

(٤) في الأصل: (تنصرناني)، والمثبت الصواب.

(٥) أي: الماضي والمضارع.

(٦) ليعارض خفَّة الحركة ثقل الحرف الحَلْقِيّ، ولم يفتحوا العينَ إذا كانت الفاءُ حرفَ حَلْقٍ؛ لأنَّ فاءَ المضارعِ المجرَّدِ الثلاثيِّ ساكنةٌ، فهي ضعيفةٌ بالسُّكُون، فلا حاجةَ إلىٰ تخفيف العَين. (ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٠٤، ١٠٥، والأصول في النحو ٣/ ١٠٤، والمحصول لابن إياز ٢/ ١٠٣٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ١١٩، وللجاربردي ص٥٣، وللبزدي ١/ ٨٣، ولنقره كار ص٣٣).

(٧) لمُمَاثَلَتِهِ الصحيحَ في خُلُوِّ ماضِيهِ عن الإعلالِ، وذهب النقره كار في (شرحه علىٰ الشافية ص١٣) إلىٰ أنَّ سبب تسميته (مِثَالًا) أنَّه ماثلَ أمرُهُ الأمرَ من الأجوف في الزنة، نحو: (عِدْ) كما تقول: (بِعْ).

مِنْ بَابِ (عَلِمَ)، نَحْوُ: (وَجِلَ يَوْجَلُ)(١)، وَيَائِيُّهُ: (يَسَرَ يَيْسَرُ).

مُعْتَلُّ العَيْنِ، وَيُسَمَّىٰ: (أَجْوَفَ)(٢)، وَاوِيُّهُ الغَالِبُ مِنْ بَابِ (خَطَبَ)، نَحْوُ: (قَالَ يَقُولُ)[٧/١٢]، وَالقَلِيلُ مِنْ بَابِ (عَلِمَ)، نَحْوُ: (خَافَ يَخَافُ)، وَمِنْ بَابِ (عَظُمَ)، نَحْوُ: (طَالَ يَطُولُ)، وَيَائِيُّهُ الغَالِبُ مِنْ بَابِ (جَلَسَ)، نَحْوُ: (بَاعَ

وما عليه الناسُ أولىٰ؛ لأنَّ المماثلة بالمقابل – لا النظير – أولىٰ، وإلَّا فهذه المماثلة لا تطرد معه، فالمثال (هَبْ) و (ضَعْ) يماثل المهموز (سَلْ) في الزنة، وليس بأجوف، ولا يُفْتقَد نظيرٌ مع البحث والنظر. (ينظر: شرح الشافية للفسوي ١/ ٢٨٢).

(١) وهذه لغة أهل الحجاز، وهي أجود اللغات؛ لأنها لغة القرآن، وهي الأصل والقياس، قال – تعالىٰ –: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحِجر:٥٣].

قال سيبويه في (الكتاب ٤/ ١١١): «وأما (وَجِل يَوجَل) ونحوه، فإنَّ أهل الحجاز يقولون: (يَوْجَلُ)، فيجرونه مُجرىٰ (عَلِمْتُ)».

وقال – أيضًا – في (الكتاب ٤/ ٥٣): «وقالوا: (وَجِلَ يَوْجَلُ، وهو وَجِلٌ) فأتمُّوها؛ لأنها لا كسرة بعدها، فلم تحذف، فرَّقوا بينها وبين (يَفْعِل)». يعني: أن الواو لم تحذف منه؛ لأنه جاء علىٰ (يَفْعَل) – بفتح العين – كـ(عَلِم يَعْلَم)، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب حذفها.

وقال المبرد في (المقتضب ١/ ٢٢٨): «وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير منكَر، كقولك: (يَوْم) وما أشبهه».

وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٦٠، ودقائق التصريف ص٢٢٦، والتكملة ص٥٧٧، والمنصف ١/ ٢٠٢، والإنصاف ٢/ ٧٨٤، واللباب للعكبري ٢/ ٣٥٦، ٣٨٥، والممتع ص٢٨٣.

(٢) لِخُلُوِّ جَوْفِهِ أي: وَسَطِهِ عن الصَّحِيح، فَشُبِّهَ بالشيءِ الذي أُخِذَ ما في داخله وبقيَ أَجْوَفَ، وسُمِّيَ – أيضًا – (ذَا الثَّلاثَةِ)؛ لكون ماضِيه علىٰ ثلاثةِ أحرُفٍ، نحو: (قُلْتُ) و (بِعْتُ) عند الاتِّصَالِ بضميرِ المتكلِّم، وهو أوَّلُ تصاريفِ الكلمة في الغالبِ عندَ الصَّرْفِيِّينَ؛ لأنَّ نَفْسَ المُتَكَلِّم أقرَبُ الأشياءِ إليه. (ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٣٤، ولنظام الدين ١/ ٢٧، وللجاربردي ص٢٨، ولليزدي ١/ ٣٤، وللنقره كار ص١٣، ١٤).

يَبِيعُ بَيْعًا)، وَالقَلِيلُ مِنْ بَابِ (عَلِمَ)، نَحْوُ: (هَابَ يَهَابُ هَيْبَةً).

وَمِنَ الأَجْوَفِ مَا جَرَىٰ عَلَىٰ أَصْلِهِ ثُلَاثِيًّا وَرُبَاعِيًّا وَخُمَاسِيًّا وَسُدَاسِيًّا، نَحْوُ: (حَوِرَ يَحْوَرُ)، وَ(أَحْوَجَ يُحْوِجُ)، وَ(اعْتَوَرَ يَعْتَوِرُ)، وَ(اسْتَوْجَدَ يَسْتَوْجِدُ).

مُعْتَلُّ اللَّامِ، وَيُسَمَّىٰ: (النَّاقِصَ)[1]، وَاوِيُّهُ الغَالِبُ مِنْ بَابِ (خَطَبَ)، نَحْوُ: (دَعَا يَدْعُو دُعَاءً)، وَالقَلِيلُ مِنْ بَابِ (عَلِمَ)، نَحْوُ: (رَضِيَ يَرْضَىٰ رِضًا وَرِضْوَانًا)، وَيَائِيُّهُ مِنْ بَابِ (جَلَسَ)، نَحْوُ: (رَمَىٰ يَرْمِي رَمْيًا)، وَمِنْ بَابِ (عَلِمَ)، نَحْوُ: (خَشِيَ يَخْشَىٰ خَشْيَةً).

مُعْتَلُّ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَيُسَمَّىٰ: (اللَّفِيفَ المَقْرُونَ)[2] مِنْ بَابِ (جَلَسَ)، نَحْوُ: (رَوَىٰ يَرْوِي رِوَايَةً)، وَمِنْ بَابِ (عَلِمَ)، نَحْوُ: (رَوِيَ يَرْوَىٰ رِيًّا).

مُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللَّامِ، وَيُسَمَّىٰ: (اللَّفِيفَ المَفْرُوقَ)[3] مِنْ بَابِ (جَلَسَ)، نَحْوُ: (وَقَىٰ يَقِي وِقَايَةً).

مَهْمُوزُ الفَاءِ، نَحْوُ: (أَخَذَ يَأْخُذُ[١/١٣] أَخْذًا)، وَ(أَسَرَ يَأْسِرُ أَسْرًا)، وَ(أَسِنَ يَأْسَنُ أَسَنًا)، وَ(أَدَبَ يَأْدِبُ أَدَبًا).

مَهْمُوزُ العَيْنِ، نَحْوُ: (سَأَلَ يَسْأَلُ سُؤَالًا)، وَ(سَأَمَ يَسْأَمُ سَآمَةً)، وَ(كَئِبَ يَكْأَبُ كَآبَةً).

مَهْمُوزُ اللَّامِ، نَحْوُ: (قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً)، وَ(بَرِئَ يَبْرَأُ بَرَاءَةً)، وَ(بَطُؤَ يَبْطُؤُ بُطْأً).

---

(١) لِنُقْصَانِ حَرْفِهِ الأخيرِ في الجَزْمِ، نحو: (اغْزُ) و (ارْمِ)، وسُمِّيَ – أيضًا – (ذَا الأَرْبَعَةِ)؛ لِكَوْنِ ماضيه مع ضمير المتكلِّم علىٰ أربعة أَحْرُفٍ مع اعتلالِ لامِهِ، وَكَوْنِ اللَّام أحَقَّ بالتغيير من العَيْنِ، نحو: (رَمَيْتُ) و (غَزَوْتُ). (ينظر: شرح الشافية للفسوي ١/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) لالتفافِ حرفَيِ العِلَّةِ واقترانِهما. (ينظر: شرح الشافية للفسوي ١/ ٢٨٣).

(٣) لالتفافِ حرفَيِ العِلَّةِ وافْتراقهما. (ينظر: شرح الشافية للفسوي ١/ ٢٨٣).

وَمِنَ المِثَالِ المَهْمُوزِ العَيْنِ: (وَأَدَ يَئِدُ وَأْدًا)، وَمِنْهُ مَهْمُوزَ اللَّام: (وَجَأَ يَجَأُ وِجَاءً)(١)، والأَقْرَنُ(٢) مَهْمُوزَ الفَاءِ: (آَبَ يَئُوبُ إِيَابًا)، وَ(آنَ يَئِينُ أَيْنًا)(٣)، وَالأَجْوَفُ المَهْمُوزُ اللَّام: (فَاءَ يَفِيءُ فَيْئًا)، وَ(شَاءَ يَشَاءُ مَشِيئَةً)، وَ(نَاءَ يَنُوءُ نَوْءًا)(٤)، وَاللَّفِيفُ المَفْرُوقُ(٥) المَهْمُوزُ: (وَأَىٰ يَئِي وَأْيًا)(٦)، وَالنَّاقِصُ المَهْمُوزُ الفَاءِ: (أَبَىٰ يَأْبَىٰ(٧) إِبَاءً)،

(١) وَجَأَ أُنْثَيَيْهِ يَجَأ: رَضَّ خُصْيَتَيْهِ، أي: دَقَّ عُرُوقَ خُصْيَتَيْهِ بَين حَجَرين، ولم يخرجهما، أو: هو رَضُّهُما حتىٰ تَنْفَضِخَا، فيكون شبيهًا بالخِصَاء، ووَجَأَ فُلَانٌ الجَرَادَ، أيْ: دَقَّهُ ولَتَّهُ بِالسَّمْنِ، ووَجَأَهُ بِالسِّكِّينِ: ضَرَبَهُ. (ينظر: الصحاح ١/ ٨٠، ولسان العرب ٦/ ٤٧٦٦، وتاج العروس ١/ ٤٨٢: [وجأ]).

(٢) في الأصل: (الأفرق)، والمثبت الصواب.

(٣) أي: حانَ يَحِينُ حَيْنًا. (ينظر: الصحاح ٥/ ٢٠٧٦ [أين]).

(٤) أي: نَهَضَ بِجَهْدٍ ومَشَقَّةٍ، وناءَ: سَقط، وهو من الأضداد. (ينظر: الصحاح ١/ ٧٨ [نوأ]).

(٥) في الأصل: (المقرون)، والمثبت الصواب.

(٦) الوَأيُ: هُوَ الوعَدُ الَّذِي يُوَثِّقُ الرَّجُل علىٰ نَفْسِه ويَعْزِمُ علىٰ الوَفاءِ بِهِ. (تاج العروس ٤٠/ ١٦٠ [وأي]).

(٧) فُتحت عين مضارعه، وليس عينه أو لامه حرفَ حلقٍ خلافًا للقياس، وللعلماء في فتح العين فيه خمس تأويلاتٍ، وهي:

الأول: أنهم فتحوا؛ لأن فاء الماضي همزة، فشبَّهوا حلقي الفاء بحلقيِّ اللام.

الثاني: أنهم فتحوا؛ لأن الألف التي هي لام (يأبىٰ) من مخرج الهمزة.

الثالث: أنهم فتحوا كما كسروا في (حَسِبَ يَحْسِبُ)، نصَّ علىٰ ذلك سيبويه.

الرابع: أنهم فتحوا عين (يأبىٰ) علىٰ سبيل الغلط، ورجَّحه الثمانيني.

الخامس: أنَّه بمعنىٰ (امْتَنَعَ) الذي هو فرعٌ علىٰ (مَنَعَ)، فحُمِل علىٰ أصل مُرادِفِهِ في فتح عين المضارِع.

قال ابن درستويه في (تصحيح الفصيح ص٣٤): «والذي يُذْهَبُ إليه في قولهم: (أبىٰ يأبَىٰ)، أنهم غلطوا فيه علىٰ التشبيه بما هو في معناه، مما يَنْفَتِحُ لحرف الحلق، وهو

وَ(أَنَىٰ يَأْنَىٰ[1] أَنْيًا)، وَاللَّفِيفُ المَهْمُوزُ: (أَوَىٰ يَأْوِي أَوْيًا)، [وَ] النَّاقِصُ مَهْمُوزَ العَيْنِ: (نَأَىٰ يَنْأَىٰ).

وَالهَمْزَةُ حَرْفٌ صَحِيحٌ تَعْتَلُّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَالمُضَاعَفُ: مَا كَانَ عَيْنُ الفِعْلِ وَلَامُهُ حَرْفًا مُكَرَّرًا أُدْغِمَ الأَوَّلُ فِي الآخِرِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ (خَطَبَ) مُتَعَدٍّ، نَحْوُ: (مَدَّ مَدًّا)، وَمِنْ بَابِ (جَلَسَ) لَازِمٌ، نَحْوُ: (عَزَّ يَعِزُّ عِزًّا)، وَمِنْ بَابِ[ق/١٢/و] (عَلِمَ): (بَرَّ يَبَرُّ بِرًّا) يَجِبُ إِظْهَارُهُ إِذَا سَكَنَ الثَّانِي بِوُجُوبِ حَرَكَةٍ مَا بَعْدُ، نَحْوُ: (مَدَدْتُ) وَ(مَدَدْنَ)، وَيَجِبُ إِدْغَامُهُ إِذَا تَحَرَّكَا، نَحْوُ: (مَدَّ يَمُدُّ)، وَ(مُدَّ) فِي الأَمْرِ عَلَىٰ الخِفَّةِ، وَ(مُدُّ) عَلَىٰ الإِتْبَاعِ، وَ(مُدِّ) بِالكَسْرِ عَلَىٰ الأَصْلِ، تَحْرِيكُ السَّاكِنِ بِالكَسْرِ[2]، وَ(امْدُدْ) عَلَىٰ

قولهم: (منع يمنَعُ)؛ لأن الآبيّ ممتنع ..». وهذا تعليلٌ جيِّدٌ؛ لأنَّ الحملَ علىٰ المعنىٰ مشهور لدىٰ العرب، فلا مانع من التعويل عليه هنا.

(ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٥، ١٠٦، وشرحه للسيرافي ٤/ ٤٨٠، والكامل ٢/ ٧٥٥، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٦٢، والحلبيات ص١٢٢، والخصائص ١/ ٣٨٢، وإعراب القرآن للنحَّاس ١/ ٢١٣، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٤٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٧٢، وشرح التصريف للثمانيني ص٤٣٣، ٤٣٤، والمخصص ١٤/ ٢١٠، ٢١١، والمفتاح في الصرف ص٣٧، والأمالي الشجرية ١/ ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٢٣، وشرح الملوكي في التصريف ص٤١، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٢٥، ٣٢٦، والمزهر ٢/ ٩٦).

(١) في الأصل: (ينأىٰ)، والمثبت الصواب.

(٢) ولغةُ الإدغام هذه هي لغةُ بني تميم. (ينظر: الكتاب ٣/ ٥٣٠ - ٤/ ٤٧٣، والمفصل ص٤٩٣، وشرحه لابن يعيش ٩/ ١٢٧، وإيجاز التعريف ص٢٠٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٤٨، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٧٦٣، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة ص١٦١).

الإِظْهَارِ لِسُكُونِ الثَّانِي[1]، وَفِي غَيْرِ وِزَانِهِ لَا يَجُوزُ الضَّمُّ لِعَدَمِ الإِتْبَاعِ، نَحْوُ: (بَرَّ) وَ(قَرَّ).

وَحُرُوفُ الإِدْغَامِ: (يَرْمُلُونَ)[2]، وَحَرْفٌ مُكَرَّرٌ يُدْغَمُ أَوَّلُهُمَا، نَحْوُ: (وَقَبَائِلَ لِّتَعَارَفُوا)[3]، وَ(كَلَّا بَل رَّانَ)[4]، وَفِي المُضَاعَفِ مَا يُقْلَبُ لَامُهُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ، نَحْوُ: (تَمَطَّيْتُ)، وَ(تَظَنَّيْتُ)، وَالأَصْلُ: (تَمَطَّطْتُ)، وَ(تَظَنَّنْتُ).

وَحُرُوفُ العِلَّةِ إِذَا تَحَرَّكَتْ فِي الأَصْلِ وَوَجَبَ قَلْبُهُ أَوْ تَسْكِينُهُ كَانَ إِلَىٰ

---

(١) ولغة الإظهار هذه هي لغة الحجازيِّين. (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٤، والمفصل ص٤٩٣، وشرحه لابن يعيش ٩/ ١٢٧، وإيجاز التعريف ص٢٠٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٧٦٣).

(٢) وهو مِن قولهم: (رَمَلَ يَرْمُلُ رَمَلًا ورَمَلَانًا) وهو فوقَ المَشْيِ ودونَ العَدْوِ، ومنه (رَمَلُ الطائف) في الحجِّ. (ينظر: المحكم ١٠/ ٢٥٧، ولسان العرب ٣/ ١٧٣٤: [رمل]).

(٣) سورة الحجرات، من الآية (١٣)، وإدغام اللام في اللام هي قراءة أبي عمرو البصري. (ينظر: الكنز في القراءات العشر لتاج الدين الواسطي ٢/ ٦٥٩).

(٤) سورة المطففين، من الآية (١٤)، وإدغام اللام في الراء هي قراءة الجمهور، ولحفصٍ وجهٌ آخر؛ حيث قرأها بالإظهار مع سكتةٍ لطيفةٍ علىٰ اللام من (بَلْ)؛ لئلَّا يتوهَّم أنها كلمة واحدة هي (بَرَّان)، وإنما لِيَظهَر أنهما كلمتان، مع صِحَّة الرواية في ذلك، وروي الإظهارُ – أيضًا – عن قالون من غير سكتةٍ علىٰ اللام. (ينظر: كتاب السبعة ص١١٦، ٦٧٥، والحجة لابن خالويه ص٣٦٥، والمبسوط ص١٠٢، ٤٦٧، والتيسير ص٢٢٠، والعنوان في القراءات السبع ص٢٠٥، والكامل للهذلي ص٣٤٣، والنشر ١/ ٤٢٥، ٤٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٨٨، ٥٧٦).

أُخْتِهِ مِنَ الحَرَكَاتِ، نَحْوُ: (قَالَ) مِنْ (قَوَلَ)، وَ(يَقُولُ) مِنْ (يَقْوُلُ)، وَ(قِيلَ) مِنْ (قُوِلَ)، فَقُلِبَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَىٰ القَافِ بَعْدَ تَسْكِينِهَا، وَكَذَلِكَ: (بَاعِ يَبِيعُ بَيْعًا)، فَهُوَ (مَبِيعٌ)، كَانَ الأَصْلُ (بَيَعَ يَبْيِعُ)، فَهُوَ (مَبْيُوعٌ)، نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ، [فَـ] ـسُكِّنَتْ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ، وَنُقِلَتْ[1/14] ضَمَّتُهَا إِلَىٰ البَاءِ، فَصَارَ (مَبُوعًا)، ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً دَلَالَةً عَلَىٰ اليَاءِ المَحْذُوفَةِ، فَصَارَ (مَبِيعًا)[1]، وَهَكَذَا العَمَلُ بِبَقِيَّةِ أَحْوَالِهَا، وَيَجُوزُ المُضِيُّ عَلَىٰ الأَصْلِ فِي هَذَا

(١) ما اختاره المصـنِّفُ هنا هو قولُ الأخفش، حيث إنَّ المَحْذُوفَ هُوَ (العَيْنُ)، ويَبْقَىٰ وَاوُ (المَفْعُولِ) علىٰ ما هُوَ الأَصْـلُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ سَـاكِنَيْنِ أَوَّلهمَا حَرْفُ مَدٍّ مِن حَذْفِ الأَوَّلِ؛ ولِذَلِكَ قَالَ المَازِنِيُّ في (المنصـف ١/ ٢٨٨): إِنَّ مُخْتَارَهُ أَقْيَسُ مِن قَوْلِ سِـيبَوَيْهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ وَاوِيًّا اكْتُفِيَ فِيهِ بِذَلِكَ، ووَزْنُهُ (مَفُولٌ) بِحَذْفِ العَيْنِ، وَإِنْ كَانَ يَائِيًّا انْقَلَبَتْ فِيهِ الوَاوُ السَّـاكِنَةُ وهِيَ وَاوُ (مَفْعُولٍ) عِنْدَهُ يَاءً؛ لِلكَسْـرَةِ قَبْلَهَا، فَإِنَّهُ قَالَ: الضَّـمَّةُ لَمَّا نُقِلَتْ مِن اليَاءِ إِلىٰ ما قَبْلَهَا قُلِبَتْ كَسْـرَةً لِمُنَاسَـبَةِ اليَاءِ قَبْلَ حَذْفِهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ - أي: اليَاءُ - بِالْتِقَاءِ السَّـاكِنَيْنِ، ثُمَّ قُلِبَت الوَاوُ يَاءً لِلكَسْـرَةِ، وإِنَّمَا اعْتُبِرَ القَلْبُ كَسْرَةً؛ لِمُنَاسَبَتِهِ لِليَاءِ مَعَ كَوْنِهَا فِي مَعْرِضِ الحَذْفِ؛ لِيَمْتَازَ عَن الوَاوِيِّ، ووَزْنُهُ (مَفِيلٌ) بِحَذْفِ العَيْنِ.

وأَمَّا سِـيبَوَيْهِ فالمَحذوفُ عنده وَاوُ مَفْعُولٍ لَا عَيْنُ الكَلِمَةِ؛ لأَنَّ حَذْفَ الزَّائِدِ أَسْـهَلُ، مَعَ كِفَايَةِ المِيمِ المَزِيدَةِ فِي اسْمِ المَفْعُولِ فِي الدَّلَالَةِ علىٰ مَعْنَىٰ المَفْعُولِيَّةِ، بَلْ هِيَ الأَصْلُ فِي الدَّلَالَةِ علىٰ ذَلِكَ؛ ولِذَلِكَ اسْـتَمَرَّتْ فِي أَسْـمَاءِ المَفْعُولِينَ مِن المُجَرَّدِ والمَزِيدِ، فَلَعَلَّهَا مِن المُجَرَّدِ فِي الأَصْـلِ علىٰ (مَفْعُلٍ) - بِفَتْحِ المِيمِ وضَـمِّ العَيْنِ -؛ لِيَمْتَازَ عَنْ (مَفْعَلٍ) - بِفَتْحِهَا - فِي المَكَانِ، والوَاوُ كَأَنَّهَا تَوَلَّدَتْ مِن إِشْـبَاعِ ضَـمَّةِ العَيْنِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ البِنَاءُ المَرْفُوضُ وهُوَ (مَفْعُلٌ) بِضَـمِّ العَيْنِ علىٰ ما يُقَالُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ يَائِيًّا قُلِبَتْ

البَابِ فِي اسْمِ المَفْعُولِ خَاصَّةً، نَحْوُ: (مَبْيُوعٍ)(١).

وَمِنَ الأَفْعَالِ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فَتُرِكَ فِيهِ القِيَاسُ، نَحْوُ: (لَمْ يَكُ)(٢)، وَ(يَرَىٰ)(٣)،

ضَـمَّةُ ما قَبْلَ اليَاءِ كَسْـرَةً؛ لِحِفْظِ اليَاءِ عَن الانْقِلَابِ وَاوًا والالْتِبَاسِ بِالوَاوِيِّ، والزِّنَةُ (مَفُعْلٌ) بِضَمِّ الفَاءِ فِي الوَاوِيِّ، وكَسْرِهَا فِي اليَائِيِّ، وسُكُونِ العَيْنِ فِيهِمَا.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤/ ٣٤٨، والمقتضب للمبرد ١/ ٢٣٨، والأصول ٣/ ٢٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٥٨، والمقتضب من كلام العرب لابن جني بتحقيق أستاذي أ. د/ أمين سالم ص٨٢ – ٨٥، والممتع ص٢٩٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦١٠، وشرح التصريح ٢/ ٧٤٩.

(١) وهي لغةُ بني تميمٍ. (ينظر: المنصف ١/ ٢٨٣، والخصائص ١/ ٢٦٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٧٩، والممتع ص٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٤٩، ولركن الدين ٢/ ٧٩٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦١٢، وشرح التصريح ٢/ ٧٤٩، وشرح الأشموني ٤/ ٤٥٦، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص١٩١ – ١٩٢).

(٢) والقياس: (لم يكن) بإثبات النون، وإنما شبّهوا النون بحروف المدّ واللّين، لما كثر في كلامهم هذا الحرف، وطلبوا خفَّة اللفظ به، فالذي أوجب الحذفَ اجتماعُ معنيين: أحدهما شبه النّون بحروف المدّ واللين، والآخر كثرته في الكلام، وإذا انفرد أحدهما لم يجب الحذف، ولم يحذفوها من نظائر هذا الفعل مما وَازَنَهُ ولامُهُ نونٌ، نحو: (يَصُونُ) و(يَهُونُ)، فيقولوا: (لَمْ يَصُ نَفْسَهَ)؛ وذلك لقلة استعماله. (ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤١).

(٣) والقياس: (يَرْأَىٰ)، فخُفِّفت الهمزةُ؛ لكثرة الاستعمال، والهمزةُ إذا خُفِّفَت وكان ما قبلها ساكنًا حُذفت وأُلقيت حركتها علىٰ الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يَرَىٰ)، لأنك

وَ(سَلْ)[1]، وَ(مُرْ)، وَ(خُذْ)، وَ(كُلْ)[2]، وَ(لا تُبَلْ)[3]، وَ(ظَلْتُ)[4].

وَمِنْهَا مَا يَتَصَرَّفُ بِالمُضَارِعِ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: (يَذَرُ)، وَ(يَدَعُ)[5]،

حرَّكت الراء بحركة الهمزة، وتَيْمُ اللات يستعملون الأصلَ، فيقولون: (يَرْأَىٰ). (ينظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه للفارسي ٣/ ٨٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٠٤، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤/ ١٢١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠/ ٥٠٥٧).

(١) ألقيت فتحة الهمزة من قولك: (اسْأَلْ) علىٰ السّين، وحُذفت، ثم حذفت همزة الوصل، استغناءً عنها بحركة السّين. (ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٠، ٢١٤، والممتع لابن عصفور ص٣٩٤).

(٢) والأصل: (اؤْمُرْ)، و(اؤْخُذْ)، و(اؤْكُلْ)، فحذفوا الهمزة التي هي فاء؛ تخفيفًا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعمالُه، فحينئذ استُغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرُّكِ ما يُبتدأ به (ينظر: الممتع لابن عصفور ص٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٧٦).

(٣) والأصل: (لا تُبَالِي)، فحذفوا ياءَهُ أوَّلًا للجزم، فقالوا: (لا تُبَالِ)، ثم اختصروه لكثرة استعماله، فجزموه جزمًا ثانيًا بإسكان لامه، فسقطت ألفه لالتقاء الساكنين. (ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٤) وأصلها: (ظَلِلْتُ) عَلَىٰ (فَعِلْتُ) بِكَسْرِ العَيْنِ، ويَجُوزُ فيها حَذْفُ العَيْنِ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَىٰ الفَاءِ، وبِدُونِ النَّقْلِ، فَيُقَالُ عَلَىٰ الأَوَّلِ: (ظِلْتُ) بِكَسْرِ الأَوَّلِ، وعَلَىٰ الثَّانِي: (ظَلْتُ) بِفَتْحِهِ. (ينظر: الكتاب ٤/ ٤٨٢، والمقتضب ١/ ٣٨٠، ٣٨١، والأصول ٣/ ٤٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣٨، والممتع ص٤١٩، وشرح التصريح ٢/ ٧٥٤).

(٥) فلم تستعمل العربُ الماضي منهما؛ استغناءً عنه بـ(تَرَكَ)، يقول سيبويه في (الكتاب ١/ ٢٥): «وأمَّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون: (يَدَعُ) ولا يقولون: (وَدَع)، استغنوا عنها بـ(تَرَكَ)»، ويقول في موضع آخر (٤/ ١٠٩): «(يَدَعُ) و(يَذَرُ) علىٰ (وَدَعْتُ) و(وَذَرْتُ) وإن لم يُستعمل»، ويقول في موضع ثالث (٤/ ٣٩٩): «يقال: (يَذَرُ) و(يَدَعُ)، ولا يُستعمل (فَعَلَ)»، أي: لا يُستعمل الماضي منهما.

وَ(هَبْ)[1]، وَ(دَعْ)[2]، وَ(لا تَذَرْ).

وَمِنْهَا مَا هُوَ فِعْلٌ بِعَلَامَةِ الفِعْلِ، نَحْوُ: (لَيْسَ)، وَ(نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)[3].

وَمِنْهَا مَا هُوَ أَمْرٌ، نَحْوُ: (هَاتِ)، وَ(هَلُمَّ)[4].

وَالسِّينُ وَ(سَوْفَ) تَخْتَصَّانِ بِالمُسْتَقْبَلِ لِلتَّنْفِيسِ، نَحْوُ: (سَيَقُومُ)، وَ(سَوْفَ يَقُومُ).

وَ(قَدْ) تَحْقِيقٌ وَتَقْرِيبٌ فِي المَاضِي، وَتَقْلِيلٌ فِي المُضَارِعِ، نَحْوُ: (قَدْ قَامَ)، وَ(قَدْ يَقُومُ).

وَلَامُ التَّأْكِيدِ تُخَصِّصُ المُضَارِعَ، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ)[5].

❁❁❁❁❁

(١) فعل جامد، لا يتصرف؛ فلا يأتي منه مضارع ولا ماضٍ؛ بل هو لازم لصيغة الأمر؛ والغالب علىٰ هذا الفعل أن يتعدىٰ إلىٰ مفعولين صريحين، كقول مَن قال: (هَبْ أبانا حَجَرًا فِي اليَمِّ)، وهو بخلاف(هَبْ) الذي هو أمرٌ للفعل (وَهَبَ يَهَبُ) المتصرف؛ فذاك يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد بنفسه، كقولك: (هَبْ لِي مَالًا)، والمصنف هنا عبَّر عن فعل الأمر بالمضارع؛ لأنه عنده أصله: (لِتَهَبْ). (ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٩، والبديع لابن الأثير ١/ ٤٤٦).

(٢) وهو فعل أمر، ومعناه(اتْرُكْ)، والمستعمل من هذه المادة المضارع والأمر فقط.

(٣) فيُقالُ: (لَسْتُ) و(لَيْسَتْ)، و(نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ)، وتاءُ الفاعل وتاءُ التأنيث علامتان من علامات الأفعال.

(٤) وهما اسما فعل أمرٍ، تقول: (هَلُمَّ زيدًا) أي: قَرِّبه وأحضره، و(هَاتِ الشيءَ) أي: أعطِنِيهِ. (ينظر: المفصل للزمخشري ص١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣/ ٣).

(٥) لأنه لا يجوز دخولها علىٰ فعل الأمر، كما لا يصح دخولها علىٰ الفعل الماضي. (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/ ٥٤٢).

اسْمُ الفَاعِلِ

مِنْهُ عَلَىٰ (فَاعِلٍ)، نَحْوُ: (نَاصِرٍ)، وَعَلَىٰ غَيْرِهِ مِنْ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ لِلْمُبَالَغَةِ، مِثْلُ: (فَعَّالٍ)، وَ(فَعِيلٍ).

وَقَدْ يَكُونُ الفِعْلُ بِمَعْنَىٰ اسْمِ الفَاعِلِ مِنْ بَابِ[١٤/ب] المُفَاعَلَةِ، نَحْوُ: (الجَلِيسِ)، وَ(النَّدِيمِ)، مِثْلُ: (المُجَالِسِ)، وَ(المُنَادِمِ).

وَمِنَ الصِّفَاتِ عَلَىٰ (فُعْلُولٍ) وَ(فِعْلَالٍ)، نَحْوُ: (رُعْبُوبٍ)(١) وَ(هِمْلَاجٍ)(٢)، وَ(فَعُولٍ) وَ(فَعُولَةٍ) وَ(مِفْعَالٍ) وَ(فَاعُولٍ) وَ(فُعَلَةٍ)، نَحْوُ: (قَطَّاعٍ) وَ(عَلِيمٍ) وَ(عَطُوفٍ) وَ(فَرُوقَةٍ) وَ(مِجْزَاعٍ) وَ(فَارُوقٍ) وَ(هُمَزَةٍ)، وَ(صِدِّيقٍ)(٣).

وَ(فَعُولٌ) وَ(مِفْعَالٌ) لَا يَلْحَقُهُمَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ(٤)،

---

(١) وهو الضَّعيف الجبان. (الصحاح ١/ ١٣٧، وتاج العروس ٢/ ٥٠٧: [رعب].

(٢) وهو الحَسَنُ السَّيْرِ فِي سُرْعةٍ وبَخْتَرَةٍ. (لسان العرب ٦/ ٤٧٠٢، وتاج العروس ٦/ ٢٨٥: [هملج]).

(٣) يعني به المصدر الذي يقع صفة بقصد المبالغة، مثل: هذا رجلٌ ثِقَةٌ، وهي امرأَةٌ عَدْلٌ، وهم رجالٌ صِدْقٌ، فهذه المصادرُ كلُّها ممّا وُصف بها للمبالغة، كأنّهم جعلوا الموصوف ذلك المعنىٰ لكثرةِ حُصوله منه. (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٣٧).

(٤) أمَّا (فَعُولٌ) فحذفت منه التاء كقولهم: (امْرَأَةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ)؛ فرقًا بين (فَعُولٍ) بمعنىٰ (فَاعِلٍ) و(فَعُولٍ) بمعنىٰ (مَفْعُولٍ) نحو: (حَلُوبَةٍ) و(رَكُوبَةٍ) بمعنىٰ (مَحْلُوبَةٍ) و(مَرْكُوبَةٍ)، وأمَّا (مِفْعَالٌ) فحذفوا منه التاء؛ لأنه انعدل من الصفات انعدالًا أشدَّ من انعدال (صَبُورٍ) و(شَكُورٍ) عن جهته، وأيضًا لأنه مبنيٌّ علىٰ غير فعل، كما أنَّ (صَبُورًا) و(شَكُورًا) مبنيَّان علىٰ غير فعل، فإن قلت: فإن فعلهما (صَبَرَ) و(شَكَرَ)، قيل لك: إنما ذاك للصَّابر والشَّاكر، وليسا لـ (صَبُورٍ) ولا (شَكُورٍ). (ينظر: إسفار الفصيح للهروي ٢/ ٧٨٥، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ٣٠٢، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ٥٦٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٩٠).

وَ(عَدُوَّةٌ) شَاذٌّ[1].

وَكُلُّ اسْمٍ فِيهِ أَلِفُ المُبَالَغَةِ[2] يُثَنَّىٰ وَيُجْمَعُ وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، نَحْوُ: (الأَكْبَرِ) وَ(الأَكْبَرَيْنِ) وَ(الأَكْبَرِينَ) وَ(الكَبِيرِينَ) وَ(الكَبِيرَاتِ).

وَكُلُّ اسْمٍ فِيهِ أَلِفُ التَّفْضِيلِ يَلْزَمُ لَفْظَهُ فَقَطْ، نَحْوُ: (هَذَا أَكْبَرُ مِنْكَ)، (هُمَا أَكْبَرُ مِنْكُمَا)، (هُمْ أَكْبَرُ مِنْكُمْ)، (هِيَ أَكْبَرُ مِنْكِ)، (هُنَّ أَكْبَرُ مِنْكُنَّ)، وَ(زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو، وَشَرٌّ مِنْ خَالِدٍ) بِلَا أَلِفٍ، وَيَجُوزُ: (أَشَرٌّ مِنْهُمْ)[3] وَحْدَهُ، وَالفَرْقُ بَيْنَ الأَلِفَيْنِ لُزُومُ (مِنْ) مَعَ أَلِفِ التَّفْضِيلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَ(فَعِيلٌ) يُجْمَعُ عَلَىٰ (فُعَالَىٰ) و(فَعْلَىٰ)، نَحْوُ: (أُسَارَىٰ)، وَ(قَتْلَىٰ).

وَ(فَعْلَانُ) يُجْمَعُ عَلَىٰ (فَعَالَىٰ)، نَحْوُ: (سَكَارَىٰ)، وَ(حَيَارَىٰ).

وَالمُؤَنَّثُ مِنْ (فَعْلَانَ) عَلَىٰ (فَعْلَىٰ) غَالِبًا، نَحْوُ: (عَطْشَىٰ)[1/15]، وَ(سَكْرَىٰ).

وَالمُؤَنَّثُ خَمْسَةٌ: حَقِيقِيٌّ كَـ (المَرْأَةِ) وَ(النَّاقَةِ)، وَسَمَاعِيٌّ كَـ (الدَّارِ) وَ(الشَّمْسِ) وَ(الرِّيحِ) وَ(الحَالِ) وَ(الدِّرْعِ) وَأَكْثَرِ الأَعْضَاءِ المُزْدَوَجَةِ نَحْوُ: (اليَدَيْنِ) وَ(الرِّجْلَيْنِ)، وَذُو عَلَامَةٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: التَّاءُ الَّتِي تُقْلَبُ هَاءً عِنْدَ الوَقْفِ، نَحْوُ: (رَحْمَةٍ) وَ(رَأْفَةٍ)، وَالأَلِفَانِ المَقْصُورَةُ وَالمَمْدُودَةُ إِذَا وَقَعَتَا بَعْدَ

(١) لخروجه عن القاعدة، ومع ذلك فإنه محمولٌ علىٰ ضده وهو (صَدِيقَة). (ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ٤٢٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٨٩).

(٢) يقصد (أل) الداخلة علىٰ اسم التَّفضيل.

(٣) وهو الأصل، إلا أنهم حذفوا منه الألف لكثرة الاستعمال. (ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٦٠).

ثَلَاثَةٍ، نَحْوُ: (عُسْرَىٰ) وَ(يُسْرَىٰ) وَ(حَمْرَاءَ) وَ(صَفْرَاءَ) وَ(سَابِيَاءَ)[1] وَ(جِرْبِيَاءَ)[2] وَ(نَافِعَاءَ).

وَكُلُّ صِفَةٍ اخْتُصَّتْ بِالمُؤَنَّثِ لَمْ تَلْحَقْهَا عَلَامَةٌ، نَحْوُ: (طَالِقٍ) وَ(حَامِلٍ) وَ(مُنْفَصِلٍ)[3].

وَقَدْ تَلْحَقُ الهَاءُ بِالمُبَالَغَةِ، نَحْوُ: (الدَّاهِيَةِ) وَ(البَاقِعَةِ)[4] وَ(العَلَّامَةِ).

وَكُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ[5]، نَحْوُ: (قَالَتِ الرِّجَالُ) وَ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[6].

---

(١) في الأصل: (وهابياء)، والمثبت الصواب، والسَّابِيَاءُ: المَشِيمَةُ التي تَخْرُجُ مَعَ الوَلَدِ. (ينظر: الصحاح ٦/ ٢٣٧٢، ولسان العرب ٣/ ١٩٣٣، وتاج العروس ٣٨/ ٢٤٢: [سبي]).

(٢) بزنة (فِعْلِيَاء)، صفةٌ لمؤنث، وهي الرِّيح الشَّمال الباردة. (ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٦٣، وشرحه للسيرافي ٥/ ١٥٤، ١٩١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/ ٥٤٦، وتاج العروس [جرب] ٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٣) بمعنىٰ: ذاتِ طَلاقٍ وحَمْلٍ وانْفِصَالٍ؛ لأنَّه قُصِدَ به - هنا - معنىٰ المصدر، والمصدر لا يؤنث، وإلَّا لَزِمَتْ علامَةُ التَّأنِيثِ كما هُو شأنُ الصِّفاتِ إن قُصِدَ أنها تُطَلَّق أو تَحْمل أو تنفصلُ الآن أو غدًا قيل: هي طالقةٌ أو حاملةٌ أو مُنفصلةٌ الآن أو غدًا. (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤، وعلل النحو لابن الورَّاق ص٥٦٦، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٨، وشرح الشافية للجاربردي ص١٢٦).

(٤) البَاقِعَة: الدَّاهية. (الصحاح [بقع] ٣/ ١١٨٧).

(٥) لأَنَّك تُريد معنىٰ (جَمَاعة)، ولا تُذَكِّر من ذلك إلا ما كان فعله يجري بالواو والنون في الجمع، وذلك كل ما يعقل، تقول: (مُسْلِمٌ) و(مُسْلِمُونَ). (ينظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٤/ ٨٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٨).

(٦) سورة الحجرات، من الآية (١٤).

وَعَلَىٰ[1] (فَعِلٍ) وَ(فَعْلَانَ)، نَحْوُ: (حَذِرٍ) وَ(عَطْشَانَ)، وَغَالِبُهُمَا مِنْ بَابِ (عَلِمَ).

وَعَلَىٰ (فَعْلٍ) وَ(فَعَلٍ) وَ(فُعُلٍ) وَ(فُعَالٍ) وَ(فَعِيلٍ)[2]، نَحْوُ: (صَحٍّ) وَ(بَطَلٍ) وَ(جُنُبٍ) وَ(عُجَابٍ) وَ(كَرِيمٍ).

وَجَمْعُهُ مِن (فَاعِلٍ): (فُعَّالٌ) وَ(فَعَلَةٌ) لِلمُذَكَّرِ، نَحْوُ: (كُتَّابٍ) وَ(كَتَبَةٍ)، وَعَلَىٰ (فُعَّلٍ) لَهُمَا، نَحْوُ: (رِجَالٍ نُصَّرٍ)، وَ(نِسَاءٍ غُلَّبٍ)، وَعَلَىٰ (فَوَاعِلَ)[ق/١٥٩] لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ: (طَوَالِقُ)[3].

وَ(دُعَاةٌ) وَ(رُمَاةٌ) مِنَ النَّاقِصِ عَلَىٰ (فُعَلَةٍ)، وَضَمُّ الفَاءِ عِوَضُ القَلْبِ وَالتَّسْكِينِ، وَ(السَّرَاةُ)[4] شَاذٌّ.

---

(١) أي: ومن الصفات علىٰ ... .

(٢) في الأصل: (وفعل)، والمثبت الصواب.

(٣) وجاءَ (فَوَاعِلُ) لِلمُذَكَّرِ مِن غَيرِ العَاقِلِ كـ (جِمَالٍ بَوَازِلَ) و (أَيَّامٍ مَوَاضٍ)، وإِنْ سُمِّيَ بالصِّفَةِ لِلعاقِلِ جازَ جَمعُهُ علىٰ (فَوَاعِلَ) كـ (عَوَالِمَ) في (عَالِمٍ) اسمًا. (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٦٣٢، ٦٣٣، والأصول في النحو ٣/ ١٦، ١٧، وشرح التصريح ٢/ ٥٤٧).

(٤) جمع (سَرِيٍّ) للمرتفع القدر، ولا يكون ذلك إلا لسادات القوم، وأصل (سَرَاة): (سَرَوَة)، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وفتح السين شاذ؛ ولذلك قالوا: ليس في كلامهم جمع «فَعِيلٍ» علىٰ «فَعَلَةٍ» محركةً إلا (سَرِيٌّ وسَرَاةٍ)، وقال الجوهري: «وهو جمعٌ عزيزٌ أن يجمع (فَعِيلٌ) علىٰ (فَعَلَةٍ)، ولا يُعرَف غيرُه»؛ ولذلك جعله سيبويه – رحمه الله – اسمَ جمع لا جمعًا. (ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٦٢٥، والصحاح [سرا] ٦/ ٢٣٧٥، وشرح كفاية المتحفظ «تحرير الرواية في تقرير الكفاية» لمحمد بن الطيب الفاسي ص١٢٢).

وَ(قَالَةٌ) وَ(بَاعَةٌ) مِنَ الأَجْوَفِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمُّ الفَاءِ لِلْأَلِفِ المَقْلُوبَةِ بَعْدَهَا.

وَاسْمُ المَفْعُولِ عَلَىٰ (مَفْعُولٍ)، نَحْوُ: (مَنْصُورٍ)، وَعَلَىٰ (فَعِيلٍ) وَ(فَعُولٍ)، نَحْوُ: (قَتِيلٍ) وَ(رَكُوبٍ)(١)، وَعَلَىٰ (فِعْلٍ) نَحْوُ: (إِلْفٍ)(٢)، [وَعَلَىٰ (فُعْلٍ) نَحْوُ:](٣) (خُبْزٍ)(٤).

وَالمَصْدَرُ عَلَىٰ (فَعْلٍ) مِنَ المُتَعَدِّي غَالِبًا، نَحْوُ: (ضَرْبٍ) وَ(نَصْرٍ)، وَعَلَىٰ (فُعُولٍ) مِنَ اللَّازِمِ غَالِبًا، نَحْوُ: (جُلُوسٍ) وَ(خُمُودٍ)، وَعَلَىٰ (فِعْلٍ) وَ(فَعَلٍ) مِنْ بَابِ (عَلِمَ) غَالِبًا، نَحْوُ: (عِلْمٍ) وَ(حِذْقٍ) وَ(حَذَرٍ)، وَعَلَىٰ (فُعْلٍ) وَ(فِعَلٍ) وَ(فَعَالَة) مِنْ بَابِ (عَظُمَ) غَالِبًا، نَحْوُ: (صُغْرٍ) وَ(عِظَمٍ) وَ(حَدَاثَةٍ)، وَعَلَىٰ (فَعَلَانٍ) نَحْوُ: (مَيَلَانٍ) وَ(خَفَقَانٍ) فِيمَا فِيهِ اخْتِلَاجٌ مِنْ طَبْعِهِ، وَعَلَىٰ (فَعْلُولَةٍ)(٥) مِنَ الأَجْوَفِ اليَائِيِّ خَاصَّةً، نَحْوُ: (صَيْرُورَةٍ) وَ(قَيْلُولَةٍ)، وَعَلَىٰ (مَفْعِلٍ) مِنْهُ، نَحْوُ: (مَسِيلٍ) وَ(مَصِيرٍ) قِيَاسٌ، وَعَلَىٰ (تَفْعَالٍ) قِيَاسٌ مِنَ الأَبْوَابِ كُلِّهَا، نَحْوُ: (تَخْطَابٍ) وَ(تَضْرَابٍ) وَ(تَرْحَالٍ) وَ(تَكْرَارٍ) وَ(تَعْذَارٍ)، وَ(تِبْيَانٌ) - بِكَسْرِ التَّاءِ - شَاذٌّ(٦)، وَعَلَىٰ (مَفْعَلٍ) قِيَاسٌ مِثْلُهُ[١/١٦].

---

(١) أي: (مَقْتُول) و(مَرْكُوب).

(٢) أي: (مَأْلُوف).

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ لإصلاح النصِّ.

(٤) أي: (مَخْبُوز).

(٥) في الأصل: (فعولة)، والمثبت الصواب.

(٦) وذهب سِيبَوَيهِ في (الكتاب ٤/ ٨٤) في (التِّبْيَانِ) بالكسرِ: إِنَّه اسْمٌ أُقيمَ مقامَ مصدرِ (بَيَّنَ)، كما أُقِيمَ (غَارَةٌ) مقامَ (إِغَارَةٍ). (وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٦٠، والمخصص ١٤/ ١٩٠).

وَمِنَ المَصَادِرِ مَا هُوَ عَلَىٰ (فِعْلَىٰ) وَ(فُعْلَىٰ)، نَحْوُ: (ذِكْرَىٰ) وَ(بُشْرَىٰ)، وَمِنْهَا مَا هُوَ (فَعِيلٌ) وَ(فُعَالٌ)، وَغَالِبُهُمَا مِنَ الأَصْوَاتِ، نَحْوُ: (صَهِيلٍ) وَ(هَدِيلٍ)(١) وَ(رُغَاءٍ)(٢) وَ(ثُغَاءٍ)(٣).

وَ(النَّقَرَىٰ)(٤) وَ(الجَفَلَىٰ)(٥) وَ(الجَمَزَىٰ)(٦) وَ(البَشَكَىٰ)(٧) مِنْ صِفَاتِ المَصَادِرِ.

وَاسْمُ المَفْعُولِ يَجْرِي مَجْرَىٰ المَصْدَرِ مِنَ الأَبْوَابِ كُلِّهَا، [نَحْوُ]: ﴿وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾(٨)، وَ(اسْتَقْرَرْنَا مُسْتَقَرًّا حَسَنًا).

وَاسْمُ المَصْدَرِ يُرَادُ بِهِ الفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ، نَحْوُ: (عَدْلٍ) وَ(خَلْقٍ)، بِمَعْنَىٰ

(١) صَوْتُ الحَمَام. (الصحاح ٥/ ١٨٤٨، وتاج العروس ٣١/ ١١٨: [هدل]).

(٢) صَوْتُ ذواتِ الخُفِّ، كالبعير والضَّبُع والنَّعام، وقد رَغا البعيرُ يَرْغو رُغاءً، إذا ضجّ. (الصحاح [رغا] ٦/ ٢٣٥٩، وتاج العروس [رغو] ٣٨/ ١٦٨).

(٣) لِصَوْتِ الشَّاةِ وما شَاكَلَها، ومِنْهُ (الثَّاغِيَةُ) لِلشَّاةِ. (الصحاح ٦/ ٢٢٩٣، ومقاييس اللغة ١/ ٣٧٨، ولسان العرب ١/ ٤٨٨: [ثغا]).

(٤) تقولُ: «دعوتُهم النَّقَرَىٰ»، أي دعوةً خاصَّةً، وهو أن يدعو بعضًا دونَ بعض. (الصحاح [نقر] ٢/ ٨٣٥).

(٥) تقولُ: «دعوتُهُم الجَفَلَىٰ»، وهو أن تدعوَ الناسَ إلىٰ طعامك عامَّةً. (الصحاح ٤/ ١٦٥٧، وتاج العروس ٢٨/ ٢١٤: [جفل]).

(٦) لِضَرْبٍ مِن الحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ، ومِنْها: (الجَمَّازَةُ) لِلنَّاقَةِ. (الصحاح ٣/ ٨٦٩، وتاج العروس ١٥/ ٧٠: [جمز]).

(٧) هو المشي السريع، يقال: «ناقةٌ بَشَكَىٰ»، إذا كانت سريعةً. (المقصور والممدود لأبي علي القالي ص٢٦).

(٨) سورة الإسراء، من الآية (٨٠).

(عَادِلٍ) وَ(مَخْلُوقٍ).

وَ(المَفْعِلُ) لِلْمَوْضِعِ، نَحْوُ: (المَجْلِسِ) وَ(المَحْفِلِ).

وَ(المِفْعَلُ) وَ(المِفْعَلَةُ) وَ(المِفْعَالُ) وَ(المُفْعُلُ) لِلْآلَةِ، نَحْوُ: (المِبْرَدِ) وَ(المِلْعَقَةِ) وَ(المِثْقَابِ) وَ(المُنْخُلِ)

وَ(المَفْعَلَةُ) لِلسَّبَبِ، نَحْوُ: «الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»[1]، أَيْ: سَبَبٌ لِلْبُخْلِ وَالجُبْنِ.

وَ(الفِعْلَةُ) لِلْهَيْئَةِ، نَحْوُ: (رَكِبْتُ رِكْبَةَ زَيْدٍ).

وَ(الفَعْلَةُ) لِلْعَدَدِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً).

وَ(الفُعْلَةُ) لِلْمَظِنَّةِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ ضُحْكَةٌ)، وَ(عَمْرٌو سُبَّةٌ)، أَيْ: مِمَّنْ يُضْحَكُ مِنْهُ وَيُسَبُّ.

وَ(الفِعَالَةُ) لِلْأُجْرَةِ، نَحْوُ: (الطِّحَانَةِ): أُجْرَةُ الطَّحْنِ، وَ(الخِبَازَةِ): أُجْرَةُ الخَبْزِ.

وَ(الفُعَالَةُ) لِمَا يَفْضُلُ مِنْ شَيْءٍ، نَحْوُ: (النُّحَاتَةُ) لِمَا يَفْضُلُ مِنَ النَّحْتِ، وَ(النُّخَالَةُ) لِمَا يَفْضُلُ مِنَ النَّخْلِ.

وَالأَفْعَالُ[ق/١٦/ب] الرُّبَاعِيَّةُ أَصْلُهَا عَلَىٰ (فَعْلَلَ)، نَحْوُ: (دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً)، فَهُوَ (مُدَحْرِجٌ)، وَكَذَلِكَ (مُدَحْرَجٌ).

وَمُضَاعَفُهُ: (زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالًا)، فَهُوَ (مُزَلْزِلٌ) وَ(زِلْزَالٌ)، وَذَاكَ (مُزَلْزَلٌ).

---

(١) حديثٌ شريفٌ أخرجه ابن ماجه في (سننه ٢/ ١٢٠٩، برقم: ٣٦٦٦)، و الحاكم في (المستدرك ٣/ ١٧٩، برقم: ٤٧٧١، ٣/ ٣٣٥ برقم: ٥٢٨٤).

وَمَزِيدُهُ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: (أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا)، فَهُوَ (مُكْرِمٌ)، وَذَاكَ (مُكْرَمٌ)، وَلِدُخُولِ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: (أَصْبَحَ) وَ(أَمْسَىٰ) وَ(أَشْكَلَ)، أي: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ وَالمَسَاءِ وَالإِشْكَالِ، وَلِصَيْرُورَةِ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: (أَيْسَرَ) وَ(أَعْسَرَ)، أَيْ: صَارَ ذَا يُسْرٍ وَعُسْرٍ، وَبِالتَّشْدِيدِ لِفَاءِ الكَلِمَةِ لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: (عَظَّمَ يُعَظِّمُ تَعْظِيمًا)، فَهُوَ (مُعَظِّمٌ)، وَذَاكَ (مُعَظَّمٌ)، وَلِلتَّكْثِيرِ، نَحْوُ: (قَطَّعَ يُقَطِّعُ)، وَلِجَعْلِ شَيْءٍ فِي طَبْعِ شَيْءٍ، نَحْوُ: (حَجَّرَ يُحَجِّرُ)، وَلِشُغْلِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، نَحْوُ: (خَشَّبَ يُخَشِّبُ)، وَ(قَيَّدَ يُقَيِّدُ)، وَبِزِيَادَةِ بَعْدَ فَاءِ الكَلِمَةِ لِلْفِعْلِ بَيْنَ اثْنَيْنِ مُضَافًا إِلَىٰ أَحَدِهِمَا، نَحْوُ: (قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً)، فَهُوَ (مُقَاتِلٌ)، وَذَاكَ (مُقَاتَلٌ).

وَمَزِيدُ التَّاءِ فِي الأَوَّلِ لِلْزُومِ الرُّبَاعِيِّ الأَصْلِيِّ، نَحْوُ: (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا)، فَهُوَ (مُتَدَحْرِجٌ)، [وَمُلْحَقٌ بِهِ] نَحْوُ: (تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ)، [وَلِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ الطَّلَبِ] نَحْوُ: (تَعَظَّمَ يَتَعَظَّمُ تَعَظُّمًا)، فَهُوَ (مُتَعَظِّمٌ)، [وَلِلتَّلَبُّسِ بِالمُسَمَّىٰ][1/٧٧] نَحْوُ: (تَمَثَّلَ يَتَمَثَّلُ)، وَ(تَقَمَّصَ يَتَقَمَّصُ)، [وَلِلاشْتِرَاكِ فِي الفَاعِلِيَّةِ] نَحْوُ: (تَنَاظَرَ يَتَنَاظَرُ تَنَاظُرًا)، فَهُوَ (مُتَنَاظِرٌ)، وَذَاكَ (مُتَنَاظَرٌ)، [وَلِلتَّكَلُّفِ] نَحْوُ: (تَجَاهَلَ يَتَجَاهَلُ).

[وَ(انْفَعَلَ)] لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: (انْقَطَعَ يَنْقَطِعُ انْقِطَاعًا)، فَهُوَ (مُنْقَطِعٌ)، وَذَاكَ (مُنْقَطَعٌ بِهِ)، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي المُتَعَدِّي دُونَ اللَّازِمِ.

[وَ(افْتَعَلَ) – أَيْضًا –] لِلْمُطَاوَعَة، نَحْوُ: (اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا)، فَهُوَ (مُجْتَمِعٌ)، وَذَاكَ (مُجْتَمَعٌ بِهِ)، [وَلِلتَّكْلِيفِ] نَحْوُ: (انْتَدَبَ يَنْتَدِبُ)، [وَلِلتَّصَرُّفِ، وهو الاجتِهادُ في تحصيلِ أصْلِهِ]، نَحْوُ: (اكْتَسَبَ يَكْتَسِبُ)، [وَلِلاتِّخَاذِ] نَحْوُ: (الْتَحَفَ يَلْتَحِفُ)، [وَلِلْمُفَاعَلَةِ] نَحْوُ: (اخْتَصَمَ يَخْتَصِمُ)،

[وَبِمَعْنَىٰ (فَعَلَ)] نَحْوُ: (اقْتَطَعَ يَقْتَطِعُ).

وَتَاءُ (افْتَعَلَ) مَعَ الزَّايِ دَالٌ، نَحْوُ: (ازْدَحَمَ) وَ(ازْدَجَرَ)، وَمَعَ الصَّادِ وَالضَّادِ وَالطَّاءِ وَالظَّاءِ طَاءٌ، نَحْوُ: (اضْطَرَمَ) وَ(اضْطَرَبَ) وَ(اطَّهَّرَ) و(اطَّرَحَ).

[وَ(افْعَلَّ)] لِفِعْلِ الطَّبِيعَةِ فِي الأَلْوَانِ وَالحِلَىٰ[1]، نَحْوُ: (احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا) فَهُوَ (مُحْمَرٌّ)، وَ(احْوَرَّ يَحْوَرُّ احْوِرَارًا) فَهُوَ (مُحْوَرٌّ).

[وَ(اسْتَفْعَلَ)] مَزِيدَ الأَلِفِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ[ب/١٢] قَبْلَ الفَاءِ لِلطَّلَبِ، نَحْوُ: (اسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ اسْتِغْفَارًا) فَهُوَ (مُسْتَغْفِرٌ)، وَذَاكَ (مُسْتَغْفَرٌ)، [وَبِمَعْنَىٰ: وَجَدْتُهُ كَذَا]، نَحْوُ: (اسْتَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ)، [وَبِمَعْنَىٰ: (افْتَعَلَ)] نَحْوُ: (اسْتَجْمَعَ يَسْتَجْمِعُ).

[وَهَمْزَةُ الوَصْلِ] قَبْلَ الفَاءِ وَالوَاوِ وَالعَيْنِ بَعْدَ العَيْنِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي اللَّازِمِ، نَحْوُ: (اخْشَوْشَنَ يَخْشَوْشِنُ اخْشِيشَانًا) فَهُوَ (مُخْشَوْشِنٌ)، [وَلِلْمُبَالَغَةِ - أَيْضًا -] فِي المُتَعَدِّي، نَحْوُ: (اقْتَطَعَ يَقْطَوْطِعُ).

وَ(احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا) فَهُوَ (مُحْرَنْجِمٌ)[2]، وَ(اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ

---

(١) الحِلَىٰ: هي العَلامَاتُ الظَّاهِرَةُ لِلعُيُونِ في أعضاء الحَيَوانِ، جمعُ (الحِلْيَةِ). (ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٧٣).

(٢) يُقالُ: (احْرَنْجَمَ القَوْمُ) إذا ازدَحَمُوا، و (حَرْجَمْتُ الإِبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ) إذا رَدَدْتَها فارْتَدَّ بَعْضُها علىٰ بَعْضٍ، ويُقالُ - أيضًا -: (احْرَنْجَمَ) إذا رَجَعَ عَنْ أَمْرٍ بَعْدَ إرادَتِهِ.(الصحاح ٥/ ١٨٩٨، ولسان العرب ٢/ ٨٢٤، وتاج العروس ٣١/ ٤٧٤: [حرجم]).

اجْلِوَّاذًا) فَهُوَ (مُجْلَوِّذٌ)(١)، وَ(اجْلَعَبَّ يَجْلَعِبُّ اجْلِعْبَابًا) فَهُوَ (مُجْلَعِبٌّ)(٢) مُلْحَقَاتٌ(٣) بِالمَزِيدِ، وَالأَصْلُ: (حَرْجَمَ)، وَ(جَلْوَذَ)، وَ(جَلْعَبَ).

وَ(احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا(٤)) فَهُوَ (مُحْمَارٌّ) مُلْحَقٌ بِهِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ مِثْلُ: (احْمَرَّ يَحْمَرُّ).

وَ(ادَّثَرَ يَدَّثِرُ ادِّثَارًا) فَهُوَ (مُدَّثِرٌ) أَصْلُهُ: (تَدَثَّرَ يَتَدَثَّرُ)، وَ(ادَّارَكَ يَدَّارَكُ ادِّرَاكًا(٥)) فَهُوَ (مُدَّارِكٌ)، أَصْلُهُ: (تَدَارَكَ يَتَدَارَكُ)، فَلَمَّا أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي التَّاءِ احْتِيجَ إِلَىٰ اجْتِلَابِ الهَمْزَةِ فِي المَاضِي؛ لِاسْتِحَالَةِ الِابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، فَقِيلَ: (ادَّثَرَ) وَ(ادَّارَكَ).

وَالوَاوُ بَعْدَ[أ/١٨] ثَلَاثَةٍ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِمَا بَعْدَهَا اللَّازِمُ يَاءٌ فِي الخَطِّ، وَأَلِفٌ فِي اللَّفْظِ فِي المَاضِي، وَيَاءٌ سَاكِنَةٌ فِي المُضَارِعِ، نَحْوُ: (أَعْطَىٰ يُعْطِي إِعْطَاءً) فَهُوَ (مُعْطٍ)، وَذَاكَ (مُعْطًىٰ)، وَ(انْتَمَىٰ يَنْتَمِي انْتِمَاءً) فَهُوَ (مُنْتَمٍ)، وَذَاكَ (مُنْتَمًىٰ إِلَيْهِ)، وَ(اسْتَدْعَىٰ يَسْتَدْعِي اسْتِدْعَاءً) فَهُوَ (مُسْتَدْعٍ)، وَذَاكَ (مُسْتَدْعًىٰ)، وَإِنِ اتَّصَلَتْ فَهِيَ(٦) يَاءٌ فِي الخَطِّ وَاللَّفْظِ، نَحْوُ: (أَعْطَيْتُ) وَ(انْتَمَيْتُ)

---

(١) يُقال: (اجْلَوَّذَ بِهِمُ السَّيْرُ)، أي: دَامَ معَ السُّرْعَة. (الصحاح ٢/ ٥٦٢، ولسان العرب ١/ ٦٥٦، وتاج العروس ٩/ ٣٨٩: [جلذ]).

(٢) يُقالُ: (اجْلَعَبَّ الرجلُ اجلعبابًا)، إذا اضطجع وامتدَّ وانبسط، و(اجلعَبَّ في السَير)، إذا مضىٰ وجدَّ، و(سيلٌ مُجْلَعِبٌّ) أي: كثيرٌ. (الصحاح ١/ ١٠١، وتاج العروس ٢/ ١٨٢ : [جلعب]).

(٣) في الأصل: (مختلفات)، والمثبت الصواب.

(٤) في الأصل: (احمرارًا)، والمثبت الصواب.

(٥) في الأصل: (ادِّيراكًا)، والمثبت الصواب.

(٦) في الأصل: (فهو)، والمثبت الصواب.

وَ(اسْتَدْعَيْتُ)، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبُ المَحَلِّ فَهُوَ أَلِفٌ فِي الخَطِّ وَاللَّفْظِ، نَحْوُ: (أَعْطَاهُ) وَ(اسْتَدْعَاهُ)، وَبَعْضُهُمْ جَعَلُوهَا يَاءً فِي الخَطِّ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرٌ فَيَاءٌ فِي الخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ، نَحْوُ: (أَعْطَىٰ زَيْدٌ) وَ(اسْتَدْعَىٰ عَمْرٌو).

وَفِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ هَذِهِ الأَبْوَابِ كُلِّهَا يُضَمُّ أَوَّلُهَا، وَيَنْكَسِرُ مَا قَبْلَ آخِرِهَا فِي المَاضِي، وَيُفْتَحُ فِي المُضَارِعِ سِوَىٰ مُعْتَلِّ العَيْنِ وَهُوَ الأَجْوَفُ، نَحْوُ: (نُصِرَ يُنْصَرُ)، وَ(أُكْرِمَ يُكْرَمُ)، وَ(عُظِّمَ يُعَظَّمُ)، وَ(قُوتِلَ يُقَاتَلُ)، وَ(تُقُمِّصَ يُتَقَمَّصُ)، وَ(تُنُوشِدَ يُتَنَاشَدُ)، وَ(دُحْرِجَ يُدَحْرَجُ)، وَ(تُجُلْبِبَ يُتَجَلْبَبُ)، وَ(انْقُطِعَ بِهِ يُنْقَطَعُ)، وَ(اجْتُمِعَ بِهِ يُجْتَمَعُ)، وَ(اسْتُغْفِرَ لَهُ يُسْتَغْفَرُ)، وَ(اخْشُوشِنَ يُخْشَوْشَنُ)، وَ(احْرُنْجِمَ يُحْرَنْجَمُ)[٦/١٨]، وَ(اجْلُوِّذَ يُجْلَوَّذُ).

وَالأَلِفَاتُ الزَّائِدَةُ فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الأَفْعَالِ فِي أَمْرِهَا وَمَاضِيهَا أَلِفَاتُ الوَصْلِ مَا عَدَا أَلِفِ الرُّبَاعِيِّ فَإِنَّهَا أَلِفُ القَطْعِ، لَا يَجُوزُ وَصْلُهَا بِحَالٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

فَإِذَنْ: أَوْزَانُ الأَسْمَاءِ عِشْرُونَ، وَأَوْزَانُ الأَفْعَالِ عِشْرُونَ:

فَالأَسْمَاءُ نَحْوُ: (فَلْسٍ)، وَ(فَرَسٍ)، وَ(كَتِفٍ)، وَ(عَضُدٍ)، وَ(حِبْرٍ)، وَ(عِنَبٍ)، وَ(إِبِلٍ)، وَ(قُفْلٍ)، وَ(صُرَدٍ)[1]، وَ(عُنُقٍ)، وَنَحْوُ: (جَعْفَرٍ)[2]،

(١) الصُّرَدُ: طائرٌ أبقع، ضخم الرأس والمنقار، نصفه أبيض ونصفه أسود، له برثنٌ عظيم، يصطاد العصافير. (ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ٥٨٤، والنهاية في غريب الأثر ٣/ ٢١).

(٢) للنَّهرِ الصَّغِيرِ في الأَصْلِ. (الاشتقاق لابن دريد ص٢٢٥، والصحاح [جعفر] ٢/ ٦١٥، وتاج العروس [جعفر] ١٠/ ٤٤٦.).

وَ(دِرْهَمٍ)، وَ(زِبْرِجٍ)[1]، وَ(بُرْثُنٍ)[2]، وَ(قِمَطْرٍ)[3]، وَ(جُخْدَبٍ)[4] عِنْدَ الأَخْفَشِ[5]،

(١) للزِّينَةِ من وَشْيٍ أوْ جَوْهَرٍ، وقيل: الذَّهَب. (الصحاح ١/ ٣١٨، ولسان العرب ٣/ ١١٩١، وتاج العروس ٦/ ٥: [زبرج]).

(٢) لِمِخْلَبِ الأَسَدِ. (لسان العرب [برثن] ١/ ٢٤٣، وتاج العروس [برثن] ٣٤/ ٢٤٤).

(٣) لِمَا يُصَانُ فيه الكُتُبُ. (الصحاح [قمطر] ٢/ ٧٩٧، وتاج العروس [قمطر] ١٣/ ٤٧٢).

(٤) وهو الضَّخْمُ الغَلِيظُ، أَو الجَرَادُ الأَخْضَرُ الطَّوِيلُ الرِّجلَينِ. (الصحاح [جخدب] ١/ ٩٧، ولسان العرب [جخدب] ١/ ٥٥٥).

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، وهو الذي ينصرف إليه لقب الأخفش عند إطلاقه، نحوي لغوي، أخذ عن سيبويه، وصحب الخليل قبل سيبويه، له: معاني القرآن والاشتقاق والعروض ومعاني الشعر والتصريف وغيرها، توفي سنة ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك. [طبقات النحويين واللغويين ص٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠].

وينظر رأيه في: التكملة ص٥٤٩، والمنصف ١/ ٢٧، والخصائص ١/ ٦٧، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٨٤، والمفتاح في الصرف ص٣٣، ونزهة الطرف للميداني ص٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٣، واللباب للعكبري ٢/ ٢١٣، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص٥٨، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢/ ١٠١٣، وشرح خلاصة ابن مالك (قسم التصريف) للبعلي ص٣٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٢١، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦١، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٨٦، وشرح الأشموني ٤/ ٣٤٦.

ووافق الأخفشَ الكوفيُّون. (ينظر: نزهة الطرف ص٩٥، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص٥٨).

وَنَحْوُ: (سَفَرْجَلٍ)[1]، وَ(قِرْطَعْبٍ)[2]، وَ(جَحْمَرِشٍ)[3]، وَ(قُذَعْمِلٍ)[4].

وَالأَفْعَالُ نَحْوُ: (خَطَبَ)، وَ(عَلِمَ)، وَ(عَظُمَ)، وَ(أَكْرَمَ)، وَ(رَحَّبَ)، وَ(قَاتَلَ)، وَ(دَحْرَجَ)، وَنَحْوُ: (تَرَحَّبَ)، وَ(تَقَاتَلَ)، وَ(تَدَحْرَجَ)، وَ(احْمَرَّ)، وَ(انْقَطَعَ)، وَ(اجْتَمَعَ)، وَنَحْوُ: (اسْتَغْفَرَ)، وَ(اخْشَوْشَنَ)، وَ(احْرَنْجَمَ)،

(١) قال الفيروزآبادي: «السَّفَرْجَلُ: ثَمَرٌ معروف قابِضٌ مُقَوٍّ مُدِرٌّ مُشَهٍّ مُسَكِّنٌ للعَطَشِ». (القاموس المحيط ٣/ ٣٩٦).

(٢) لِلشَّيءِ القليلِ، ويُقالُ: (مَا فِي السَّمَاءِ قِرْطَعْبٌ)، أي: سَحَابَةٌ. (لسان العرب [قرطع] ٥/ ٣٥٩٣، وتاج العروس [قرطعب] ٤/ ٢٩).

(٣) للعَجُوزِ المُسِنَّةِ. (الصحاح [جحمرش] ٣/ ٩٩٧، وتاج العروس [جحمرش] ١٧/ ٩٨).

(٤) للبَعِيرِ الضَّخْمِ. (كتاب العين [قذعمل] ٢/ ٣٤٧، والصحاح [قذعمل] ٥/ ١٨٠٠، والمحكم ٢/ ٤٧٠، ولسان العرب [قذعمل] ٥/ ٣٥٦٠).

وزاد أبو بكر بن السَّرَّاج في الخماسيِّ بناءً خامسًا وهو (الهُنْدَلِعُ) علىٰ (فُعْلَلِلٍ) لِبَقْلَةٍ، وتبعه أبو بكر الزُّبَيديّ. (ينظر: الأصول في النحو ٣/ ١٨٦، والتكملة ص٥٥٠، والاستدراك علىٰ سيبويه في كتاب الأبنية للزُّبيدي ص٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢١٤، والمحصول لابن إياز ٢/ ١٠١٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٢٤).

قال الرَّضيُّ: «والحقُّ الحُكمُ بزيادة النون؛ لأنه إذا تَرَدَّدَ الحرفُ بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران، فالأوْلَىٰ الحكمُ بالزيادة لكثرة ذي الزيادة، ولو جاز أن يكون (هُنْدَلِعٌ) (فُعْلَلِلًا) لجاز أن يكون (كَنَهْبَلٌ) (فَعَلَّلًا)، وذلك خَرْقٌ لا يُرْقَعُ فتكثر الأصول». (شرحه علىٰ الشافية ١/ ٤٩)، وينظر: (توضيح المقاصد ٣/ ١٥٢٤، ١٥٢٥).

وَ(اجْلَوَّذَ)، وَ(احْمَارَّ)، وَ(اجْلَعَبَّ)، وَالمُوفِي عِشْرِينَ فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ(١) فَاعِلُهُ مِنْ هَذِهِ الأَوْزَانِ كُلِّهَا كَمَا ذَكَرْنَا.

وَأَوْزَانُ المَصَادِرِ وَالصِّفَاتِ أَعْنِي أَسْمَاءَ الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ أَحْصَيْتُ مِنْهَا مَا بَلَغَنِي.

وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

تَمَّ نَسْخُ هَذِهِ المُقَدِّمَةِ المُبَارَكَةِ الجَامِعَةِ لِلْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ نَهَارَ الأَرْبِعَاءِ خَامِسَ جُمَادَىٰ الأَوَّلِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَسِتِّمائَةٍ (٦٨٦هـ) بِدَاخِلِ[١/١٩] مَدِينَةِ غَزَّةَ المَحْرُوسَةِ، بِرَسْمِ الوَلَدِ العَزِيزِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَاجِّ الأَجَلِّ حَسَنِ بْنِ ... (٢)، أَنْشَأَهُ اللهُ نُشُوءَ الصَّالِحِينَ، وَرَزَقَهُ العِلْمَ وَالعَمَلَ بِهِ وَإِيَّانَا وَجَمِيعَ المُسْلِمِينَ. آمِينَ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ[٣/١٩].

(١) في الأصل: (يسمع)، والمثبت الصواب.

(٢) بياض في الأصل.

١- فهرس الآيات القرآنيَّة

م	السـورة	نص الآية الشريفة	رقمها	رقم الصفحة
١	البقرة	﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾	٢٥٤	٣٢٢٢
٢	الإسراء	﴿وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾	٨٠	٣٢٤٤
٣	الإسراء	﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾	١١٠	٣٢٢٥
٤	الرُّوم	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٣٢١٩
٥	الحجرات	﴿وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾	١٣	٣٢٣٤
٦	الحجرات	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾	١٤	٣٢٤١
٧	المطففين	﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾	١٤	٣٢٣٤

٢-فهرس الحديث الشريف

نص الآية الشريفة	رقم الصفحة
«الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»	٣٢٤٥

٣- فهرس النَّظم

النظـــــــم	رقم الصفحة
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَـةٌ ثُـمَّ جَمْعٌ ثُـمَّ تَرْكِيبُ وَالنُّونُ زَائِـدَةً مِنْ قَبْلِهَـا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ	٣١٩٦

أهم مصادر البحث [1]

أولاً : القرآن الكريم.

ثانيًا : المخطوطات والرسائل الجامعية :

- شرح الشافية للخضر اليزدي، تحقيق: حسن أحمد الحمدو العثمان، وهر رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرىٰ، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، تحقيق : ثريا مصطفىٰ عقاب، وهي ر سالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرىٰ، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٣م.

ثالثًا : المطبوعات :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي، ت/ ٨٠٢هـ، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ط/ الأولىٰ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تحقيق: أ. د/ أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، (ت ١١١٧هـ)، تحقيق / أنس مهرة، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان، الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- آثار البلاد وأخبار العباد، لزكريا بن محمد القزويني (ت ٦٨٢هـ)، ط/ دار صادر – بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(١) مرتبة هجائيًّا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولىٰ بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وجدت.

- الاستدراك علىٰ سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات علىٰ ما أورده فيه مهذبًا، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ)، باعتناء المستشرق الإيطالي/ اغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ فخر صالح قباوة، دار الجيل – بيروت، ط/ الأولىٰ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ ١، ١٤٢٠هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ت/ ٧٤٣هـ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط/ الأولىٰ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، ط/ مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ – ١٩٤١م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، ط/ عالم الكتب – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الأعلام، للزركلي، ت/ ١٤١٠هـ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت، الخامسة.
- أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق/ د/ علي أبو زيد، ود/ نبيل أبو عشمة، وآخرين، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط/ ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق/ د. فخر صالح سليمان قدارة، ط/ دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشـــجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الأولىٰ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأمالي، لأبي علي إســـماعيل بن القاســـم القالي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.
- الإنصـاف في مسـائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشـيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر – دمشق.
- أوضـح المسـالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشـام الأنصـاري، تحقيق الشـيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط/ الخامسة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت/ ٣٧٧هـ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط/ الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت/ ٣٣٧هـــ، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط/ السادسة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- البديع في علم العربية، لأبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين ابن الأثير، تحقيق : د. صـالح حسـين العايد، ط/ جامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة، الأولىٰ، ١٤٢١هـ.
- بغيـة الوعـاة في طبقـات اللغويين والنحـاة، للحـافظ جلال الـدين السـيوطي، ت/ ٩١١هـ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين قاســم بن قُطْلوبغا السُّــودوني، تحقيق/ محمد خير رمضـان يوسـف، ط/ دار القلم – دمشـق، الأولىٰ، ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضىٰ الزبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٢هـ.

- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع، تحقيق/ فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، ط/ جامعة أم القرىٰ، الأولىٰ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت/ ٦١٦هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط/ الأولىٰ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت/ ٦١٧هـ، تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط/ الأولىٰ ١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : د. حسن هنداوي، ط/ دار القلم - دمشق، الأولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تصحيح الفصيح و شرحه لابن در ستويه، تحقيق/ د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق/ جماعة من العلماء، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، الأولىٰ - ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط/ الأولىٰ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضـــاح العضـــدي)، لأبي علي الفارســـي ت/ ٣٧٧هـــ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط/ ٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشـرح تسـهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسـة وتحقيق/ أ.د/ علي فـاخر، وأ.د/ جـابر البراجـة وآخرين، دار السـلام – القـاهرة، ط/ ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ. د فـايز زكي دياب، دار السـلام، ط/ الأولىٰ ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسـم المرادي، تحقيق : د. عبـد الرحمن علي سـليمـان، دار الفكر العربي – القـاهرة، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- التيسـير في القراءات السـبع، لأبي عمرو عثمان بن سـعيد الداني، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للحسـن بن قاسـم المرادي، تحقيق / د. فخر الدين قباوة، والأسـتاذ محمد نديم فاضـل، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الجواهر المضـــية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشـــي الحنفي، ط/ مير محمد كتب خانه – كراتشي.
- حا شية الشريف الجرجاني علىٰ شرح الكافية للر ضي، ط/ الشركة الصحافية العثمانية، سنة ١٣١٠هـ.
- حا شية الصبان علىٰ شرح الأ شموني علىٰ ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد، ط/ المكتبة التوفيقية.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت/ ٣٧٠هـــ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط/ الرابعة، ١٤٠١هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، ط/ عالم الكتب – بيروت.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديرة ، ط الأولىٰ ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ، دار قتيبة – بيروت – دمشق .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت/ ٨٥٢هـ، تحقيق/ محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد، ط/ الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، لشهاب الدين أحمد بن أحمد الوفائي المصري الأزهري، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط/ مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن. الأولىٰ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
- سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق/ محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، ت/ ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط/ الأولىٰ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق/ د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، ط/ ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، ت/ ٦٠٩هـ، تحقيق: د. سلوىٰ محمد عرب، جامعة أم القرىٰ، ١٤١٩هـ.

- شـــرح جمل الزجاجي، لابن الضـــائع النحوي الأندلســـي، تحقيق/ د. يحيىٰ علوان حسون، ط/ دار بغداد – دار أمل الجديدة، ط/ ١، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق / د. صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٢م.
- شـــرح شـــافية ابن الحاجب، لرضـــي الدين محمد بن الحســـن الاســـتراباذي، تحقيق/ محمـد نور الحســـن، ومحمـد الزفزاف، ومحمـد محي الـدين عبـد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٥هـ.
- شـرح شـافية ابن الحاجب للجاربردي (ضـمن مجموعة الشـافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي، تحقيق/ د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط/ مكتبة الثقافة الدينية – الأولىٰ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- شـــرح شـــافية ابن الحاجب، لكمال الدين محمد بن معين الدين الفســـوي، تحقيق/ د. محمد محمود محمد صـــبري الجُبَّه، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولىٰ، ٢٠١٨م.
- شـــرح شـــافية ابن الحاجب لنقره كار (ضـــمن مجموعة الشـــافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.
- شـرح الفصـيح، لابن هشـام اللخمي (ت ٥٧٧هـــ)، تحقيق/ د. مهدي عبيد جاسم، ط/ ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط/ ٥.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، ت/ ٦٨٨هـــ، تحقيق / يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شـرح الكافية الشـافية، لابن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة.

- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق/ د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المكودي علىٰ ألفية ابن مالك، ت/ ٨٠٧هـ، تحقيق: د/ فاطمة راشد الراجحي، ط/ جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت/ ٤٦٩هـ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، الكويت، ط/ الأولىٰ، ١٩٧٦م.
- شرح المقرب المسمىٰ بالتعليقة، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي ت/ ٦٩٨هـ، تحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان – المدينة المنورة، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسىٰ السلسيلي، ت/ ٧٧٠هـ، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط/ المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، الأولىٰ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط/ الرابعة، ١٩٩٠م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت/ ٣٨١هـ، تحقيق: د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد – الرياض.
- غريب الحديث لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق/ د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/ ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو

فراس النعساني، ط/ طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر – لصاحبها محمد إسماعيل، ط/ الأولىٰ، ١٣٢٤هـ.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الفكر العربي – القاهرة، الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- كتاب السبعة، لابن مجاهد ت/ ٢٤٥هـ، تحقيق / د. شوقي ضيف، ط/ دار المعارف – مصر، الثانية ١٤٠٠هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وطبعة بولاق ١٣١٦هـ.
- كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، ت/ ٣٣٧هـ، تحقيق د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط/ الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق : د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة – الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الكنز في القراءات العشر، لابن الوجيه الواسطي، ت/ ٧٤٠هـ، تحقيق / هناء الحمصي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، وبتحقيق/ د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، ط/ ١، ١٤٢٥هـ.
- الكُنَّاش في النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق / عبد الله علي الكبير وزميليه، ط/ دار المعارف.
- اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ د. عبد الإله النبهان، ط/ دار الفكر – دمشق، الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- اللمع، لابن جني، تحقيق د/ فائز فارس، ط/ دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، ط/ الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد حمد الزويّ - جامعة قاريونس - بنغازي، ط/ الأولىٰ، ١٩٩٤م.
- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، لابن إياز، تحقيق/ د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط/ ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ الأولىٰ، ٢٠٠٠م.
- مختصر النحو لابن سعدان الكوفي، تحقيق د/ حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الرسالة ٢٣٧، الحولية ٢٦، سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المذكر والمؤنث، للفراء، تحقيق/ د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث- القاهرة، ط/ ٢، ١٩٨٩م.
- مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل - بيروت، ط/ ١، ١٤١٢هـ.
- المزهر في علوم اللغو والأدب، لجلال الدين السيوطي ت/ ٩١١هـ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ الأولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الأولىٰ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط/ الأولىٰ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ مصطفىٰ الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق : د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، ط/ الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها– تأليف د/ عبد الله بن حمد الخثران، ط/ هجر للطباعة والنشر، ط ١–١٤١١هـ =١٩٩٠م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتىٰ أواخر القرن الثالث الهجري، د/ عوض محمد القوزي– الناشر: عمارة شئون المكتبات –جامعة الرياض، الطبعة الأولىٰ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة، الثالثة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي الحسن بن كيسان النحوي، جمع وتحقيق د/ محمد محمود محمد صبري الجُبَّة، دار البخاري –القاهرة، ط/ ١/ ٢٠١٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق / د. عبد الجليل شلبي، ط/ عالم الكتب – بيروت، الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي العبَّاس أحمد بن يحيىٰ ثعلب (ت ٢٩١هـ)، جمع وتحقيق ودراسة الزميل/ أحمد رجب أبو سالم، أضواء السلف، ط/ الأولىٰ.
- معجم أعلام شعراء المدح النبوي، تأليف محمد أحمد درنيقة، ط/ دار ومكتبة الهلال، ط/ الأولىٰ.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي ت/ ٦٢٦هـ، ط/ دار الفكر – بيروت.
- معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، لعلي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، ط/ دار العقبة – قيصرىٰ – تركيا.

- معجم المؤلفين، لعمر رضـا كحالة، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت، الناشر: مكتبة المثنىٰ - بيروت.
- المعجم الوسـيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصـطفىٰ / أحمد الزيات / حامد عبد القادر/ محمد النجار)، ط/ دار الدعوة.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، ت/ ٦٨٠هـ، تحقيق: د/ عبد الرزاق عبد الرحمن السـعدي، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد، ط/ الأولىٰ ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشـام الأنصـاري، تحقيق / د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط/ دار الفكر - بيروت، الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي ت/ ٧٩٠هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرىٰ، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتصـد في شـرح الإيضـاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، الناشر: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية - القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المقتضب من كلام العرب وهو الثلاثي المعتل العين من اسم المفعول خاصة، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق/ الأستاذ الدكتور: أمين عبد الله سالم، ط/ دار أبي المجد -القاهرة-١٩٩٢م.
- المقصـور والممدود، لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق/ د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/ ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- المقفىٰ الكبير، لتقي الدين المقريزي، تحقيق/ محمد اليعلاوي، ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت، الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط/ الأولىٰ، ١٩٩٦م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (ضمن مجموعة الشافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.
- المنصف في شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفىٰ، وعبد الله أمين، ط/ مصطفىٰ البابي الحلبي، الأولىٰ ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي – ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط/ مكتبة العبيكان – الرياض – الأولىٰ – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ت/ ٤٧٦هـ، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت، ط/ الأولىٰ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- نكث الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفىٰ عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط/ مؤسسة إسماعيليان – قم، الرابعة ١٣٦٤هـ.
- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، لإسماعيل با شا البغدادي، ت/ ١٣٣٩هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت/ ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ الأولىٰ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

كشاف الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغتين العربية والإنكليزية	٣١٣٨
مقدمة	٣١٤٢
القسم الأول: فخر الدين الدّورِكي وكتابه (الإغراب في الإعراب)، وفيه ثلاثة مباحث	٣١٤٥
المبحث الأول: فخر الدين الدورِكِي – حياته وآثاره	٣١٤٦
اسمه ونسبه	٣١٤٦
مولده	٣١٤٦
منزلته العلمية والخلقية	٣١٤٧
نشاطه العِلمي والعملي	٣١٤٨
ذَهاب بصره	٣١٤٩
تلاميذه	٣١٤٩
شِعره	٣١٥١
خطّه	٣١٥٢
مؤلّفاته	٣١٥٢
وفاته	٣١٥٥
المبحث الثاني: (الإغراب في الإعراب) دراسة توثيقية منهجية	٣١٥٦
أولًا: الدراسة التوثيقية	٣١٥٦
(١) عنوان الكتاب	٣١٥٦
(٢) سبب تسمية الكتاب	٣١٥٦
(٣) نسبة الكتاب إلىٰ صاحبه	٣١٥٧

الموضوع	الصفحة
(٤) سبب تأليفه	٣١٥٨
ثانيًا : الدراسة المنهجية .	٣١٥٨
(١) أهمية الكتاب	٣١٥٨
(٢) طبيعة الكتاب	٣١٥٩
(٣) أبواب الكتاب	٣١٥٩
(٤) شواهد الكتاب	٣١٦٠
(٥) مذهب فخر الدين الدَّورِكي	٣١٦٠
(٦) ما توقَّف البحثُ دونه	٣١٦٧
المبحث الثالث : بين يدي التحقيق	٣١٦٨
وصف النُّسخة المخطوطة	٣١٦٨
منهج التحقيق .	٣١٦٨
(ج) نماذج صور من النُّسخة المخطوطة	٣١٧٠
القسم الثاني : النّصّ محققا	٣١٧٢
مقدمة المؤلِّف	٣١٧٤
أولًا: بَابُ المَرْفُوعَاتِ..	٣١٧٧
ثانيًا: بَابُ المَنْصُوبَاتِ	٣١٨٠
ثالثًا: بَابُ المَجْرُورَاتِ	٣١٨٩
رابعًا: بَابُ المَجْزُومَاتِ	٣١٩١
خامسًا: بَابُ العَوَارِضِ	٣١٩٢
سادسًا: بَابُ المُضْمَرَاتِ	٣٢٠٤
سابعًا: بَابُ أَسْمَاءِ الإِشَارَة	٣٢٠٥

الموضوع	الصفحة
ثامنًا: بَابُ المَوْصُولَاتِ	٣٢٠٦
تاسعًا: بَابُ التَّوَابِعِ...	٣٢٠٨
عاشرًا: بَابُ النَّكِرَةِ مَعَ المَعْرِفَةِ	٣٢١٢
حادي عشرَ: بَابُ المَبْنِيَّاتِ	٣٢١٧
ثاني عشرَ: بَابُ التَّصْرِيفِ	٣٢٢٧
خاتمة النُّسخة المخطوطة	٣٢٥١
فهرس الآيات القرآنية والحديث الشريف والنَّظْم	٣٢٥٣
أهم مصادر البحث والتحقيق	٣٢٥٤
كشاف الموضوعات	٣٢٦٧